غرفة الرياض
Riyadh Chamber

التقرير الاقتصادي
Economic Report

إعـداد
مركز البحوث والمعلومات

2022

فهرس المحتويات

كلمـة الرئيس

تقديم للتقرير

الفصل الأول: أداء الاقتصاد السعودي والعالمي وبيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021

تقديـم

أولا: الأداء الاقتصادي الكلّي للمملكة للفترة 2018-2024 م
1. الناتج المحلي الإجمالي / الإقتصاد السعودي
2. مساهمة القطاعين الخاص والعام في اقتصاد المملكة
3. مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي في اقتصاد المملكة
4. الميزان التجاري ودرجـة الانكشاف الاقتصادي للمملكة

ثانيا: أداء الماليّة العامـة للمملكة 2016-2022 م
1. واقع الميزانية العامة وتقديراتها للعام 2024 م
2. تطور الدين العـام
3. الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي
4. الانفاق العام على مستوى القطاع

ثالثـا: النمو الاقتصادي العالمي 2020-2023م بعد جائحة كورونا

رابعا: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021م

الفصل الثاني: مستقبل الشباب في ظلّ الأوبئة والفرص الضائعة

تقديم

أولا: مخاطر المستقبل والقفزة الرقمية

ثانيا: الأضرار و الصدمة الاقتصادية التي خلفتها الجائحة

ثالثا: التداعيات الصحيّـة والشباب في عصر الفرص الضائعة

رابعا: اشكالات التشغيل وزيادة عُمق البطالـة قبل وبعـد الجائحة

خامسا: التكنولوجيـا والشمول الرقمي

سادسا: قدرات تتبع الرقمنة وحال المجتمعات

سابعا: المراجع والمصادر

الفصل الثالث: القوى الوسطى والانقسامات العالمية و الهزات الصناعية غير المنظمة
تقديم
أولا: تعظيم القطبية الاقتصادية والرقميّة وتنامي القومية
ثانيا: الانهيار متعدد الأطراف
ثالثا: أسواق غير كاملة وهزات صناعية غير منظمة والأجندات الوطنية
رابعا: التكنولوجيا تُدير أعمال الشغب
خامسا: تشديد الرقابة العامة والانتعاش المُبدع
سادسا: المراجع ومصادر التقرير
الفصل الرابع: واقع ومستقبل الطاقة العالمي
تقديم
حال الطاقة ومساراتها المتوقعة بعد أزمة وباء كورونا
مسارات السناريو ونتائج درجة الحرارة
التخلص التدريجي من الفحم
العرض والطلب العالمي على الطاقة
الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المنعقدة في غلاسكو بنوفمبر 2021م
استهداف تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م
الانتقال من التعهدات المعلنة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م
الطلب على قطاع الكهرباء
التنفيذ للتعهدات والفجوات المحتملة
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
الحصول على الطاقة
الوصول الى الطهي النظيف في العالم على السواء
اتجاهات الطلب على الطاقة حتى عام 2030م وما بعدها
الطلب على النفط
الخلاصة لاتجاهات النفط العالمي لعام 2030م وما بعده

الفصل الخامس: مذكرة المراقبة لصندوق النقد الدولي لدول العشرين Surveillance Note of G 20 وتطورات تقرير ممارسة الأعمال للمملكة العربية السعودية
أولا: تقديم
ثانيا: مركز المملكة العربية السعودية في تطوير وإصلاح أنشطة ممارسة الأعمال على المستوى العالمي بتقريري 2019 و 2020م.
ثالثا: مذكرة المراقبة لصندوق النقد الدولي لدول العشرين G20
رابعا: دور دول مجموعة العشرين في إحداث فرق في المستقبل
خامسا: المراجع والمصادر
الفصل الثاني: مستقبل الشباب في ظلّ الأوبئة والفرص الضائعة
تقديم
ثانيا: مركز المملكة العربية السعودية في تطوير وإصلاح أنشطة ممارسة الأعمال على المستوى العالمي بتقريري 2019 و 2020م.
ثالثا: مذكرة المراقبة لصندوق النقد الدولي لدول العشرين G20
رابعا: دور دول مجموعة العشرين في إحداث فرق في المستقبل
خامسا: المراجع والمصادر

فهـــرس الجـــــداول

الرقم	اســـم الجـــدول
	الفصل الأول
1	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار الجارية للسنوات 2017-2024 م
2	أبـرز مؤشرات أداء اقتصاد المملكة للفترة 2017-2022 م بالمليون ريال
3	مساهمة القطاعات الرسمية بالناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2017-2022م (%)
4	ميزان التجارة والانكشاف الاقتصادي للمملكة للفترة 2017-2022 م
5	الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية العامة للدولة للسنوات 2016 2024- م (مليون ريال)
6	الدين العام للمملكة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالمليار ريال للفترة 2016-2022م
7	حجم الاحتياطيات الحكومية الفعلية لدى البنك المركزي بالمليار ريال للفترة 2018-2021 م
8	الانفاق العام على مستوى القطاع الاقتصادي لعامي 2020 و 2021 م
9	تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقية لاقتصادات دول العالم للفترة 2020-2023 م
	الفصل الثانـــــي
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وثقة الأعمل لمجموعة الدول المتقدمة للعام 2020م
2	التقديرات العالمية لتوظيف الشباب في القطاعات التي تضررت بشدة من فيروس كورونا

فهرس الأشكال

الرقم	اســم الشــكل
	الفصل الأول
1	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2	مساهمة القطاعين العام والخاص في الاقتصاد السعودي للفترة 2017-2022 م
3	مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الاقتصاد للفترة 2017-2022
4	فائض الميزان التجاري السعودي للفترة 2010-2022 م
5	مؤشّر الانكشاف الاقتصادي للمملكة للفترة 2017-2022م %
6	تطور الايرادات والنفقات العامة للفترة 2016-2024
7	العجز بالميزانية العامة للحكومة للفترة 2017- 2024م

الرقم	اســم الشــكل
	الفصل الأول
8	نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2016-2022م
9	الدين العام والناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2016-2022 م
10	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي للفترة 2016-2022م %
11	الاحتياطيات الحكومية الفعلية لدى البنك المركزي للفترة 2018-2021 م بالمليار ريال
12	نسبة الانفاق العام للميزانية حسب القطاع الاقتصادي للعام 2021 م
13	معدلات النموالمتوقعة لمجموعات الاقتصادات العالمية للسنوات 2020-2023م.
14	معدلات النمو المتوقعة لمجموعة من الدول الكبرى اقتصاديا للعام 2022 م
	الفصل الثــالـث
1	الفجوة بين الجنسين في معدلات إغلاق الأعمال لدول العالم (%)
	الفصل الرابــع
1	نصيب الفرد من الانبعاثات في سيناريو التعهدات المعلنة للعام 2020م
2	نصيب الفرد من الانبعاثات في سيناريو التعهدات المعلنة للعام 2030م
3	عدد السكان الذين لديهم توصيلات كهربائية وغير قادرين على تحمل تكلفتها للفترة 2019-2021م
4	الأشخاص الحاصلون على امكانية الوصول الى التكنولوجيا للطهي والاستثمارات السنوية

يأتي التقرير الاقتصادي للغرفة للعام 2022 م بعد مرور المملكة بعدة أحداث اقتصادية وسياسية دولية غاية في الأهمية الاستراتيجية، وهنا أودّ أن أُطمئن القراء الكرام، أن المملكة قد لعبت أدوارا محورية وديناميكية حساسة على المستوى المحلّي والمستوى العالمي. فقد ترأست المملكة مجموعة دول العشرين الأكبر اقتصادا على مستوى العالم G20 مع نهاية عام 2020م، وذلك بعد اجتماع قادة تلك الدول بالرياض، حيث اعتبرت دول المجموعة أن العام 2020م هو عام المملكة العربية السعودية- كدولة استضافت قيادات المجموعة وحواراتها التنموية الدولية، وقدمت ما عليها من التزامات اقتصادية واجتماعية اتجاه العالم.

وتلا قيادة حوارات دول مجموعة العشرين حدث غاية في التأثير السّلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي على المملكة، كما على دول العالم أجمع. فقد ألقت ظلال جائحة وباء كورونا الكثير من التحديات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول، فاضطرت الحكومات الى زيادة انفاقها العام؛ لمجابهة آثار الوباء، والتخفيف من الآثار السلبية على الواقع المعيشي- الاجتماعي والاقتصادي. فعانت دول العالم من زيادة عجز موازناتها، وتأثرت الصادرات جرّاء محدودية حركة التجارة العالمية، كما اضطرت الكثير من الدول الى اللجوء الى الاستدانة لتمويل الانفاق الطارئ؛ ما أدى الى زيادة الدين العام لها، وارتفاع عجز موازناتها، ولم يكن اقتصاد المملكة بمنأى عن تلك الأثار السلبيّة الكبيرة.

وتبع ذلك الحدثان، ازدياد التوتر السياسي في المنطقة، وفي العالم عموما، فإزدادت الضغوطات السياسية المتضاربة في العالم حتى نشبت الحرب بين روسيا وأكرانيا، ولن يكون الاقتصاد، ولا التنمية بمنأى كذلك عن آثارها السلبية الكبيرة، والتي ما زلنا في ملاحظة تأثيراتها، وكان لهذا آثار سلبية كارتفاع أسعار الحبوب، والزيوت، وبعض المواد الخام المستوردة من الجانبين.

وعلى الوجه الآخر، هناك أثر ايجابي على اقتصاد المملكة جرّاء هذه الحرب، وهو ارتفاع أسعار النفط لمستويات عالية لم تكن متوقعة؛ وهذا ما سيرفع من فائض الميزان التجاري للمملكة، كما سيعزز خزينة الدولة من العملات الصعبة، اضافة الى تحقيق فوائض مالية للميزانية العامة تساعد في تخفيض العجز الحكومي لها، ورفع الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي. ومع ذلك، فإننا نأمل انتهاء هذه الأزمة، والعودة الى الاستقرار العالمي في أقرب وقت ممكن.

ولأننا بالغرفة نتابع المستجدات المحلية والعالمية، ونقدّر آثارها على مؤسسات الأعمال للقطاع

الخاص، فإننا نتوقع زيادة حصة القطاع النفطي لهذا العام 2022م على حساب القطاع غير النفطي؛ وهـذا الحـال الطبيعـي للتوزيـع القطاعي. وكذلك، نتوقـع أن يزداد الانفتاح التجـاري لإقتصاد المملكة على العالم الخارجي، حيث سيشهد ميزان التجارة فائضا كبيرا لهذا العام، بحمد الله.

وأخيرا، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي تشير الى توقع زيـادة النمـو لمجمـل الاقتصاد العالمي بنسـبة 4.4% للعام 2022م، وللاقتصـادات المتقدمة بمعدل 3.9%، ولـدول منطقـة اليـورو بمعـدل 3.9% كذلـك، ولاقتصـادات الدول المتحولـة والنامية بمعدل 4.8% لهذا العام، أما للمملكة العربية السعودية، فيتوقع الصندوق أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.8% للعام الحالي 2022م. وبعون الله، وبهمّة قيادتنا سينمو اقتصاد المملكة بمعدل أعلى من ذلك.

وإذ أقدّم لكم التقرير الإقتصادي لهذا العام، أسـأل الله عزّ وجلّ أن يوفق حكومتنا الرشـيدة، وشـعبنا المعطاء لخدمة مملكتنا الحبيبة في ظلّ راعي المسيرة سيدي صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله ورعاهما.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

عجلان بن عبدالعزيز العجلان

رئيس مجلس الإدارة

تقديـم

في ظلّ استمرار تربّع المملكة العربية السعودية بموقع الصدارة بين دول العالم الأكبر عشرين اقتصادا، وترؤسها لقمّة دول العشرين G20 في الرياض للعام 2020م، فقد لعبت المملكة أدوارا تنموية حيوية على المستوى الإقليمي والعالمي في ظلّ التحديات الناجمة عن وباء كورونا، كما ساهمت السعودية كعضو فاعل بين دول مجموعة العشرين بتمويل ودعم تنمية دول العالم النامي، وخاصة الدول الفقيرة لتجاوز تبعات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحيّة.

وبعد الانكماش الاقتصادي العالمي الذي تمخّضت عنه أزمة الوباء، فقد تابع مجلس إدارة الغرفة آثار تلك الأزمة، ووقف صفا واحدا مع الحكومة الرشيدة للتخفيف من الآثار السلبية لها على المواطنين، وعلى مؤسسات الأعمال على حدّ سواء.

ونظرا للتطورات الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية، وخاصة الحرب الروسية - الأكرانية، والتي القت بآثارها السلبية على العديد من القطاعات، والشرائح وخاصة المستوردات من الحبوب والزيوت من هاتين الدولتين، الا أنها على الوجه الآخر، أدت الى ارتفاع أسعار النفط العالمية جرّاء الحرب؛ وهذا الارتفاع سيؤدي الى زيادة حصة القطاع النفطي في الإقتصاد لهذا العام 2022م؛ والذي يعني تراجع مساهمة القطاع الخاص نسبيا في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة.

وتشير البيانات الرسمية الى أن مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي قد وصلت الى 44.1% للعام 2021 ويتوقع أن تتراجع الى 32.9% للعام الحالي 2022م، حيث سترتفع مساهمة القطاع النفطي الى 31.8% للعام الحالي مقارنة بنسبة 28.5% للعام 2021م.

وللظروف والمستجدات على الساحة العالمية أيظا، يُتوقع أن يزداد الانفتاح التجاري لإقتصاد المملكة على العالم الخارجي، حيث سيرتفع حجم التجارة العالمية من 1150 مليار ريال للعام 2021م الى ما يقارب 1767 مليارا للعام 2022م، وهذا ما يعادل 60.9% من حجم اقتصاد المملكة لهذا العام؛ ما يُعبّر عن درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم، والذي سيشهد معه ميزان التجارة فائضا كبيرا سيصل الى قرابة 500 مليار ريال للعام 2022م، وفقا للتقديرات الرسمية لوزارة المالية.

ورغم الظروف التي مرّت بها المملكة والعالم، فقد تحسّن أداء الموازنة العامة للدولة للسنوات ما بعد 2020م بعد جائحة وباء كورونا، فخلال جائحة كورونا وصل العجز بالميزانية الى 294 مليار ريال، الا إنه ونتيجة للسياسات المالية الحصيفة التي اتبعتها الحكومة، تراجع العجز بالميزانية الى 85 مليار ريال فقط للعام 2021م، ويتوقع أن يكون بحدود 90 مليارا للعام الحالي 2022م.

وعلى الرغم من تزايد حجم الدين العام بعد عام 2016م، الآ أنه لا يشكل خطرا؛ ذلك أنه سيصل في أعلى مستوى له الى ما يعادل 33% فقط من الناتج المحلي الاجمالي للعام الحالي 2022م.

أما تقديرات معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي، فيتوقع صندوق النقد الدولي زيادة النمو لمجمل الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% للعام 2022م، ولإقتصاد للمملكة العربية السعودية بمعدل 4.8% للعام الحالي 2022م، ونعتقد أن ينمو بمعدل أعلى من ذلك ليصل الى قرابة 6.0%.

سيبحث التقرير الاقتصادي للغرفة لهذا العام مجموعة من القضايا الحيوية؛ المحلية والعالمية، حيث جاء الفصل الأول؛ ليحلل الأداء الكلّي الاقتصاد السعودي والعالمي للفترة 2018-2024م، والفصل الثاني؛ ليبحث مستقبل الشباب في ظلّ الأوبئة والفرص الضائعة، أما الفصل الثالث؛ فتناول القوى الوسطى والانقسامات العالمية والهزات الصناعية غير المنظمة، وجاء الفصل الرابع؛ ليلخص واقع ومستقبل الطاقة العالمي والتنبؤات للعام 2030م، وأخيرا، يأتي الفصل الخامس ليوجز مذكرة المراقبة لصندوق النقد الدولي لدول العشرين Surveillance Note of G20 وتطورات تقرير ممارسة الأعمال للمملكة العربية السعودية.

وأذ تقدم غرفة الرياض هذا الجهد المتواضع للمتخصصين، والباحثين، والمهتمين، ولرجال ولسيدات الأعمال، لترجو الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة التنمية في المملكة العربية السعودية، وخدمة راعي المسيرة صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله.

غرفة الرياض

الفصل الأول

أداء الاقتصـاد السعودي والعالمي وبيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021م

تقديـم

سيتناول هذا الفصل بشكل خاص الأداء الاقتصادي الكلّي للمملكة للفترة 2018-2022م، مع التعريج على النمو الاقتصادي العالمي بعد جائحة كورونا، وآثارها، والتعافي المأمول.

وفقا للتقديرات الحكومية الرسمية، فإن اقتصاد المملكة يشهد تحسّنا واضحا لأبرز المؤشرات الكليّة في العام الحالي 2022م ، حيث يتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي للمملكة الى 2.9 تريليون ريال بالأسعار الجارية، ويتوقع مواصلة نموه ليصل الى 3.1 تريليون ريال للعام 2024 م.

ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في نمو الاقتصاد السعودي، حيث ساهم بما نسبته 49.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 م، وبنسبة 44.1% للعام 2021م، ويتوقع أن تتراجع مساهمته النسبية الى 32.9% من حجم الاقتصاد للعام الحالي 2022م نظرا لتزايد مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد جرّاء ارتفاع أسعار النفط بسبب الأحداث السياسية والعسكرية على الساحة الدولية.

وبالمقابل، سوف تزداد مساهمة القطاع العام في الاقتصاد الى 35.6 % للعام الحالي 2022م وذلك انعكاسا لارتفاع أسعار النفط عالميا. وعليه، سترتفع مساهمة القطاع النفطي في الإقتصاد الى 31.8% للعام الحالي 2022م، وفقا للتقديرات الرسمية لوزراة المالية.

تميّز اقتصاد المملكة بمساهمته الكبيرة للقطاع الخارجي في الاقتصاد العالمي، فقد تجاوز حجم التجارة العالمية 1150 مليار ريال للعام 2021م، وهذا يعادل 57.2% من حجم اقتصاد المملكة؛ ما يُعبّر عن درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم، ويتوقع زيادة حجم التجارة الدولية للمملكة الى ما يزيد على 1767 مليار ريال للعام الحالي 2022 م، وهذا ما يشكل 60.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ومما يجدر ذكره، أن الميزان التجاري للمملكة يشهد فائضا كبيرا لكافة السنوات 2017-2022م، فقد ارتفع الفائض امن 327.4 مليار ريال للعام 2017م الى 598.9 مليار للعام 2018م كأعلى فائض للفترة قيد التحليل، كما وصل الى 439.4 مليار ريال عام 2019م، والى 260.7 مليار عام 2020م وتراجع الى 165 مليار تقريبا للعام 2021 لتأثره بجائحة كورونا، وتراجع أسعار النفط عالميا، الا أنه يتوقع أن يرتفع الفائض الى ما مقداره 550 مليار ريال للعام الحالي 2022م جرّاء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وتزايد أسعار بعض الصناعات الاستخراجية كالاسمنت والفوسفات والبوتاس عالميا.

لقد أظهرت السياسات المالية للمملكة تحسّنا بمؤشراتها المالية العامة، حيث توجهت الدولة الى تنويع مصادر دخل الخزينة العامة، فبعد اقرار برنامج التوازن المالي - الذي استهدف تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطيّة، ونتيجة للسياسات المالية الحصيفة التي اتبعتها المملكة، فقد تراجع عجز الميزانية العامة التدريجي من 238 مليار للعام 2017م الى 85 مليار فقط للعام 2021م، ويتوقع أن تكون بحدود 90 مليارا للعام الحالي 2022م.

وأخيرا، فإنه وعلى الرغم من زيادة حجم الدين العام، الاّ أنه ما زال عند المعدلات العالمية الدّنيا نسبة

الى حجم الاقتصاد للمملكة، والذي وصل الى 32.7% من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2021م، ويتوقع أن يبقى في حدود 33% للعام الحالي 2022م. وعلى الوجه الآخر، فإن حجم الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي قد وصل الى 350 مليار ريال للعام 2021م.

لقد قدّر صندوق النقد الدولي معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي في ظلّ أزمة جائحة كورونا، فرغم تراجع النمو لمجمل الاقتصاد العالمي الى نسبة - 3% للعام 2020م، الا أن بدأ بالتعافي لينمو بنسبة 5.9% عام 2021م، ويتوقع أن ينمو بمعدل 4.4% للعام الحالي 2022م.

وبالنسبة لدول المجموعة الأوروبية، فقد توقع الصندوق أن يتراجع نمو اقتصادها من 5.2% للعام 2021 م، الى 3.9% للعام الحالي 2022 م. وعالميا، توقع الصندوق أن تستحوذ الهند على أعلى معدل للنمو ليصل الى 9.0% للعام 2022 م، تليها اسبانيا بمعدل 5.8%، ثم الصين فبريطانيا وكندا بنسبة 4.8% و 4.7% و 4.1% لهما على التوالي.

أما للمملكة العربية السعودية، فقد توقع الصندوق أن ينمو اقتصادها بنحو 4.8% للعام الحالي 2022 م. ونعتقد من قراءة الواقع والمستقبل المنظور، أن ينمو الاقتصاد السعودي بمعدل أكبر من ذلك بكثير خلال العام الحالي، فقد يصل نموه الى الى حدود 6.5% لهذا العام، بحول الله.

أولا: الأداء الاقتصادي الكلّي للمملكة للفترة 2018-2024 م

1.الناتج المحلي الإجمالي / الإقتصاد السعودي

شهد اقتصاد المملكة تحسّنا واضحا للسنوات الثلاثة 2017-2019 م، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي للمملكة من 2.58 تريليون ريال عام 2017 الى 2.97 تريليون ريال للعام 2019، الا أنه تراجع عام 2020م ، حيث وصل الى 2.62 تريلون ريال؛ أي بمعدل تراجع بلغ 11.8% بالأسعار الجارية خلال العام وذلك جرّاء أزمة جائحة وباء كورونا، ومع العام 2021م شهد تحسنّا بنموه فارتفع الى2.7 تريليون؛ أي بمعدل نمو يقدر بنحو 3.0% ، ويتوقع أن يصل 2.9 تريليون للعام الحالي 2022 م، ويرتفع الى 3.0 تريليون و 3.1 ترليون لعامي 2023 و 2024 على التوالي وفقا لتقديرات وزارة المالية، وكما يبينه الجدول رقم (1). وفيما يلي تطور النمو الفعلي للاقتصاد السعودي للسنوات 2017-2021م وتقديرات النمو حتى العام 2024م.

الجدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار الجارية للسنوات 2017-2024 م

السنوات	الناتج المحلي GDP
2017	2,582,198
2018	2,949,457
2019	2,973,626
2020	2,625,712
2021	2,701,857
2022	2,901,795
2023	3,003,358
2024	3,123,492

المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للعام 2022م.

والشكل التالي

يوضّح مقدار النمو في الاقتصاد السعودي الفعلي والمقدر له للسنوات 2017-2024م.

الشكل رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

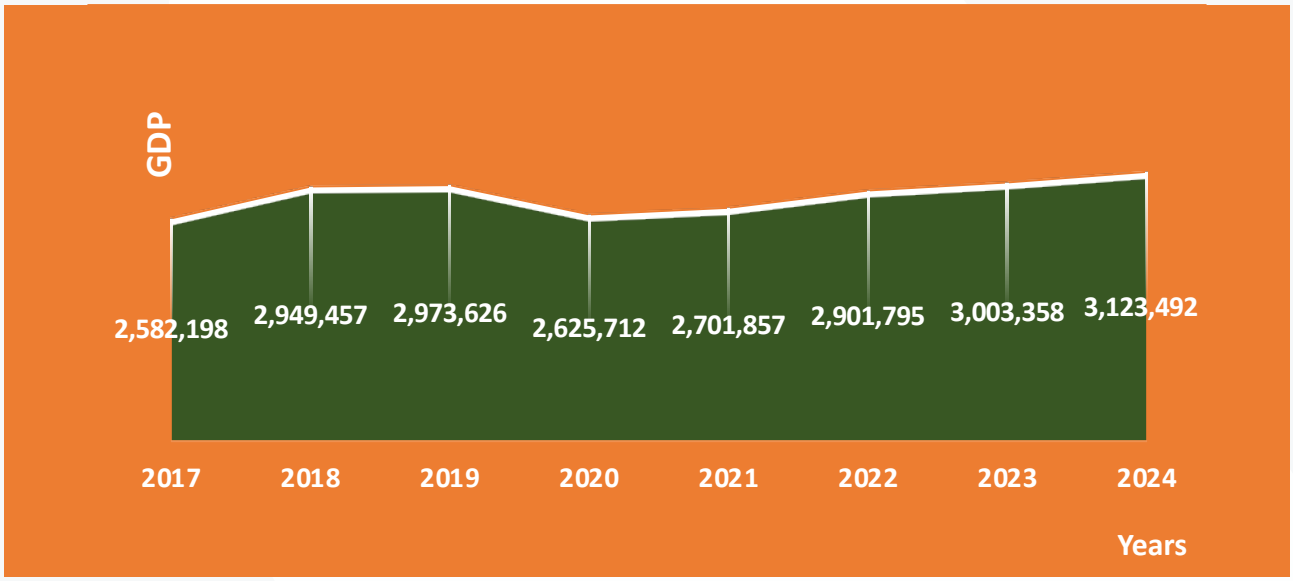

وباستعراض مؤشرات الإقتصاد الكلّي الحيوية، يُبين الجدول رقم (2) أبرز المؤشرات الكليّة للاقتصاد السعودي، حيث يتوقع تزايد وتيرة النمو الاقتصادي للعام الحالي 2022م بفضل ارتفاع أسعار النفط والذي بدوره يزيد نمو القطاع النفطي للناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد ككل.

الجدول رقم (2)

أبرز مؤشرات أداء اقتصاد المملكة للفترة 2017-2022 م بالمليون ريال

المتغيّر الكلّي	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	2,582,198	2,949,457	2,973,626	2,625,712	2,701,857	2,901,795
الناتج المحلي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية	1,247,459	1,300,856	1,354,322	1,300,149	1,191,519	955,424
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي بالأسعار الجارية	576,059	643,346	671,743	738,917	717,393	1,034,484

المتغيّر الكلّي	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بالأسعار الجارية	735,302	985,900	926,338	741,070	769,845	923,814
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية	1,823,518	1,944,202	2,026,064	1,861,720	1,908,912	1,950,200
الميزان التجاري (فائض)	327,435	598,908	439,428	260,740	386,271	550,467
إجمالي الصادرات	831,881	1,103,900	980,685	764,109	965,883	1,159,060
إجمالي الواردات	504,447	513,993	541,257	503,369	579,612	608,593

المصدر: 1. الهيئة العامة للاحصاء، الحسابات القومية، 2022م. 2. الصادرات والواردات السلعية للمملكة، فبراير 2022م.

3.وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للعام 2022م. و 4. World Bank, World Economic Outlook, Jan 2021.

2. مساهمة القطاعين الخاص والعام في اقتصاد المملكة

سيشهد القطاع العام نموا ملحوظا للعام الحالي 2022 م ، حيث سينمو من 717.4 مليار ريال للعام 2021 الى 1.03 تريليون ريال بالأسعار الجارية، ما يعني ارتفاع مساهمته في الإقتصاد السعودي من 26.6% عام 2021م الى 35.6% للعام الحالي 2022 م بفضل زيادة الإنفاق على مختلف الأنشطة والقطاعات التنموية للنهوض بالتنمية بعد أزمة وباء كورونا وما خلّفته من آثار؛ وهذا يعدّ من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تصحيحا للمسار التنموي لإخراج الاقتصاد من العثرات التي المّت به جرّاء الوباء، وجرّاء خطط التعافي التي رسمتها الحكومة الرشيدة.

أما القطاع الخاص فقد بلغ أوج نموّه وازدهاره التنموي في العام 2019 م، حيث قدّرت القيمة المضافة المتولّده بمبلغ 1.35 تريليون ريال، وبعدها بدأ بالتراجع بسبب أزمة وباء الكورونا وتأثيراتها على كافة مناحي الحياة، فوصلت القيمة المضافة له الى 1.3 تريليون للعام 2020 ثم الى 1.19 تريلون للعام 2021، ويتوقع أن يصل الى 955.4 مليار ريال للعام الحالي 2022م.

لقد كان لتخوّف الناس من المستقبل، والتحسّب للكثير من التوقعات المتشائمة التي القت بظلالها على كافة الأسواق الاقتصادية كل ذلك أدّى الى كبح جماح الطلب الكلّي؛ مما جعل تركيز الطلب على الإستهلاك ينصبّ على السلع الضرورية، والابتعاد ما أمكن عن الإنفاق على سلع وخدمات الرفاهية، وهذا بدوره قاد التنمية الى التراجع العام للأنشطة الاقتصادية لمؤسسات الأعمال.

وبهذا الواقع، فقد ساهمت القيمة المضافة للقطاع الخاص بنحو 49.5% من الناتج المحلي الاجماالي للاقتصاد في العام 2019 م، وتراجعت المساهمة الى 44.1% و 32.9% لعامي 2021 و 2022 م على التوالي. ، كما هو مبيّن في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

مساهمة القطاعات الرسمية بالناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2017-2022م (%)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القطاع النفطي	28.5	33.4	31.2	28.2	28.5	31.8
القطاع غير النفطي	70.6	65.9	68.1	70.9	70.7	67.2
القطاع الخاص	48.3	44.1	45.5	49.5	44.1	32.9
القطاع الحكومي	22.3	21.8	22.6	28.1	26.6	35.6
رسوم الاستيراد	0.91	0.66	0.7	0.9	0.9	1.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	100	100	100	100	100	100
مؤشر الانكشاف الاقتصادي للمملكة	51.75	54.85	51.18	44.45	57.2	60.9

المصدر: تم الاحتساب من الجدول رقم (2).

والشكل رقم (2)

يوضح حجم مساهمة القطاعين العام والخاص في اقتصاد المملكة للسنوات 2017-2022م.

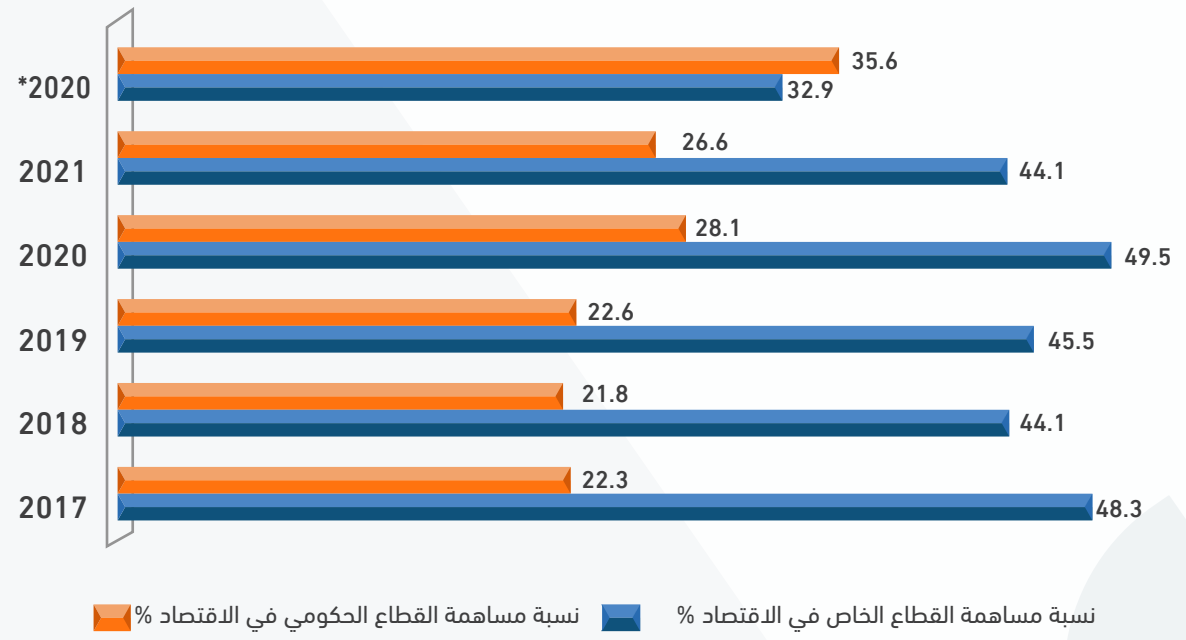

3. مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي في اقتصاد المملكة

لقد تذبذبت مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد للفترة 2017-2021م، فارتفعت المساهمة من 735.3 مليار ريال عام 2017م الى 985.9 مليار ريال للعام 2018م، ثم تراجعت الى 926.3 مليار ريال للعام 2019م، ونزولا الى 741.1 مليار عام 2020 إبّان أزمة وباء كورونا. فقد بدأت مساهم القطاع بالتعافي بعد الوباء لترتفع الى 769.8 مليار للعام 2021، ويتوقع أن تصل الى 923.8 مليار ريال للعام الحالي 2022م نتيجة للخروج من أزمة الوباء، وكذلك للتطورات والأحداث السياسية والعسكرية على الساحة العالمية.

وبهذا، يفيدنا الجدول رقم (3) أن مساهمة قطاع النفط في الإقتصاد قد وصلت الى 33.4% للعام 2018، ثم تراجعت الى 31.2% عام 2019، وأقلها للعام 2020 حيث وصلت الى 28.2% فقط، في حين عادت للارتفاع الى نسبة 28.5% للعام 2021 ويتوقع أن تصل الى 31.8 % من حجم الإقتصاد للعام الحالي 2022 م. وكذلك الحال للقطاع غير النفطي، فقد أظهر تذبذبا في مساهمته بالاقتصاد خلال الفترة 2017-2021م، فارتفعت مساهمته من قرابة 1.82 تريليون ريال للعام 2017م الى 1.94 تريليون للعام 2019 ثم ارتفعت الى 2.02 تريليون للعام 2020م، حيث تراجع أسعار النفط أدى الى زيادة التوازن النسبي للقطاع غير النفطي، فوصل الى 1.91 تريلون للعام 2021م، أما للعام 2022م فيتوقع أن يرتفع الى 1.95 تريليون ريال.

وبهذه المعلومات، يكون القطاع غير النفطي قد ساهم بما نسبته 70.6% من حجم اقتصاد المملكة للعام 2017 م، ورغم تذبذب تلك المساهمة للفترة 2017-2021م، الاّ أنه عاد ليُعززها في عامي 2020 و 2021 فوصلت الى نسبة 70.9% و70.7% لهما على التوالي، أما للعام الحالي 2022م فيتوقع تراجعها نسبيا الى 67.2% من حجم الاقتصاد السعودي، كما يتبين من الجدول رقم (2).

وعموما، فإنه من المنطقي أن تزيد مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد السعودي للعام الحالي 2022م، وذلك بسبب الأحداث الجديدة على الساحة العالمية، حيث الحرب الروسية –الأكرانية التي القت بظلالها على الواقع الاقتصادي العالمي، إذ من المنطق الطبيعي أن ترتفع أسعار البترول لأرقام قياسية، وكذلك الحال أسعار الغاز والمواد الخام التي تصدرها روسيا، اضافة الى السلع التي تصدرها أكرانيا، والتي بدأت بالارتفاع التدريجي المتواصل والكبيرفي الأيام الأولى للحرب.

وسوف تزداد تلك السلع في الارتفاع كلما طال أمد الحرب بين الدولتين، وإذا توسع نطاق الحرب لدول أخرى- لا قدّر الله، فإن هذه السلع سوف تتطاير أسعارها لمستويات عالية جدا، وكذلك الحال لباقي السلع، حيث سترتفع بنسب متفاوتة وفقا لطبيعة وانعكاس الطلب المستقبلي عليها؛ مما سيقود الاقتصاد العالمي برمّته الى تضخم غير مشهود لا تُحمد عواقبه، لما لذلك من تأثيرات كبيرة جدا على مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين، وللناس كافة، وهذا ما يزيد من فجوة الفقر وعمقها في معظم المجتمعات في العالم.

الشكل رقم (3)

مساهمة القطاعات الرسمية الرئيسة (القطاع النفطي وغير النفطي) بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2017-2022م..

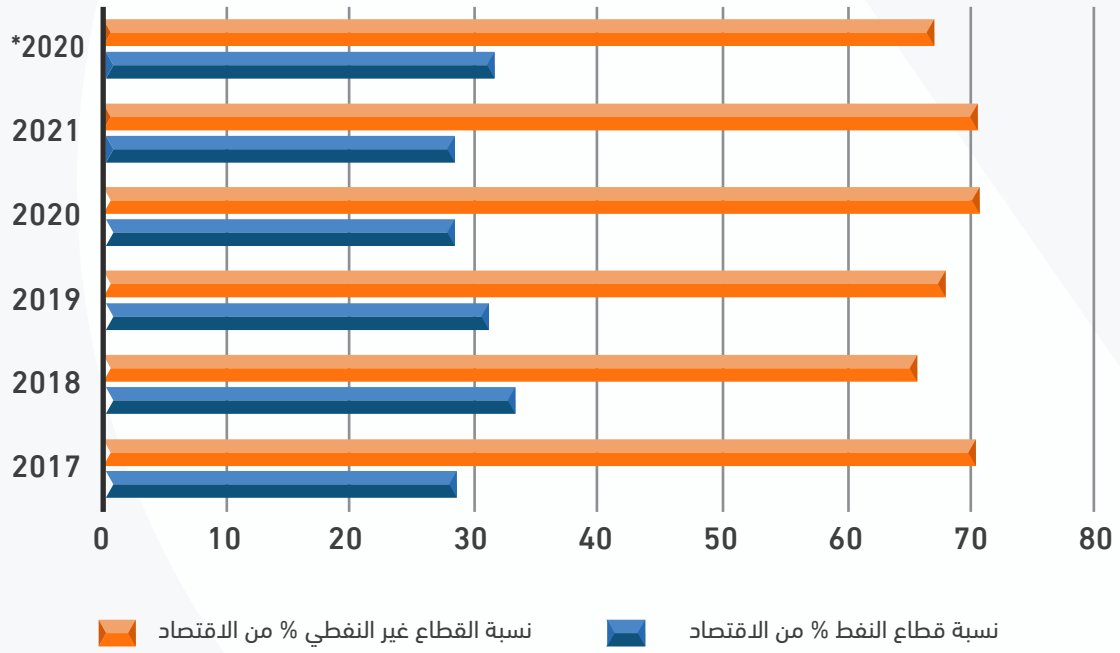

4. الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي للمملكة

يتوقع أن يصل حجم التجارة العالمية للسعودية الى حوالي 1767.6 مليار ريال للعام الحالي 2022م، وهذا يعادل ما نسبته 60.9% من حجم اقتصاد المملكة. فقد تميّز ميزان المدفوعات السعودي Balance of Payment BOP بالفوائض المالية الكبيرة التي شهدها الميزان التجاري Balance of Trade BOT للمملكة خلال الفترة 2017-2021م.

فمن حيث الصادرات، فقد نمت من 831.9 مليار عام 2017 الى 1103.9 مليار عام 2018، وتراجعت قليلا للعام 2019 لتصل الى 980.7 مليار ريال، والى 764.1 مليار ريال للعام 2020م جرّاء ظروف الطلب العالمي على النفط ومشتقاته، كما تراجعت لتصل الى 657.5 مليار ريال للعام 2021م، الاّ أنه يتوقع لها أن ترتفع لتصل الى 1159 مليار ريال للعام الحالي 2022م.

ومن الواضح، أن فائض الميزان التجاري للمملكة قد شهد تحسّنا كبيرا للفترة 2017- 2018 م، فارتفع صافي ميزان التجارة مع العالم الخارجي من 327.4 مليار ريال عام 2017 الى 598.9 مليارا للعام 2018، ولكنه تراجع للسنوات 2019-2021م، حيث تراجع الى 439.4 مليارا للعام 2019 وكذلك الى 260.7 مليارا في عام 2020 جرّاء وباء كورونا، وبلغ أدناه للعام 2021 حيث وصل الفائض بالميزان التجاري الى

165 مليار ريال تقريبا، الا أنه يتوقع أن يرتفع بشكل كبير جدا للعام الحالي ليصل الى 550.4 مليار ريال؛ وذلك جرّاء ارتفاع أسعار البترول عالميا بسبب الأحداث السياسية والعسكرية على الساحة الأوروبية خاصة والساحة العالمية عموما.

والحقيقة أن هذا مؤشرا غاية في الإيجابية لميزان التجارة السعودي خاصة، وللاقتصاد السعودي عموما، حيث يعني تزايد الفائض في ميزان التجارة، زيادة الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ما يعني زيادة الموارد المالية للدولة من العملات الصعبة. والجدول رقم (4) يبين فائض الميزان التجاري للمملكة للسنوات 2017-2022م، ودرجة الانكشاف الاقتصادي على العالم.

وفيما يتعلّق بدرجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، فإن تزايد التجارة الخارجية مع دول العالم المختلفة يعتبر مؤشرا استراتيجيا وغاية في الأهمية خاصة أن المملكة تحقق فائضا مُزمنا في ميزانها التجاري. ومن واقع بيانات حسابات التجارة الخارجية للهيئة العامة للإحصاء، فإن درجة الإنكشاف الاقتصادي للمملكة قد ارتفعت من 51.8% للعام 2017 الى 54.9% لعام 2018 ، ثم تراجعت قليلا الى 51.2% و 44.4% لعامي 2019 و 2020 ، وعادت للارتفاع بشكل كبير لتصل الى 57.2% للعام 2021م، رغم تذبذبها في السنوات السابقة 2017-2020 م، ويتوقع أن تصل الى أوجها للعام الحالي لتحقق ما نسبته 60.9% من حجم الاقتصادي السعودي.

الجدول رقم (4)

ميزان التجارة والانكشاف الاقتصادي للمملكة للفترة 2017-2022 م

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	2,582,198	2,949,457	2,973,626	2,851,707	2,925,852	2,901,795
الميزان التجاري (فائض)	327,435	598,908	439,428	260,740	164,979	550,467
إجمالي الصادرات	831,881	1,103,900	980,685	764,109	657,557	1,159,060
إجمالي الواردات	504,447	513,993	541,257	503,369	492,578	608,593
اجمالي التجارة الخارجية	1,336,328	1,617,893	1,521,942	1,267,478	1,150,135	1,767,652
درجة الانكشاف الاقتصادي %	51.8	54.9	51.2	44.4	57.2	60.9

المصدر: تم احتسابه من الجدول رقم (2).

الشكل رقم (4)

فائض الميزان التجاري السعودي للفترة 2010-2022 م

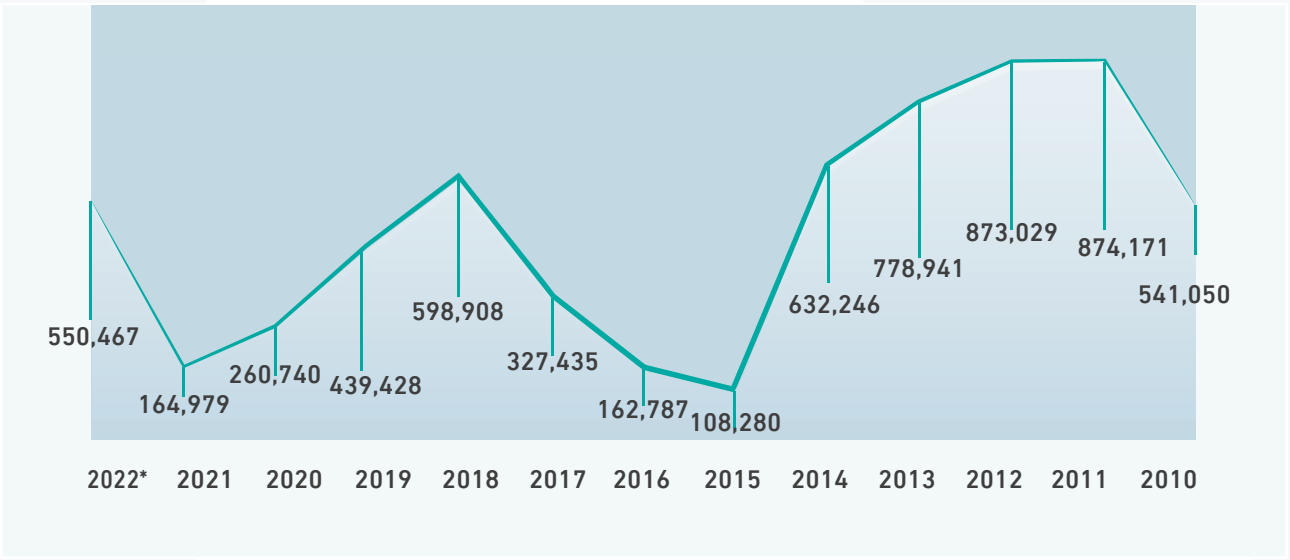

كما يوضح الشكل رقم (5) درجة الانكشاف الاقتصادي السعودي للسنوات 2017-2022 م.

الشكل رقم (5)

مؤشّر الانكشاف الاقتصادي للمملكة للفترة 2017-2022م %

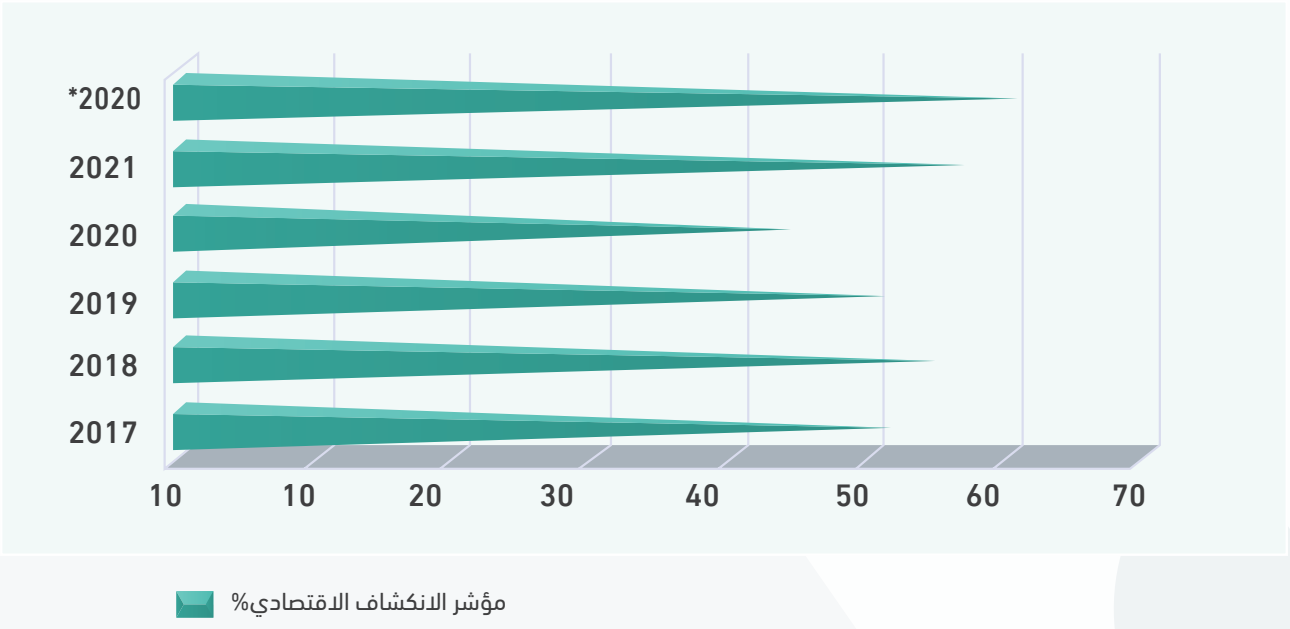

ثانيا: أداء الماليّة العامـة للمملكة 2016-2022 م

1. واقع الميزانية العامة وتقديراتها للعام 2024 م

عموما، تُظهر ميزانية المملكة تحسّنا واضحا في أدائها 2016-2021م، ويتوقع استمرار هذا التحسن حتى العام 2024م فقد تراجع عجز الموازنة العامة بشـكل واضح من ما مقداره 238 مليار ريال للعام 2017 الى 85 مليار للعام الماضي 2021 م، وكما تشير المعلومات الرسمية لوزارة المالية، فإننا يمكن أبرز أهم المؤشرات المالية وكما يلي:

- تزايـدت الايـرادات العامـة الفعليّـة لخزينـة المملكة مـن 824 مليارا عام 2017، الـى 930 مليار ريال للعـام 2021م، ويقـدر أن تصـل الـى 1.04 تريليـون للعـام الحالي 2022م، كمـا يتوقع أن تبقى في حدود 992 مليار ريال للعام 2024 م.
- وعلى الجانب الآخر، ارتفعت النفقات العامة الفعلية للموازنة من 1.06 تريليون ريال عام 2017م الى 1.67 تريليون للعام 2020م، جرّاء النفقات المتزايدة إبّا أزمة جائحة كورونا، في حين تراجع الإنفاق الى 1.015 تريليون للعام المنصرم 2021 ويتوقع أن ترتفع الى 1.136 تريليون للعام الحالي 2022 م، ثم تنخفض الى 995 مليار ريال عام 2023م، وترتفع الى 1.034 تريليون ريال للعام 2024م.
- رغم تراجع عجز الموازنة العامة بشكل واضح وكبيرللفترة 2017-2019م والذي انخفض الى 133 مليارا فقط لعام 2019م، الّا إنه ارتفع بشـكل واضح خلال وباء الكورونا ليصل الى 294 مليار ريال في العام 2020م . وتتوقع وزارة المالية وفقا للمستجدات بأن يتراجع بشكل ملحوظ لعامي 2021 و2022م ليصـل الـى 85 مليـارا و 90 مليـارا فقط لهذين العامين على التوالي. كما يتوقع انخفاض ذلك العجز بشكل مضطرد ليصل الى 42 مليار ريال فقط للعام 2024 م.

وبهـذا التحسّـن الهيكلـي لأداء الموازنة العامة، تُعزز السياسـة المالية نجاحهـا في اعادة هيكلة المالية العامـة للدولـة، والاسـتجابة لمتطلبـات وظروف مرحلـة التنمية المُقبلـة، والتحوّط للظـروف العالمية والمستجدات المتوقعة.

والجدول رقم (5) يبين الايرادات والنفقات للميزانية العامة بشكل مفصّل للفترة 2016-2024م.

الجدول رقم (5)

الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية العامة للدولة للسنوات 2016 2024- م (مليون ريال)

السنة	الإيرادات				المصروفات			الفائض أو العجز
	الإيرادات النفطية	الضرائب	الإيرادات الأخرى	الإجمالي	المصروفات الرأسمالية	المصروفات الجارية	الإجمالي	
2016	519401	81993	437408	1038802	208645	694679	903324	135478
2017	336000	82000	406000	824000	220800	841200	1062000	-238000
2018	611000	66000	229000	906000	205000	875000	1080000	-174000
2019	594000	103000	230000	927000	246000	814000	1060000	-133000
2020	412000	106000	264000	782000	136000	940000	1076000	-294000
2021	443800	194200	292000	930000	101000	914000	1015000	-85000
2022	497490	241910	305600	1045000	124000	1012000	1136000	-90000
2023	512400	202400	253200	968000	112000	883000	995000	-27000
2024	527500	233900	230600	992000	115000	919000	1034000	-42000

المصدر : 1) وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للأعوام 2018-2021م. 2) بيان الميزانية العامة للعام 2022

ويوضح الشكل رقم (6) تطور الإيرادات العامة، والنفقات العامة للحكومة خلال الفترة 2016-2024م، حيث يتضح سير كل من الايرادات العامة والنفقات العامة بشكل متّسق ومتوازن للفترة قيد التحليل.

الشكل رقم (6)

تطور الايرادات والنفقات العامة للفترة 2016-2024 م

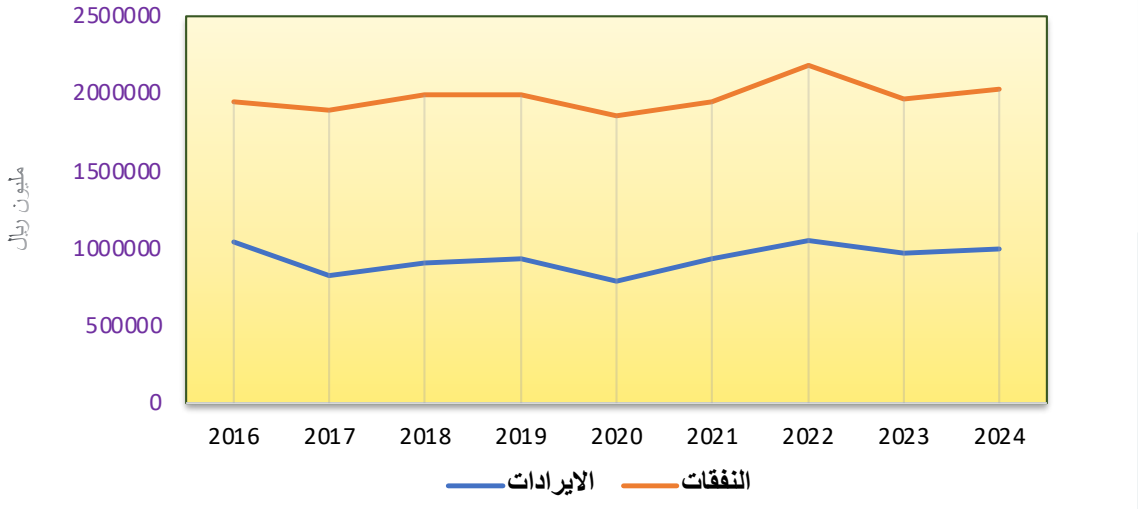

ويبين الشكل رقم (7) حجم العجز بالميزانية العامة للحكومة للفترة -2017 2024م.

الشكل رقم (7)

العجز بالميزانية العامة للفترة 2017-2024 م

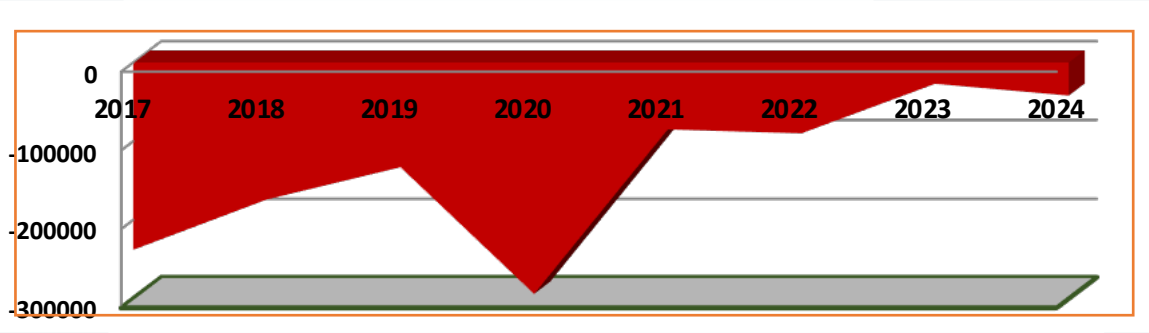

كما يوضح الشكل التالي رقم (8) نسبة عجز الميزانية العامة للحكومة الى مجمل الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2016-2022م، حيث يتبين أن عام 2016 قد حقق فائضا في خزينة الحكومة بمقدار 135.48 مليار ريال، أما باقي السنوات فقد أظهرت الميزانية عجزا متواليا، لكنه تناقص بشكل كبير للعامين الأخيرين.

الشكل رقم (8)

نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2016-2022م

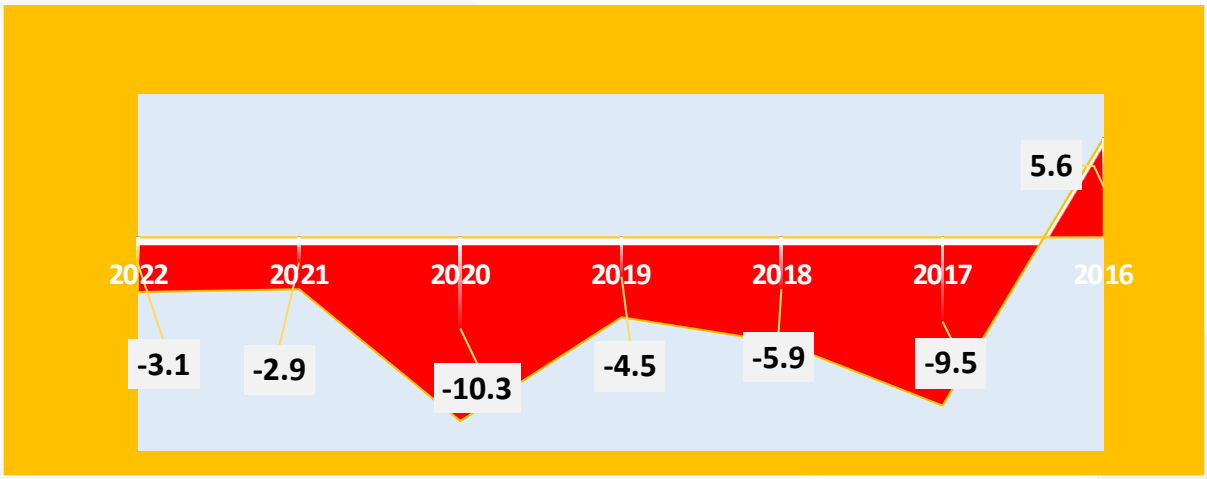

2. تطور الدين العـام

تفيد المعلومات الرسمية أن حجم الدين العام تزايد بشكل ملحوظ للسنوات 2016-2021، فقد ارتفع من 317 مليار ريال عام 2016 الى 854 مليارا عام 2020م، والى 938 مليار ريال للعام الحالي 2022م، ومعظم دول العالم المتقدم، كما يبينه الجدول رقم (6).

وعلى الرغم من ارتفاعه هذا، الآ أنه ما يزال لا يشكل خطرا مهما؛ ذلك أنه سيصل في أعلى مستوى لـه الـى مـا يعـادل 33% فقـط مـن الناتج المحلـي الاجمالي، وهذا معـدلٌ مُتدنٍ مقارنـة بدول مجلس التعاون خاصة، والدول العربية عموما.

الجدول رقم (6)

الدين العام للمملكة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالمليار ريال للفترة 2016-2022م

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدين العام	317	438	560	678	854	938	938
الناتج المحلي الإجمالي	2,419	2,582	2,949	2,974	2,582	2,926	2,902
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي %	13.1	17.0	19.0	22.8	29.3	32.7	33.3

المصدر : وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للحكومة للأعوام 2018-2022م.

والشـكل التالي رقم (9) يوضح تطور الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالمليون ريال خلال الفترة 2016-2022 م.

شكل رقم (9)

الدين العام والناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2016-2022 م

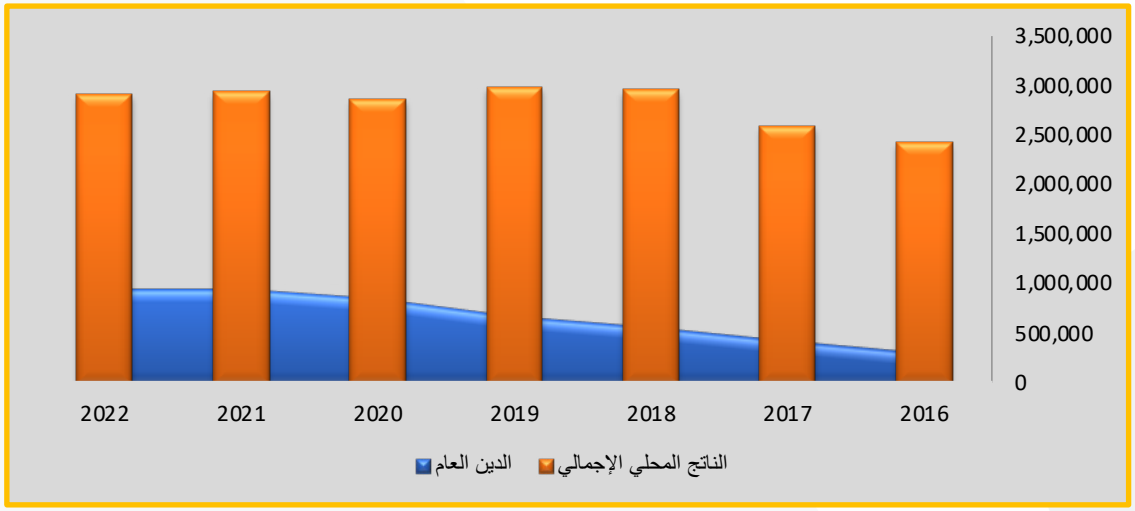

ويوضح الشكل رقم (10) نسبة الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2022م. فقد ارتفع من 13.1% للعام 2016 الى 32.7% للعام الماضي 2021 م، ويتوقع أن يصل لهذا العام 2022 م الى حدود تزيد على 33% تقريبا.

الشكل رقم (10)

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي للفترة 2016-2022م %

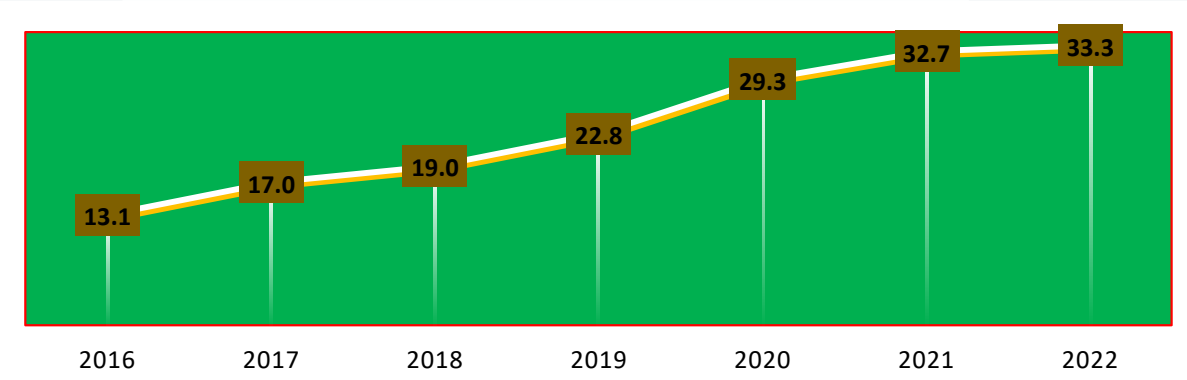

3.الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي

تراجعت الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي جرّاء الضغط على بعض أوجه النفقات العامة خاصة في ظلّ الظروف العالمية والاقليمية السائدة، فقد انخفضت الاحتياطيات من 490 مليار ريال عام 2018م الى 359 مليارا للعام 2020 م، جرّاء تزايد الضغط على الإنفاق العام إبّان جائحة الكورونا، كما انخفضت الاحتياطيات الفعلية الى 350 مليارا للعام 2021م. والجدول رقم (7) يبين تطور حجم الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي.

الجدول رقم (7)

حجم الاحتياطيات الحكومية الفعلية لدى البنك المركزي بالمليار ريال للفترة 2018-2021 م

السنوات	الاحتياطيات الحكومية
2018	490
2019	470
2020	359
2021	350

المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية للعام 2022 م.

والشكل رقم (11) يوضح حجم الاحتياطيات الحكومية الفعلية لدى البنك المركزي للفترة 2018-2021 م.

الشكل رقم (11)

الاحتياطيات الحكومية الفعلية لدى البنك المركزي

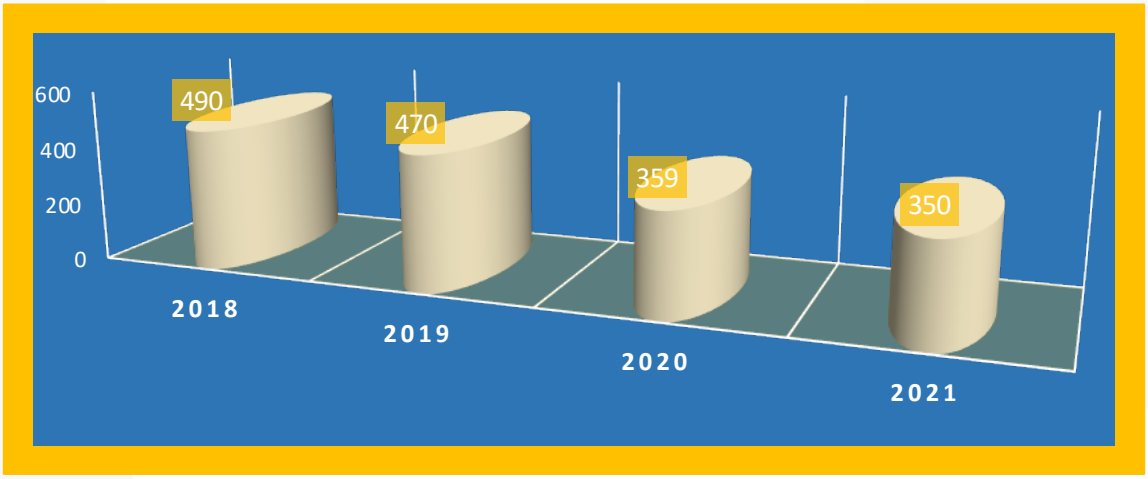

4. الانفاق العام على مستوى القطاع

يبيّن الجدول رقم (8) توزيع الانفاق العام حسب القطاعات الاقتصادية لعامي 2020 و2021 م، حيث حاز قطاعي الصحة والتعليم على أعلى حصة انفاق للعام 2021م ليشكل كل منهم ما نسبته 18.8% من مجمل النفقات، تلاه القطاع العسكري بنسبة 18.7%، ثمّ النفقات لمجموعة من القطاعات الفرعية الأخرى لتشكل 12.9% من الانفاق العام.

الجدول رقم (8)

حجم الاحتياطيات الحكومية الفعلية لدى البنك المركزي بالمليار ريال للفترة 2018-2021 م

القطاع	2020	2021	نسبة الانفاق للعام 2021 %
الإدارة العامة	36	33	3.25
الانفاق العسكري	204	190	18.72
الأمن والمناطق الإدارية	115	99	9.75
الخدمات البلدية	47	50	4.93
التعليم	205	191	18.82
الصحة والتنمية الاجتماعية	190	191	18.82
الموارد الاقتصادية	61	82	8.08

القطاع	2020	2021	نسبة الانفاق للعام 2021 %
التجهيزات الأساسية والنقل	62	48	4.73
البنود العامة	156	131	12.91
الأمن والمناطق الإدارية	115	99	9.75
المجموع	1076	1015	100.00

المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للعامة 2022 م.

والشكل رقم (12) يوضح حصة القطاعات الاقتصادية من النفقات العامة لخزينة المملكة للعام 2021م.

الشكل رقم (12)

نسبة الانفاق العام للميزانية حسب القطاع الاقتصادي للعام 2021 م

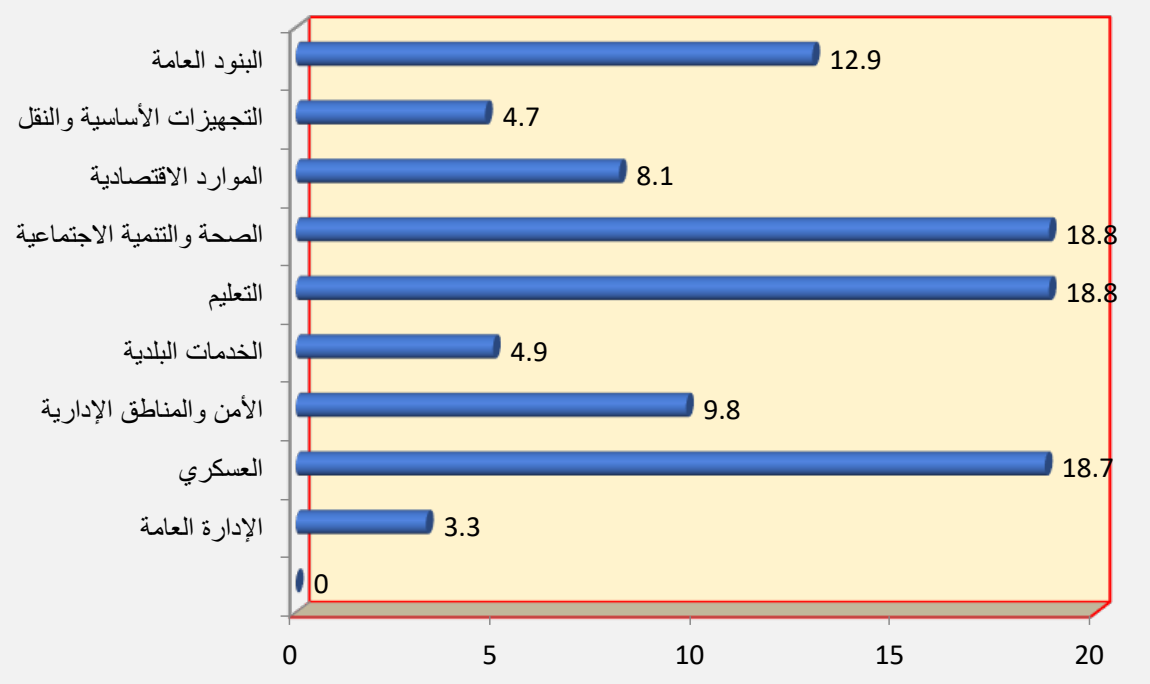

ثالثـا: النمو الاقتصادي العالمي 2020-2023م بعد جائحة كورونا

بعد تأثير أزمة وباء كورونا على الاقتصادات العالمية، عمل صندوق النقد الدولي على تقدير معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، وعكس تلك التأثيرات على واقع النمو والتنمية لتلك الدول، فقد توقـع أن يتراجـع الاقتصـاد العالمـي بمعدل 3% للعـام 2020م، جرّاء وباء الكورونـا، ومن الطبيعي أن يبدأ بالنمو بعد التراجع الكبير للوضع الاقتصادي، حيث ستنهض معظم الاقتصادات لتتعافى تدريجيا. وعليـه، توقـع صنـدوق النقـد الدولي أن ينمـو الاقتصاد العالمي بنسـبة 5.9% للعـام 2021م، وينمو بمعدل 4.4% للعام الحالي 2022، ثم بنسبة 3.8% للعام 2023 م.

ويتوقـع أن تنمـو الاقتصـادات المتقدمـة بمعـدل 5% للعـام 2021م بعـد أن تراجع النمو فيها بنسـبة 6.1% عـام 2020، وسـتنمو بمعـدل 3.9% و 2.6% لعامـي 2022 و 2023 علـى التوالـي. أمّـا الـدول المتحوّلـة والناميـة، فتوقـع الصنـدوق أن تنمو بمعدل 6.5% للعـام 2021، وأن تنمو بمعدل 4.8% و 4.7% لعامي 2022 و 2023 م، كما يتبين من الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقية لاقتصادات دول العالم للفترة 2020-2023 م

الدولـة / معدل النمو %	2020	2021	2022	2023
المعدل لاجمالي دول العالـم	-3.0	5.9	4.4	3.8
الاقتصـادات المتقدمـة	-6.1	5	3.9	2.6
الولايات المتحدة الأمريكية	-5.9	5.6	4.0	2.6
دولة منطقة اليورو		5.2	3.9	2.5
المانيـا	-7	2.7	3.8	2.5
فرنسا	-7.2	6.7	3.5	1.8
إيطاليـا	-9.1	6.2	3.8	2.2
اسبانيـا	-8	4.9	5.8	3.8
اليابان	-5.2	1.6	3.3	1.8
بريطانيـا	-6.5	7.2	4.7	2.3
كندا	-6.2	4.7	4.1	2.8

2023	2022	2021	2020	الدولـة / معدل النمو %
4.7	4.8	6.5	-1	الدول المتحوّلة والنامية
2.1	2.8	4.5	-5.5	روسيـا
1.6	0.3	4.7	-5.3	البرازيـل
2.1	2.8	5.3	-6.6	المكسيك
5.2	4.8	8.1	1.2	الصين
7.1	9.0	9.0	1.9	الهنـد
2.8	4.8	2.9	-2.3	السـعوديـة
1.4	1.9	4.6	-5.8	جنوب افريقيا

Source: IMF, World Economic Outlook Report, Growth Projections, April 2022

ويوضح الشكل رقم (13) معدلات النمو المتوقعة لمجموعات الاقتصادات العالمية للسنوات 2020-2023م.

الشكل رقم (13)

معدلات النموالمتوقعة لمجموعات الاقتصادات العالمية للسنوات 2020-2023م.

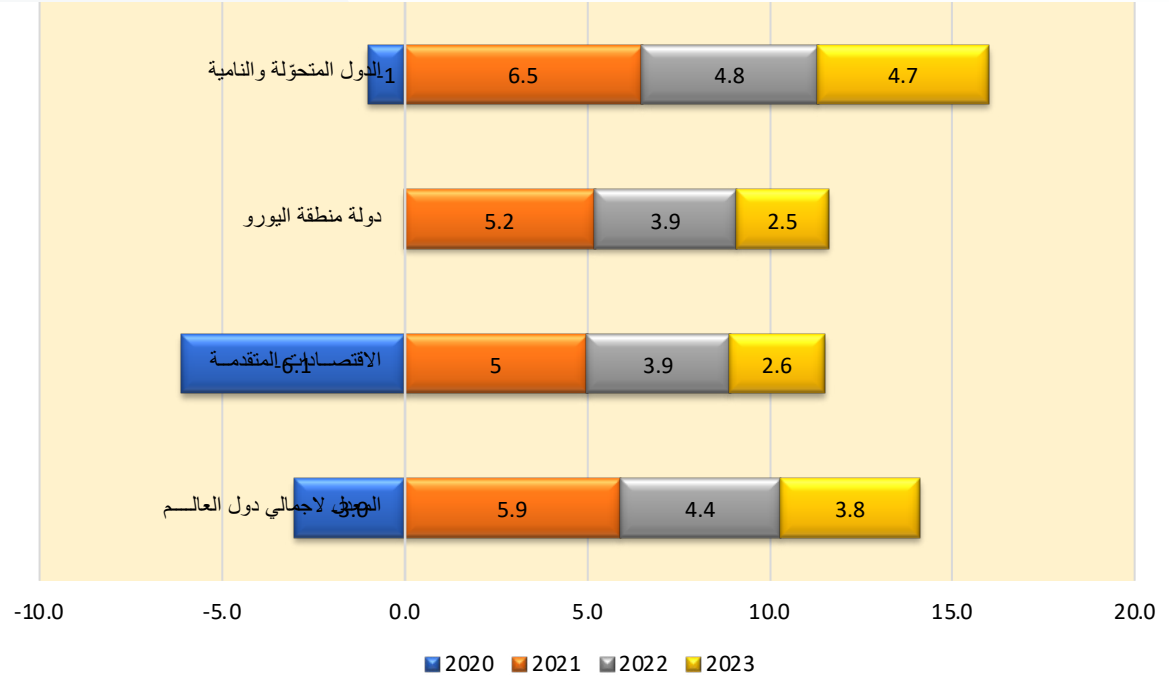

ولمجموعة دول مختارة مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، واليابان، وفرنسا والمملكة العربية السعودية، فيتوقع الصندوق أن تنمو اقتصاداتها بشكل متباين للعام الحالي 2022م، حيث يستحوذ اقتصاد الهند على أعلى معدل نمو ليصل الى 9%، يليه الاقتصاد الاسباني بمعدل 5.8% .

ومن المُلفت للنظر توقع صندوق النقد الدولي بنمو ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الصيني بمعدل يقل عن نمو الهند واسبانيا، ليصل نموه الى 4.8%، وهذه نفس النسبة التي توقعها الصندوق لنمو الاقتصاد السعودي، يليهم مباشرة اقتصاد بريطانيا بمعدل 4.7%، ثم كندا بمعدل 4.1%، فألمانيا بمعدل 3.8%، وفرنسا بمعدل 3.5%.

أما الاقتصاد الثالث عالميا، وهو الاقتصاد الياباني، فتوقع أن ينمو بمعدل 3.3%، يليه الاقتصاد الروسي بمعدل 2.8% وكما هو حال اقتصاد المكسيك، وأخيرا اقتصاد البرازيل ليقل نموه عن أقل من نصف بالمئة للعام الحالي 2022م.

لا شكّ أن هذه التقديرات لن تكون الأخيرة، حيث سيتم مراجعتها من قبل الصندوق وفقا للمستجدات والأحداث العالمية خاصة في المجالات السياسية، والعسكرية لما لها من تأثيرات كبيرة على الواقع الاقتصادي والتنموي في العالم.

والشكل رقم (14) يوضح معدلات النمو المتوقعة لمجموعة من الاقتصادات الكبرى عالميا للعام الحالي 2022م.

الشكل رقم (14)

معدلات النمو المتوقعة لمجموعة من الدول الكبرى اقتصاديا للعام 2022 م

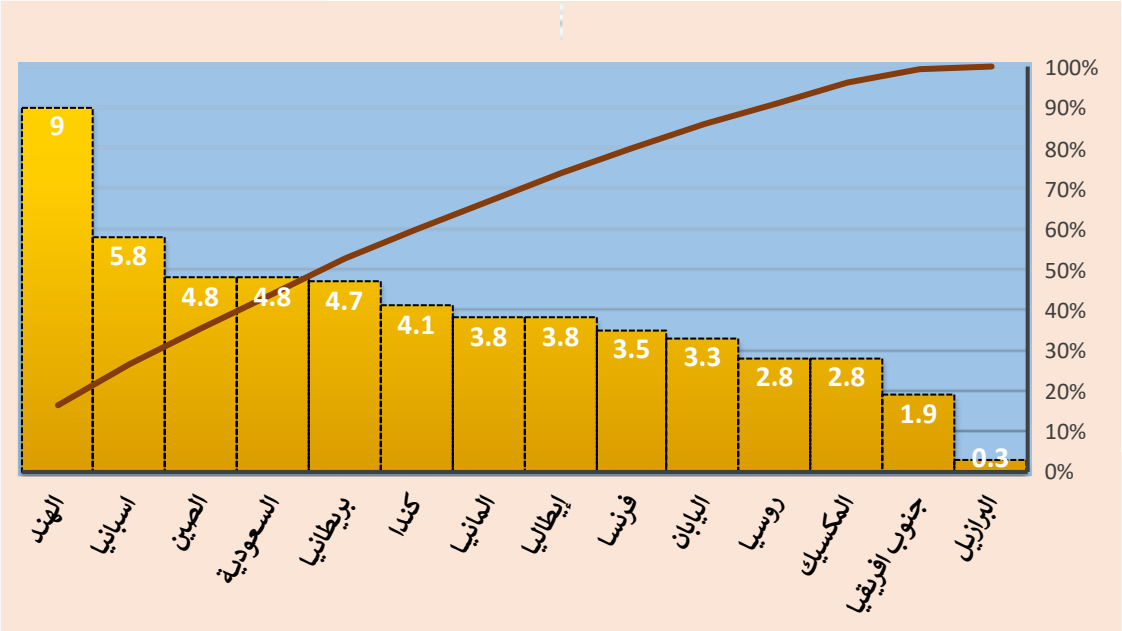

رابعا: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة للعام 2021م

أصدر صندوق النقد الدولي في مايو 2021 بيانه الختامي حول آخر الاستنتاجات المبدئية لخبراء الصندوق في ختام بعثته الرسمية للسعودية وفقا للمشاورات السنوية المنتظمة بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وفيما يلي أبرز ما جاء بخلاصة تلك المشاورات:

- لقد استجابت السلطات السعودية بسرعة وحزم لأزمة كوفيد19-، حيث من المتوقع استمرار التعافي الاقتصادي، فقد ساهمت السياسات الحكومية في تحقيق الضبط المالي اللازم على المدى المتوسط.
- من الواضح أن برامج دعم القطاع الخاص التي نفذها البنك المركزي السعودي (ساما) والبنوك قد أتاحت متنفسا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع وجوب توخي الحرص في سحب مبالغ الدعم المالي.
- أدت الإصلاحات التي شهدها سوق العمل إلى زيادة كبيرة في نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة، ويُفترض أن تساهم في تسهيل التنقل الوظيفي للوافدين العاملين في القطاع الخاص.
- جرى اتخاذ خطوات جديرة بالترحيب لدعم بيئة الاستثمار الخاص، وبالتالي يتعيّن على القطاع العام توخي الحرص في اطار سعيه إلى النمو، وتنويع الأنشطة الاقتصادية لتجنب مزاحمة القطاع الخاص.
- لقد ساهمت التدابير التخفيفية الصارمة التي أُتخذتها الحكومة مبكرا لاحتواء المرض، وحماية صحة المواطنين في الحدّ من حالات الإصابة والوفيات، وتم إحراز تقدما كبيرا في تنفيذ حملات التطعيم. ومن الواضح أن برامج دعم المالية العامة والقطاع المالي والتوظيف التي أطلقتها الحكومة والبنك المركزي السعودي قد ساهمت في التخفيف من أثر الجائحة على الشركات والعاملين السعوديين. ومع إعادة فتح الاقتصاد، تم إلغاء بعض برامج الدعم وتصحيح مسار البعض الآخر لاستهداف القطاعات الأكثر تأثراً.
- كان للإصلاحات المطبقة ضمن إطار "رؤية المملكة 2030" دور أساسي في مساعدة الاقتصاد على تجاوز الأزمة. فقد تمكن الاقتصاد السعودي من إدارة الأزمة بفضل الجهود المبذولة لإرساء هيكل قوي للحوكمة والتعاون بين الوزارات والهيئات، واتساع نطاق التحول الرقمي على صعيد الخدمات الحكومية والمالية، والإصلاحات الهادفة إلى زيادة حرية التنقل الوظيفي في سوق العمل، وقوة هوامش الأمان المستمدة من سياسات المالية العامة والقطاع المالي.
- ووفقا لتوقعات خبراء الصندوق، سوف يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 4.8% عام 2022 . كما تعافى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في النصف الثاني من عام 2020، وتشير المؤشرات إلى استمرار التعافي عام 2021، إذ من المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى 3.6% عام 2022.

- ولحماية التعافي وإعطاء حافز أقوى للنمو، يتعين على صناع السياسات الحذر في إدارة عملية الخروج من تدابير الدعم المتبقية المرتبطة بجائحة كوفيد19- ومواصلة الإصلاحات المقررة على المدى الأطول في إطار "رؤية المملكة 2030".
- وفي مجال المالية العامة، فقد هدفت ميزانية عام 2021 إلى خفض مستويات العجز المالي بشكل كبير، حيث ارتفع العجز في عام 2020م إلى 11.3% من إجمالي الناتج المحلي في ظل تراجع الإيرادات النفطية وتزايد احتياجات الإنفاق، حيث تم تمويل العجز بالحصول على قروض جديدة والسحب من الودائع الحكومية. وعليه، يتوقع خبراء الصندوق أن يتراجع العجز المالي إلى 4.2% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2021م، وهو مستوى أقل قليلا مقارنة بتنبؤات الميزانية، ليتوازن بدرجة كبيرة على المدى المتوسط بحلول عام 2026 في ظل آفاق سوق النفط العالمية والسياسات المالية الحكومية المعتمدة.
- تعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء بدل غلاء المعيشة، وزيادة التركيز على كفاءة الإنفاق الرأسمالي، والخطط الهادفة إلى مواصلة إصلاحات أسعار الطاقة المحلية جميعها خطوات مساعدة ومهمة نحو تحقيق التصحيح المالي المقرر، ولا ينبغي العدول عنها أو إرجائها.
- هناك حاجة إلى ضبط مالي، مع ضرورة معايرته بدقة على المدى القصير لضمان مواصلة توفير الدعم اللازم لتحقيق التعافي. إذ ينبغي زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية لدعم الأسر منخفضة الدخل، والمساعدة على تعويض تراجع قوتها الشرائية بعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء بدل غلاء المعيشة العام الماضي.

ويرحب الصندوق بالإصلاحات المقررة في برامج الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى التحول إلى نظام جديد يقوم على تقديم الدعم على أساس "الحاجة" وليس على أساس "الفئة" مع ضمان حد أدنى من الدخل للمجموعات الأقل دخلاً. غير أنه لا ينبغي تأجيل زيادة الدعم المالي للأسر منخفضة الدخل لحين التحول إلى النظام الجديد.

- لا شكّ بأن وزارة المالية تواصل تطوير إطار سياسة المالية العامة، إذ أن تشكيل لجنة رفيعة المستوى لإدارة الأصول والخصوم السيادية تعتبر خطوة مهمة نحو وضع إطار متسق لتقييم وإدارة المخاطر والعوائد في الميزانية العمومية للقطاع العام. ويلزم اتخاذ خطوات لمواصلة تعزيز الشفافية المالية، بما في ذلك نشر معلومات أكثر تفصيلا في وثائق الميزانية، وتوسيع نطاق تغطية البيانات المالية الذي يقتصر حاليا على الحكومة المركزية فحسب.
- ينبغي الاستمرار في مراقبة المخاطر المالية، بما في ذلك الخصوم الاحتمالية الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضمانات الائتمانية الممنوحة في إطار برامج الإسكان، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- لقد ساهم إطلاق منصة "اعتماد" في تعزيز الإدارة المالية الحكومية، ومن الممكن زيادة تعزيز

عمليات الشراء الحكومية بإلغاء الاستثناءات المتبقية من تطبيق أحكام نظام المشتريات الحكومية.

- وفي إطار السياسات النقدية والقطاع المالي وأسعار الصرف، فلا يزال القطاع المالي يحظى بمستوى جيد من التنظيم والرقابة من جانب البنك المركزي السعودي. وتتمتع البنوك بمستويات جيدة من الرسملة والسيولة بالرغم من تراجع الربحية والزيادة الطفيفة في القروض المتعثرة ، والتي تعدّ منخفضة نسبيا.
- وفيما يتعلّق ببرنامج تأجيل مدفوعات القروض، فينبغي تقييم الحاجة إلى استمراره بصورة دورية في ضوء الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يقوم به البنك المركزي السعودي بالفعل، مع ضرورة توخي الحرص عند سحب البرنامج. ومن المحتمل أن يكون برنامج التأجيل قد ساهم في حجب مواطن الضعف المالي التي نشأت في عدد من الشركات خلال الأزمة.

وقد تم رصد مخصصات إضافية لدى البنوك بالفعل، حيث ينبغي على البنك المركزي السعودي أن يستمر في ضمان توخي البنوك الدقة في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين في مرحلة ما بعد الجائحة، وإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وزيادة المخصصات مجددا إذا لزم الأمر.

- اتاحت إصلاحات أسواق الأسهم والدين وبتوجيهات من هيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مجموعة من الخيارات الايجابية لتعبئة رأس المال أمام الشركات؛ ما عزز الفرص الاستثمارية للمدخرين.
- لعل طرح شركة أرامكو أسهمها للمرة الأولى في أواخر عام 2019، وإدراج المملكة العربية السعودية على مؤشرات الأسهم والسندات العالمية، واستحداث مجموعة من منتجات مشتقات الأسهم، واستمرار الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز القواعد المنظمة للأسواق وبنيتها التحتية، حتى أصبح بإمكان المستثمرين الأجانب تداول أدوات الدين المحلي مباشرة، ومساهمة إصدار الصكوك الحكومية في تكوين منحنى عائد سيادي، كل ذلك أدى الى تزايد مستويات السيولة في سوق الصكوك، والأوراق المالية، وعزز السيولة المحلية، وانعش الحركة التنموية، وساهم في التعويض عن الأضرار التي سببتها جائحة كورونا.
- يرى الصندوق، بأنه لا يزال ربط سعر الصرف للريال السعودي مع الدولار الأمريكي هو النظام الأنسب للمملكة، نظرا لهيكل اقتصادها الحالي. ولا تزال احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي السعودي عند مستويات جيدة للغاية.
- يرحب الصندوق ببرنامج تدوين الأنظمة القانونية الذي سيسهم في تعزيز البنية التحتية القانونية للشركات.
- يوجد مجال كبير لزيادة كفاءة توزيع الموارد الرأسمالية والخدمات المقدمة للحكومة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص/ برنامج بيع الأصول.
- من شأن الدور المتنامي للرقمنة والتحول الإلكتروني على صعيد المعاملات الحكومية والتجارية

والصيرفة الرقمية تعزيز الإنتاجية في ظل زيادة أعداد المواطنين الشباب الذين يمتلكون مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية.

- يرحب الصندوق بالمبادرات الجارية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. ويبشر قطاع التكنولوجيا المالية بتوفير حلول مالية مبتكرة تفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشرائح الأخرى التي لا تحصل على قدر كاف من الخدمات المصرفية.
- يرى الصندوق بأنه يمكن أن تساعد تدخلات القطاع العام على مواجهة إحجام الشركات الخاصة عن المشاركة في القطاعات الجديدة أو الأعلى خطرا، ولكن يتعين توخي الحرص في تنفيذها. فالشركات العامة تتمتع بالإمكانات المالية والتأييد السياسي وهذا ما يجعلها قادرة على تنفيذ استثمارات كبيرة، وتحمل المخاطر التي تفوق قدرات القطاع الخاص أو استعداده للمخاطرة. وهذا عامل مهم قد يساعد في إطلاق قطاعات مستحدثة وإتاحة فرص جديدة للقطاع الخاص في سلاسل الإمداد الناشئة.
- ينبغي في حالة تدخل القطاع العام في ضخ الأرصدة والسيولة، إعلان إطار زمني لإنهاء هذا التدخل (خمس سنوات حسبما أعلن مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة)، وذلك بوضع خطة للخروج في نهاية المطاف لإفساح مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص. ويتعين إجراء تحليلات دقيقة للتأثير المحتمل لجهود توسيع نطاق الاستثمارات المحلية على حسابات المالية العامة والحساب الخارجي.
- يرحب الصندوق كثيرا بالزيادة السريعة في نسب مشاركة النساء السعوديات في سوق العمل وإصلاحات نظام كفالة الوافدين . إذ تشير التقديرات إلى زيادة نسبة مشاركة النساء السعوديات في القوة العاملة لتتجاوز 33% خلال العامين الماضيين، مما سيساعد في تحسين مستويات الإنتاجية والنمو والدخل الأسري مع حصول هؤلاء النساء على فرص العمل.
- تكتسب الإصلاحات الأخيرة في نظام كفالة العاملين الوافدين في القطاع الخاص أهمية كبيرة، وسيساهم ذلك في إنفاذ القواعد التنظيمية الجديدة بكفاءة في إعطاء العاملين الأجانب حرية أكبر في الانتقال بين الوظائف، مما سيؤدي إلى زيادة أجورهم وإنتاجيتهم.
- من المهم زيادة تنافسية العاملين السعوديين في القطاع الخاص لنجاح خطة الإصلاح . وسيكون من الصعب إيجاد قطاع خاص تنافسي ومتنوع ما لم تتماشَى الأجور المتوقعة من جانب العاملين السعوديين مع مستوى إنتاجيتهم. وتتطلب زيادة الإنتاجية مواصلة تركيز السياسات على تحسين جودة التعليم والتدريب المهني.

الفصل الثاني

مستقبل الشـــباب في ظلّ الأوبئـة والفرص الضائعـــة

تقديـم

لا شكّ أن التكلفة البشرية والاقتصادية السريعة لجائحة كورونا كانت باهظة، حيث تهدد بتراجع لسنوات من التقدم الذي تمّ للحدّ من الفقر، وعدم المساواة، وإضعاف التماسك الاجتماعي والتعاون العالمي. فقد أدى فقدان الوظائف، واتساع الفجوة الرقمية، وتعطيل التفاعلات الاجتماعية، والتحولات المفاجئة في الأسواق إلى عواقب سلبية كبيرة، وأضاع العديد من الفرص لشريحة واسعة من سكان العالم. وتشكل تداعيات الاضطرابات الاجتماعية، والتشرذم السياسي، والتوترات الجيوسياسية التي عقبت الجائحة، والهجمات الإلكترونية، والسعي لإنتشار أسلحة الدمار الشامل التي بدأت تتنامى بشكل واضح في بعض الدول، ضغوطا سياسية واقتصادية اضافية على مختلف دول العالم.

وهذا، يجعل من التحدي أكبر للدول القيادية في العالم، ما سينعكس على فعالية استجاباتها للتهديدات الرئيسية للعقد القادم المتمثلة بالهجمات الإلكترونية، وأسلحة الدمار الشامل ، وبتغير المناخ. وفيما يلي خلاصة لتقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول المخاطر العالمية للمستقبل المنظور

(Source: World Economic Forum WEF, The Global Risks Report 2021, 16th Edition, Insight Report, 2021) .

أولا: مخاطر المستقبل والقفزة الرقمية

لاحظنا جميعا أعباء التكاليف البشرية والاقتصادية لجائحة كورونا بأنها باهضة جداً ، فقد أثرت بشكل كبير في تراجع وتدهور سنوات التقدم الذي تم انجازة في العالم خلال السنوات الماضية، وخاصة في مجالات: الحدّ من الفقر العالمي، وعدم المساواة، وإلحاق الضرر بالتماسك الاجتماعي، وتشرذم التعاون العالمي. وقد واجه العالم اظطراباً اجتماعياً مفاجئاً وواسعاً بسبب الوباء العالمي، وجراء التحولات المفاجئة في سلوك المستهلك والاسواق، هذا بالاضافة الى تراجع مستوى التعليم، وفقدان الوظائف، وتعميق التحديات التي تواجة الديمقراطية العالمية والعلاقات الدولية.

وأما واقع الشباب، حيث التأثير السلبي الأكبر قد وقع عليه بسبب الجائحة، فقد تم ملاحظة تزايد عدم المساواة، وتفاقم خيبات الأمل، وزيادة تحدي تعزيز استخدام الرقمية في كل العمليات وخاصة السفر، والضغوط على الفحوصات الطبية للكورونا بشكل متجدد، وعند كل محطة سفر خارج البلاد، كما لوحظ تآكل التماسك الاجتماعي بسبب زيادة الضغوط المالية على الأسر والأفراد، مما شكّل تهديدا خطيرا سريعا بالمدى القصير، وتهديدا هاما وكبيرا في المدى المتوسط؛ وهذا من خلُص اليه استطلاع الرأي الذي اجراه المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان" تصور المخاطر العالمية (GRPS) للعام 2021م (Source: WEF, Op., Cit.).

ان القفزة الرقمية بين من يملكون التكنولوجيا من الدول المتقدمة ومن لا يملكونها من الدول النامية

قـد عملـت علـى توسـيع الفجـوة فيمـا بينهم مع ظهـور الازمة، فقد أثـرت الازمة على جميـع الاجيال وخاصة من هم اكبر سـناً ، فهم الاكثر عرضة للوباء مقارنة بالشـباب. كما أن الشـباب يواجهون عوائق جديدة امام الحراك الاجتماعي، والضغوط النفسية، والصحة العقلية، والمستقبل الاقتصادي المُبهـم، فلا يوجد أحد محصّن من العوارض والمخاطر المستقبلية.

لقد اظهر استبيان منتدى الاقتصاد العالمي، أن ازمة سبل العيش هي التهديد الأخطر خلال السنوات المقبلة، فمن المرجح أن يستمر هذا التهديد طوال العشر سنوات القادمة. كما شكلت الأزمة تحديًا في صنع السياسات الوطنية والعلاقات الدولية بطرق تهدد بآثار دائمة - وفقا لرأي المنتدى، فقد كانت المؤسسـات والسياسـات الداعمة للتنسيق الدولي في حالة تدهور بالفعل، حيث تسببت الاستجابات للوباء في توترات جيوسياسية جديدة، ومع وجود حالات من الجمود ونقاط التوتر الجديدة في الأفق أحـدث المسـتجيبون لاسـتبيان (GRPS) مصطلحـات جديدة مثل: انهيار الدولـة، وانهيار التعددية على أنهما تهديدات خطيرة على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة

(ILO (International Labor Organization). Youth and COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-Being. Survey Report 2020. 11 August 2020. https://www.ilo.org/global/topics/youth-employment/publications/WCMS_753026/lang--en/index.htm, 2020)

ثانيا: الأضرار و الصدمة الاقتصادية التي خلفتها الجائحة

تسببت آثار COVID-19 في إلحاق الضرر بالمجتمعات وبالاقتصادات العالمية، وأدت الى توسيع التباين القائم داخل المجتمعات وفيما بين الدول، كما ألحقت أضرارًا غير متوقعة ببعض القطاعات والشرائح المجتمعية، فعقّدت المسار أمام العالم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي خططت لها والمتوقع انجازها بحلول عام 2030.

لقد غرق الاقتصاد العالمي بأعمق ازمة اقتصادية شهدها في وقت السلم، وتقلّص الناتج الاجمالي العالمي في العام 2020 بما يزيد 4% وهي نسبة كبيرة، حيث ان تقلص الاقتصاد العالمي في الازمة الماليـة العالميـة فـي العـام 2008 بمعدل قريب من ذلك، وكما اشـارت البيانات أن الاقتصاد العالمي يقترب من حالات التعافي، ولكن الأضرار السلبية له في ارتفاع مستمر (IMF, 2020).

والجـدول التالـي يبيّـن ذروة تأثيـر جائحـة كورونـا على مؤشـرات الاقتصاد الكلي الرئيسـية لأكبر سـبعة اقتصادات في العالم.

الجدول رقم (1)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وثقة الأعمل لمجموعة الدول المتقدمة للعام 2020م

نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي			البطالة	ثقة الاعمال
الاقتصاد	الربع الثاني من العام 2020	الربع الثاث من العام 2020	تغير النقطة المئوية - الربع الثاني - 2020 مقابل الربع الأول - 2020	(النسبة المئوية للتغيّر النصف الأول من عام 2020)
الصين	3.2%	4.9%	+0.1	1.6%
فرنسا	-18.9%	-18.9%	-0.7	-3.3%
المانيا	-11.2%	-11.2%	+0.6	-1.6%
الهند	-23.5%	-23.5%	N/A	1.2%
اليابان	-10.3%	-10.3%	+0.4	-1.6%
المملكة المتحدة	-21.5%	-21.5%	-0.1	-3.0%
الولايات المتحدة	-9.0%	-9.0%	+9.2	-0.6%

ثالثا: التداعيات الصحيّة و الشباب في عصر الفرص الضائعة

وفقا للبيانات الأولية، فقد أصيب ما يقرب من 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بكورونا، وتوفي أكثر من مليوني شخص ، مما يجعل SARS-CoV-2 أحد أكثر الفيروسات فتكًا في التاريخ. ولا تزال الآثار الصحية طويلة المدى غير معروفة: ففي كوريا الجنوبية، وجدت دراسة استقصائية أن 90٪ من مرضى كورونا المتعافين ما زالوا يعانون من آثار جانبية جسدية ونفسية مثل: الشيخوخة، وفقدان التذوق، وفقدان الشم، والاكتئاب (Cha, 2020).

يمرُّ الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) في جميع أنحاء العالم بأزمتهم العالمية الكبرى الثانية في غضون عقد من الزمن ، وقد دخلوا في خضم الأزمة المالية ، وهم الآن يخرجون في بداية جائحة لم يشهدها الأجيال ، وسيواجهون خطورة تحديات لتعليمه، ولآفاقهم الاقتصادية، الى جانب تحديات في صحتهم العقليّة والنفسيّة (World Economic Forum, 2020).

فشباب اليوم يحملون آثار أزمة مالية استمرت لعقد من الزمن ونظام تعليمي عفى عليه الزمن، وأزمة مناخية راسخة، بالإضافة إلى العنف في العديد من الأماكن.

لقد أدت السياسات المالية العالمية في أعقاب الركود الكبير إلى مكاسب ازدهار غير متكافئ عبر المجتمعات والأجيال ، ولم تكن حُزم الحوافز المالية واسعة النطاق وكافية للأجيال الشابة لاستعادة

موطئ قدمها ، كما أعاقت تدابير التقشف بالاستثمار في التعليم ، مما أدى إلى تضييق قناة مهمة للتنقل. ونتيجة لذلك ، ظل العديد من الشباب في وظائف خدمية محفوفة بالمخاطر ومعرضة للصدمات الكبرى ، فقبل جائحة كورونا كان الأطفال والشباب يمثلون ثلثي فقراء العالم ، حيث أدت جائحة كورونا إلى تفاقم هذا الوضع بشدة ، في حين أن نسبة الشباب من المتوقع أن يزداد في جميع أنحاء إفريقيا، حيث يبلغ متوسط العمر حاليًا في افريقيا 19.7 عامًا فقط - وستشهد أوقيانوسيا وأوروبا وجنوب شرق آسيا انخفاضًا في عدد الشباب بحلول عام 2050 ، مما يزيد من التحديات الديموغرافية للبطالة والشيخوخة في تلك المناطق (World Bank, 2020).

رابعا: اشكالات التشغيل وزيادة عُمق البطالة قبل وبعد الجائحة

على الرغم من تعافي العديد من الاقتصادات من الأزمة المالية العالمية في العام 2008-2009 ، إلا أن الدول التي تضررت بشدة من الركود الكبير لم تفعل ذلك بالكامل، ونتيجة لذلك ، ارتفعت بطالة الشباب على مستوى العالم منذ عام 2008 ، ولا تزال السياسات الوطنية تفشل في النهوض بالشباب في كثير من الحالات، ولا زالت التحولات الهيكلية ضعيفة وتفشل إلى حدّ كبير في التخفيف من البطالة المرتفعة بين الشباب، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Te Velde, 2020).

الجدول رقم (2)

التقديرات العالمية لتوظيف الشباب في القطاعات التي تضررت بشدة من فيروس كورونا

القطاع الاقصادي	تأثير الأزمة على الناتج الاقتصادي	الحصة في بطالة الشباب العالمية (٪)
إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	عالي	17.5
التصنيع	عالي	13.8
العقارات	عالي	3.8
خدمات الإقامة والطعام	عالي	6.6
النقل والتخزين والاتصالات	متوسط عالي	4.9
الفنون والترفيه والاستجمام والخدمات الأخرى	متوسط عالي	6.6
التعدين واستغلال المحاجر	متوسط	0.7
الخدمات المالية والتأمينية	متوسط	1.1
البناء	متوسط	7.7
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	متوسط منخفض	28.9
الخدمات	منخفض	0.5

القطاع الاقصادي	تأثير الأزمة على الناتج الاقتصادي	الحصة في بطالة الشباب العالمية (٪)
الضمان الاجتماعي الإجباري للإدارة العامة والدفاع	منخفض	2
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	منخفض	2.7
التعليـم	منخفض	3.1

المصدر: منظمة العمل الدول ILO.

ويدرك العالم، أن الأوبئة معرضة لخطر التطور وأن تصبح الجيل المزدوج في القرن الحادي والعشرين ، وقد يؤدي تفشي الأوبئة ومخاطرها الى تدهور فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستقبلية، وبالتالي ستقودنا إلى عواقب عالمية مدهشة وطويلة الأمد.

ووفقا للواقع الذي نعيش، فإن الطريق يضيق على الشباب، وقد تتسبب عمليات الإغلاق للمنشآت الاقتصادية والتعليمية وغيرها في خسارة التعليم لمدد متفاوتة، والتي تؤثر حتما على الأداء الأكاديمي المستقبلي ، كالتغيب عن الدراسة ، كما تزيد من معدلات التسرب، وتؤدي إلى سلوكيات صحية أكثر خطورة ، وهذا قد يجعل من الصعب على الطلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية اكتساب المهارات اللازمة لمتابعة المزيد من التعليم، أو التدريب المهني، أو حتى لتأمين وظائف للمبتدئين. ومثل هذا التعليم أو التدريب الإضافي أكثر أهمية لوظائف المستقبل، فالشباب من الأسر ذات الدخل المنخفض معرضون لخطر فقدان التعليم تمامًا إذا تم إرسالهم إلى العمل بدلاً من العودة إلى المدرسة (Save the Children, 2020).

ويعيش الشباب اليوم حالة واسعة من الخوف والغضب وردة الفعل العنيف أحيانا، فقد أصبح الشباب أكثر فأكثر في الشوارع، وفي الفضاء الإلكتروني، ظهر قلقهم ونشاطهم الاستباقي مع التحديات الرئيسية مثل: الصعوبات الاقتصادية، واتساع عدم المساواة بين الأجيال، والفشل في الحوكمة، والفساد المستشري بين الحكومات.

لقد تجسّد تعبير الشباب عن الغضب وخيبة الأمل والتشاؤم باحتجاجات عديدة، مما ولّد شعورًا متزايدًا بعدم الوفاء والنزاهة من قبل السلطة بسبب عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، والتغيير السياسي، والفساد. وقد أضافت جائحة كورونا أهمية جديدة إلى خيبة أمل الشباب من الوهم الشديد للآفاق الاقتصادية، وضياع الفرص التعليمية، ورفض استجابة الحكومة للطوارئ، حيث يمكن أن تصبح هذه المواجهات والاضطرابات المحتملة المرتبطة بها ثابتة إذا تركت الأسباب الكامنة دون معالجة (Groundtruth, 2020).

خامسا: التكنولوجيـا و الشمول الرقمي

لقد سـرّعت عمليات التطور التكنولوجي رقمنة التفاعل البشـري بشـكل كبير ، واتسـعت معها التجارة الإلكترونية ، والتعليم عبر الإنترنت ، والعمل عن بُعد. وستقودنا هذه التحولات الى تغيير المجتمع بعد فترة طويلة من انتشـار الوباء وتَعِد بفوائد ضخمة - مثل القدرة على العمل عن بُعد والتطور السـريع للقاحات - ولكنها أيضًا تخاطر بتفاقم وخلق عدم المساواة. وقد صنف المستجيبون في GRPS عدم المساواة الرقمية على أنها تهديد خطير على المدى القصير.

فـي الواقـع، أدت جائحـة كورونـا إلى تسـريع وتوسـيع الثورة الصناعية الرابعة مع التوسـع السـريع في التجـارة الإلكترونيـة، والتعليـم عبـر الإنترنـت، والصحة الرقمية، والعمل عن بـُعد. وسـوف تسـتمر هذه التحولات في إحداث تغييرات جذرية في التفاعلات البشـرية، وفي سُـبل العيش بعد فترة طويلة من توقف الجائحة. ويمكن أن يوفر هذا التغيير فوائد كبيرة للمجتمعات من حيث الاستجابة لجائحة كورونا من القدرة على العمل عن بُعد إلى التطوير السريع للقاح. ومع ذلك ، فإن هذه التطورات تخاطر أيضًا بتفاقم وخلق عدم المساواة، كما تخاطر بالتغير النفسي والصحي على كافة أفراد المجتمع.

ويأتي التقسيم الرقمي في العديد من الأشكال، من التحيز الآلي الذي يمكن التلاعب به إلى الثغرات في إمكانية الوصول والسعة لتلك العمليات، ولا شكّ أن أتمتة التحيز والتلاعب بالقرارات التي يتخذها البشـر تاريخيًا تجعل من تشـخيص المشـكلات الصحية، واختيار الاسـتثمارات، وتقييم الإنجاز التعليمي، وحل النزاعات القانونية بأن يتم اتخاذها بشكل متزايد بواسطة خوارزميات معقدة تطبق التعلم الآلي على مجموعات البيانات الكبيرة (World Economic forum, 2020).

إنّ إمكانيـة الوصـول والفجـوات التنظيميـة الرقميـة كمـا القـدرة التفاضليـة على الوصـول إلـى البيانات والتقنيـات الرقميـة، آخـذة فـي الاتسـاع بيـن البلـدان وداخلها. ويتراوح اسـتخدام الإنترنت بيـن أكثر من 87٪ من السـكان في البلدان ذات الدخل المرتفع وأقل من 17٪ في البلدان منخفضة الدخل. ويتم تصنيـف الوصـول إلـى المـوارد الرقمية حسـب الحالـة الاجتماعيـة والاقتصادية، حتى فـي البلدان ذات الدخل المرتفع، ففي المملكة المتحدة مثلا، أُجبرت الأسر المعيشية الضعيفة على الاختيار بين القوت والتوصيل بالانترنت أثناء الجائحة (Kelly, 2020).

سادسا: قدرات تتبع الرقمنة وحال المجتمعات

غني عن القول أن الأتمتة تعيد تشكيل أسواق العمل بالفعل ، لكن الوباء أثار أزمة اقتصادية وقفزة رقمية أدت إلى تقليص الميزانيات، والأطر الزمنية اللازمة لصقل مهارات العمال وإعادة تأهيلهم. ويقدر تقرير مستقبل الوظائف الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الأتمتة قد تحل محل 85 مليون وظيفة في غضون خمس سنوات فقط (World Economic forum, 2020).

لقد أصبحت المجتمعات أكثر انفصالاً، ويجد السكان أنفسهم في حالة استقطاب متزايد وقصف بالمعلومات المضللة، وتهدد الفجوة الآخذة في الاتساع القدرة الرقمية بظهور طبقة دنيا رقمية. حيث إن ردة الفعل التنظيمي العنيف لمكافحة هذه النتيجة يهدد بمزيد من الانفصال بين المجتمعات. ولا شكّ أن الاستقطاب والمعلومات الخاطئة والتي يمكن أن تؤدي الى الاعتماد الواسع على الخوارزميات المعقدة، فهذا ما سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة إلى الإضرار برفاهية الفرد وتضخيم الأوجاع المجتمعية، وقد تؤدي التقييمات الآلية للأحكام الجنائية إلى تفاقم النتائج بالنسبة للفئات الضعيفة. وقد تحدّ سقوف التعليمات والمبرمجة داخل المنظمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي من الفرص الوظيفية للعاملين الذين تديرهم الخوارزميات؛ أي التي تحدد الفرص بناءً على وظيفة تحسين الأعمال (Walsh, 2020).

وفي هذا الإطار، أصبحت القوة الرقمية أكثر تركيزًا في الأسواق مثل: البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، والمدفوعات عبر الإنترنت، وخدمات الاتصال. وأن تركيز الطاقة الرقمية هو سادس خطر محتمل على المدى الطويل وفقًا لما ذكره المشاركون في GRPS إذ يمكن أن يقصُر الخطاب السياسي والمجتمعي على عدد محدود من المنصات التي لديها القدرة على تقنية المعلومات، وتقليل الفترة المحدودة للأفراد والمنظمات حيال كيفية استخدام بياناتهم (The Economist, 2020).

المراجع والمصادر

1. ILO. 2020. ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Fourth edition. 27 May 2020. International Labour Organization. p. 2. https://www.ilo.org/wcmsp5

2. Save the Children. (2020). COVID-19: Most marginalized children will bear the brunt of un precedent school closures around the world. Press Release. 24 March 2020. https://reliefweb.int/report/world/covid-19-most

3. World Economic Forum. (2020). COVID-19 Risks Outlook: A Preliminary Mapping and its Implications. 19 May https://www.weforum.org/reports/covid-19

4. World Bank. (2020). Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity

5. Te Velde, D.W. (2018). Africa 10 years after the global financial crisis: what we've learned. Overseas Development Institute (ODI) Blog Post. 11 September 2018. https://www.odi.org/blogs/10680-africa-10-yearsafter-global-financial-crisis-what-we-ve-learned.

6. Groundtruth. (2020). COVID-19 Barometer: Assessing the impact of the first 8 weeks of the coronavirus crisis on the lives of young people across Kenya. Shujaaz Inc. July 2020. https://www.shujaazinc.com/wp-content/ uploads/202006//Shujaaz-Inc-29.05-GroundTruth-COVID-19-Barometer-V0211.pdf

7. Cha, S. (2020). Nine in ten recovered COVID-19 patients experience side-effects – study". Reuters. 29 September 2020. https://in.reuters.com/article/health-coronavirus-southkorea-study/nine-in-ten-recoveredcovid-19-patients-experience-side-effects-study-idINKBN26K1GC

8. ILO (International Labour Organization) (2020). Youth and COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-Being. Survey Report 2020. 11 August 2020. https://www.ilo.org/global/topics/youth-employment/publications/WCMS_753026/lang--en/index.htm.

9. IMF (International Monetary Fund). 2020. World Economic Outlook, October

2020: A Long and Difficult Ascent. October 2020. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/202030/09//world-economic-outlookoctober-202

10. World Economic Forum. (2020). The Future of Jobs Report 2020. October 2020. http://www3.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs_2020.pdf

11. World Economic Forum. (2020). Quantum Computing. Dynamic Briefing. December 2020. https://intelligence.weforum.org/topics .

12. Kelly, A.)2020(. Digital divide 'isolates and endangers' millions of UK's poorest. The Guardian. 28 April 2020. https://www.theguardian.com/world/2020/apr/28

13. Walsh, M. (2020). Algorithms Are Making Economic Inequality Worse. Harvard Business Review. 22 October 2020. https://hbr.org/202010//algorithms-are-making-economic-inequality-worse

The Economist. (2020). Social media's struggle with self-censorship. 22 October 2020. https://www.economist.com/briefing/202022/10//social-medias-struggle-with-self-censorship?utm_campaign=the-economist

الفصل الثالث

القوى الوسطى والانقسامات العالمية والهزات الصناعية غير المنظمة

تقديـم

القـوى الوسـطى هـي الـدول التي تفتقر إلـى مكانة القوة العظمى ولكنها لا تـزال تلعب أدوارا مؤثرة في العلاقات الدولية، ولديها القدرة على تشكيل توازن قوى أكثر استقرارا واستدامة وتعاونًا ، سواء بشكل فردي أو ضمن مجموعة ما. في حين أن لكل حكومة مصالح فردية وهياكل حوكمة بالإضافة إلـى خصـوم وحلفـاء يقودون سـلوكها على المسـرح الدولي ، لذا فإن القوى الوسـطى غالبًا ما تكون أبطال التعاون متعدد الأطراف في مجالات التجارة والدبلوماسية والأمن ، ومؤخراً الصحة العالمية.

ومع ذلك، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستكافح القوى الوسطى لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التنسيق العالمي، ومن المتوقع أن تصبح "العلاقات المتصدعـة" والصـراع بيـن الـدول و "جيـو بوليتيـة المـوارد" كلهـا تهديـدات خطيرة للعالـم على المدى المتوسط. وبدون تأثير القوة المتوسطة ، سيزداد التفتت الجيوسياسي والهشاشة الاقتصادية أكثر ، وسيصبح الاضطراب أكثر احتمالية وسيتأخر التقدم في الأهداف المشتركة.

وفيما يلي خلاصة لتقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول المخاطر العالمية للمستقبل المنظور (Source: World Economic Forum WEF, The Global Risks Report 2021, 16th Edition, Insight Report, 2021) .

أولا: تعظيم القطبية الاقتصادية والرقمية و تنامي القومية

رسّخ فيروس كورونا سلطة الدولة، وصعّد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وقد تحاول الإدارة الأمريكيـة الجديـدة تحديـد مجـالات التعـاون مـع الصيـن ، مثل تغير المنـاخ ومكافحة الوبـاء لكن على المـدى الطويـل فهـي ضـد الصين، ومـن المرجح أن يـؤدي "النفوذ الجماعي" ضد الصيـن من الولايات المتحدة وأقرب حلفائها إلى تعميق التنافس.

لقد عززت الصين مصالحها الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وأضفت الطابع الرسـمي مؤخـرًا علـى الشـراكة الاقتصاديـة الإقليميـة الشـاملة مـع دول آسـيا والمحيـط الهـادئ ، كما تسـعى الولايات المتحدة والصين أيضًا إلى التفوق في المجال الرقمي من خلال تقييد التدفقات التكنولوجية والمنصـات، وإعـادة هيكلـة سلاسـل التوريـد بتفضيـل الاسـتثمار المحلـي ، ومن المرجح أن تسـتمر كل قـوة منهـا فـي توسـيع مناطق نفوذها، وفي كثير من الحالات سـيحدث هذا خـارج المنتديات الدولية التقليدية (Jones. 2020).

يعمل الانكماش الاقتصادي على تسريع وتيرة التحول نحو الداخل بالنسبة للعديد من الحكومات في سعيها للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي المحلي الهش، وصنف المستجيبون لـ GPRS " أزمات سبل العيش" و "الركود المطول" على أنها مخاطر قصوى قصيرة الأجل ، والمخاوف الاقتصادية

تأتي في أربعة من بين أكبر خمسة مخاطر على المدى المتوسط ، وقد تؤدي هذه الضغوط الاقتصادية وما يصاحبها من تعمق القومية إلى عدم رغبة حكومات القوة المتوسطة أو غير القادرة على المساهمة في التخفيف من المخاطر العالمية.

ثانيا: الانهيار متعدد الأطراف

سيتم تعزيز نقاط ضعف القوة المتوسطة في المؤسسات الضعيفة ، مما قد يترجم إلى مزيد من عدم اليقين والتقدم المتأخر في التحديات العالمية المشتركة مثل: تغير المناخ، والصحة، والحد من الفقر، وإدارة التكنولوجيا. وفي ظل غياب مؤسسات تنظيمية قوية ، يمثل القطب الشمالي وغيره عوالم جديدة للصراع المحتمل، حيث تتنافس القوى العظمى والقوى الوسطى على حدّ سواء لاستخراج الموارد وتأمين ميزة استراتيجية، واذا استمرت القوى العظمى العالمية في تكديس القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في ساحة لعب محصلتها صفر ، فقد تتخلف بعض القوى الوسطى بشكل متزايد عن الركب (Council on Foreign Relations, 2020).

ثالثا: أسواق غير كاملة وهزات صناعية غير منظمة والأجندات الوطنية

بعد جائحة كورونا وما شهدته الأسواق من صدمة وتحفيز الحكومي، تهدد الهزة المستقبلية المشهد التجاري العالمي. اذ أن سياسة الحماية الإقتصادية والتحول التكنولوجي والاضطرابات الاجتماعية أدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي لعدة سنوات، حيث تواجه النظم البيئية للأعمال في العديد من البلدان المخاطر من السُبات المتصلب أو الارتدادي، أو التدمير الإبداعي المتسارع.

وتساهم القيادة المترددة أو المضللة في تفاقم هذه الاتجاهات، مما يتسبب في تموجات من خلال الاقتصاد العالمي؛ ما يؤدي إلى نتائج كارثية. ففي الواقع من شأن الهزة غير المنظمة أن تسارع في الركود الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة وفقدان الإمكانات في الأسواق الناشئة والنامية.

وطبيعي أن ترسم الدول أجنداتها الوطنية، فقد عزز الوباء مقويات الدول للسعي من أجل حماية الرفاه الاقتصادي. ويعد البقاء على نفس مستويات الرفاه الاقتصادي والتعافي أمران حاسمان، كما يتزايد الضغط لضمان كلا الجانبين في عالم ما بعد الوباء مع الحفاظ في نفس الوقت على الأمن القومي.

كان أثر فايروس كورونا أكثر ضرراً على الشركات متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، وحيث تولد هذه الشركات نسبة كبيرة من فرص العمل المستحدثة، في الصين مثلاً تولد هذه الشركات 80% من فرص العمل، وخلال جائحة كورونا تعرضت حوالي 18% من الشركات للإفلاس بين فبراير ومايو 2020، وفي الولايات المتحدة الامريكية أفلست 20% من الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 500 بين مارس وأغسطس2020 (The Economist, 2020).

وتأثرت الشركات المملوكة للأقليات والنساء بشكل متفاوت بغض النظر عن الجغرافيا أو نوع السوق، لأن العديد منها يعمل في قطاعات الخدمات الغذائية وتجارة التجزئة كما يبين الشكل (1).

الشكل (1):

الفجوة بين الجنسين في معدلات إغلاق الأعمال لدول العالم (%)

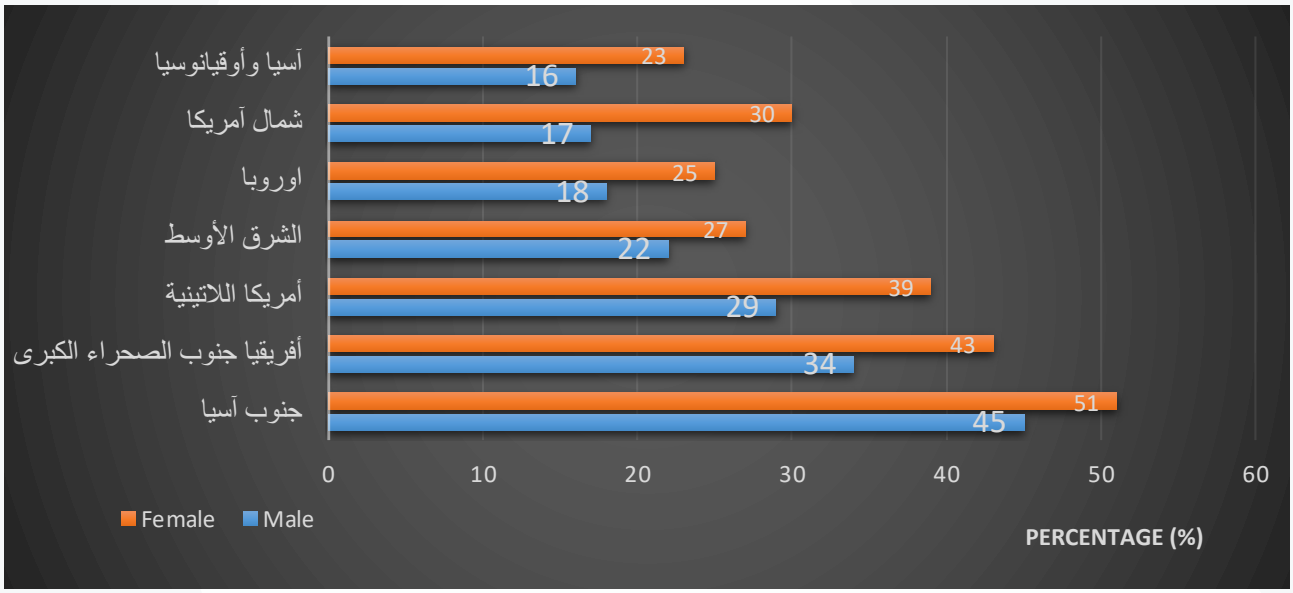

المصدر: مدونات البنك الدولي. (2020). عدم المساواة بين الجنسين

ففي البلاد التي بدأت في الخروج من حالة الطوارئ لجائحة كورونا، عانت الحكومات من توتر في الالتزام بالدعم المالي الفوري للشركات الضعيفة، وفي الوقت نفسه عملت على معالجة أوجه القصور الهيكلية قبل COVID-19، والحفاظ على الاستقرار المالي والضغوطات على الاحتياطيات والعملة الأجنبية، ومحاولة ضمان النمو على المدى الطويل لتمكين الانتعاش الاقتصادي المستدام.

وفي الواقع العملي، يجب تشجيع الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على القيام باستثمارات استراتيجية من أجل عملها المستقبلي الفعال، مثل تقديم الدعم لإيجاد أسواق بديلة ومنح مشروطة، والحصول على الدعم للتدريب وإعادة الانتشار، والرقمنة وبرامج محددة للشركات الناشئة. فبدون هذا التشجيع والدعم قد تعاني الشركات من الشلل في المستقبل أو تنهار بسبب التزامات الديون.

الكثير من التقارير تنبأت بالفعل بالتخلف عن السداد على نسبة كبيرة من القروض العامة والخاصة في البرازيل والهند والمملكة المتحدة، حيث يردد المشاركون في استطلاع تصور المخاطر العالمية (GRPS) المخاوف المتمثلة بـ: "انفجار فقاعة الأصول" و "أزمات الديون"، إذ تظهر على أنها تهديدات خطيرة على المدى المتوسط.

ويتوقع أن تصبح بيئة الأعمال التجارية العالمية أكثر تكلفة وأكثر عدم يقين نتيجة للتشديد على سياسات الحماية الاقتصادية، حيث تتجه بعض الدول بشكل متزايد نحو تعزيز الاكتفاء الذاتي وحماية الوظائف المحلية. كما يحتمل أن تواجه الشركات العاملة في الصناعات ذات الأهمية الحيوية للقدرة الوطنية على الصمود، ويوجد مقترحات لنزع الملكية أو التأميم أو زيادة حصة الحكومة؛ في القطاعات الأخرى، وقد يتم تشجيع الشركات أو إجبارها على سلاسل التوريد الداخلية وإعادة الوظائف.

رابعا: التكنولوجيا تُدير أعمال الشغب

أدت عمليات الإغلاق الخاصة بـ COVID-19 إلى تسريع التهجين الفيزيائي الرقمي الذي مكنته الثورة الصناعية الرابعة. فواجهت الشركات في جميع أنحاء العالم تقريبا الحاجة إلى تعزيز وجودها الرقمي للبقاء والتكيف، حتى في الصناعات شديدة التنظيم. وهناك سنوات من خطط التحول الرقمي تم تنفيذها في غضون أسابيع.

وبالنسبة لعمالقة التكنولوجيا، كانت هذه فرصة ذهبية، اذ نما الطلب بسرعة على الخدمات الالكترونية التي تتراوح من التجارة الإلكترونية وتقنيات العمل عن بعد إلى الألعاب عبر الإنترنت والبث المباشر. ففي أوائل يناير 2021 نمت أكبر خمس شركات تقنية في العالم بزيادة 4.6٪ عن أواخر يناير 2020. وبينما تعاني القطاعات الأخرى، فمن المرجح أن يخرج عمالقة التكنولوجيا الكبار من الوباء بتدفقات إيرادات أقوى وأكثر تنوعاً وتعزيزا لقوتها الاستثمارية.

ومن الممكن أن تزداد الحواجز التي تحول دون الدخول إلى السوق الرقمية بوتيرة أسرع مقارنة بالحواجز ما قبل الوباء، حيث يتضاعف مقدار قوة الحوسبة لنظام ذكاء اصطناعي رائد كل شهرين بزيادة قدرها 300000 مرة منذ عام 2012. ويمكن أن تتدفق الآثار أيضاً للشركات الأصغر في شكل تكاليف أعلى، والتحكم في البيانات الهامة والبنية التحتية الرقمية - وحتى الاستقرار المالي للأسواق الناشئة والنامية. ومن المرجح أن يعطي انتعاش عمالقة التكنولوجيا دفعة جديدة لاستحواذها على الشركات الناشئة، بالإضافة إلى توسعها في قطاعات أخرى - مثل البيع بالتجزئة والرعاية الصحية والنقل والخدمات اللوجستية (Oertli, 2020).

خامسا: تشديد الرقابة العامة والانتعاش المُبدع

لقد كشف كوفيد 19- عن أوجه عدم المساواة المنهجية في الاقتصادات من جميع مستويات الثروة، فأصبحت المجتمعات أكثر تشككاً في العلاقة بين الشركات والحكومات، لا سيّما فيما يتعلق بنزاهة التعاقد والاستعانة بمصادر خارجية. وعلى الرغم من أن تحديات التوظيف الفورية تهيمن على اهتمام الجمهور، يجب على الشركات توقع هذه المخاطر المجتمعية والاستجابة لها.

ففي أحد الاستطلاعات، اعتقد ثلث المستجيبون فقط أن الأعمال تقوم بعمل جيد في الشراكة مع المنظمات غير الحكومية أو الحكومية. وعلى الرغم من أن تحديات التوظيف الفورية قد تحول انتباه الجمهور مؤقتاً بعيداً عن الممارسات التجارية غير الأخلاقية، فمن المرجح أن تستمر الرشوة والفساد في إثارة قلق المواطنين في العديد من الاقتصادات. ومن الأهمية الإشارة، الى أن الاقتصادات المتقدمة تشهد مزيداً من الدعاوى القضائية ضد الشركات بشأن موضوعات تشمل مخاطر المناخ. وقد شهدت العديد من البلدان احتجاجات شعبية كبيرة ضد الشركات (Transparency International, 2020).

وخلال فترة الجائحة كشف كوفيد 19- عن مدى ضعف النسيج الاجتماعي على نطاق واسع بسبب عدم المساواة الهيكلية. ويمكن تسليط الضوء على الشركات التي يُنظر إليها على أنها استغلالية

أثناء الوباء - على سبيل المثال، إعادة التعاقد مع العمال الذين كانوا ضروريين أثناء عمليات الإغلاق كعاملين في الوظائف المؤقتة مع الحد الأدنى من المزايا أو تغطية التأمين الصحي. ومن حيث الاعتراف بالاختلافات القطاعية، سيتعين على الشركات أيضًا النظر في الآثار المترتبة على ممارسات مكان العمل الجديدة للحفاظ على العلاقات مع العملاء، وخيارات أقل في بعض أجزاء العمل، والتأثيرات غير المتكافئة على الموظفين الصغار مقابل كبار الموظفين.

ويعتبر الانتعاش الإبداعي أبرز الملامح الجديدة لمؤسسات الأعمال، فتواجه الشركات التي تخطئ في الحكم على أفعالها واستثماراتها هذه التحولات، والتي تفشل في تقدير حجم إعادة التفكير المطلوبة، حيث تواجه حالة من عدم اليقين وسط تلك الصدمات. لكن أولئك الخارجين من أزمة COVID-19 مع اختبار قدرتهم على الصمود يمكن أن يغتنموا فرصة كبيرة لتسريع التقدم نحو الوضع الطبيعي الأفضل.

لقد دفعت الآثار الاقتصادية المُريبة لـ COVID-19، مع انخفاض معدلات أسعار الفائدة، وتقشف التكاليف الاجتماعية، الحكومات إلى القيام بتدخلات اقتصادية غير مسبوقة. فقد سعت الحكومات للتحول من الاستقرار الاقتصادي إلى إعادة البناء بشكل أفضل، فهناك مجال لتحفيز الانتعاش الشامل والأخضر الذي يوفر فوائد مجتمعية بشكل أكبر، ويلبي ضرورات اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. في حين أن هذا الشكل من الانتعاش قد يتطلب الموجة التالية من الدعم المالي لتكون أكثر شرطية من الدعم الذي تم تقديمه، ويتوجب أيضاً الضمان ومن جميع الشركات في جميع القطاعات ومن جميع الأحجام أن تكون الاستدامة شريطة أساسية وركيزة لتعافيها.

وفي ظل أطر الحوكمة الصحيحة، لا سيما في مجال خصوصية البيانات، يمكن للتكنولوجيا الكبيرة العمل مع الحكومات لتعزيز المرونة وتعزيز الكفاءات وتقديم خدمات مستهدفة جديدة مثل منتجات التمويل التي يمكن الوصول إليها للفئات المحرومة، ويمكن أن تساعد الخدمات القائمة على التكنولوجيا في إنشاء أنظمة بيئية جديدة للأعمال التجارية ورفع مستوى الفرص، وسد الفجوات الرقمية.

يتطلب تحول الأعمال والصناعات قوى عاملة مرنة وموزعة وخيارات عمل مختلطة، وإعادة تشكيل مهارات الموظفين بشكل شامل، وكذلك صقل مهاراتهم. وما يتوجب على الشركات هو إعادة التفكير في مساحتها المادية، وبنائها التنظيمي أثناء نقل الموظفين إلى أدوار جديدة، والتنقل في فرص الأتمتة والرقمنة - دون تعزيز عدم المساواة المنهجية التي كشف عنها COVID-19. حيث يمكن أن تساعد هذه الفرص في الوفاء بوعد الرأسمالية المتعددة لأصحاب المصلحة ؛ فهذا ما يساهم في خلق قيمة مشتركة مستدامة تعزز ازدهار الشركة على المدى الطويل.

ويمكن للشركات التي تعكس القيم المجتمعية، مع وضوح الهدف وليس مجرد ادعاءات زائفة، أن تساهم في الانتعاش والنمو الاقتصاديين بشكل حقيقي على نطاق واسع وشكل مستدام، اضافة الى تعزيز الثقة المجتمعية والحد من عدم المساواة، فهذه النتائج حاسمة لمواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية (Andrijevic and Rogelj, 2020.).

المراجع ومصادر التقرير

1. World Bank (2020). Open Data. "GDP (current US$)". https://data.worldbank.org/indicat

2. Jones, B. 2020. "How US-China tensions could hamper development efforts". World Economic Forum Global Agenda. 16 September 2020. https://www.weforum.org/.

3. Council on Foreign Relations. 2020. "The Emerging Arctic: A CFR Info Guide Presentation". https://www. cfr.org/emerging-arctic/#!/emerging-arctic. Nucera, G.G. 2019. "International Geopolitics and Space Regulation". Planetary Science. 23 May 2019. https://oxfordre.com/planetaryscience/view/10.1093/acrefore/9780190647926.001.0001 /acrefore-9780190647926-e-4

4. Andrijevic, M. and Rogelj, J. 2020. "How the global coronavirus stimulus could put Paris Agreement on track". Carbon Brief blog guest post. 15 October 2020. https://www.carbonbrief.org/guest-post-how-theglobal-coronavirus-stimulus-could-put-paris-agreement-on-track; Mazzucato, M. 2020. "Capitalism After the Pandemic: Getting the Recovery Right". Foreign Affairs. November/December 2020. https://www.foreignaffairs. com/articles/ united-states/202002-10-/capitalism-after-covid-19-pandemic

5. Oertli, K. 2020. "How digital innovations helped banks adapt during COVID-19". World Economic Forum. 20 August 2020. https://www.weforum.org/agenda/202008//how-digital-innovations-helped-banks-adapt-duringcovid-19/

6. The Economist. 2020. "How small businesses have dealt with the crisis". 23 July 2020. https://www.economist. com/business/202023/07//how-small-businesses-have-dealt-with-the-crisi.

7. Transparency International. 2020. Corruption Perception Index 2019. https://www.transparency.org/files/ content/pages/2019_CPI_Report_EN.pdf

8. World Economic Forum and Mercer. 2020. "Resetting the Future of Work Agenda: Disruption and Renewal in a Post-COVID World". White Paper. October 2020. http://www3.weforum.org/docs/WEF_NES_Resetting_FOW_ Agenda_2020.pd

الفصل الرابع

واقـــع ومستقبل الطاقة العالمي

تقديـم

أصدرت وكالة الطاقة الدولية نهاية عام 2021م تقريرا مفصّلا حول مستقبل الطاقة في العالم، وقد جاء التقرير في ستة فصول شملت القضايا المتعلقة بالطاقة وتطورها على مستوى العالم، وتوقعاتها حتى العام 2050م (المصدر: International Energy Agency, World Energy Outlook 2021, France, Oct. 2021.).

وعموما، تتكيف أسواق الطاقة وتقنياتها وسياساتها مع بعضها وتتطور في اتجاه متسق بشكل متبادل، حيث تتبع الأسعار مساراً سلساً، ومن المُفترض أن تكون تجارة الطاقة الدولية خالية من الاحتكاكات الجيوسياسية، إذ أن عدم التعادل فيما بين العرض والطلب هو السبب الجذري لمخاطر أمن الطاقة. وقد تكون حالات عدم التطابق هذه نتيجة لعوامل قصيرة الأجل مثل الطقس غير الموسمي أو انقطاع الإمدادات، ولها أيضًا أسباب أساسية أعمق مثل الافتقار إلى إشارات الاستثمار المناسبة أو تصميم السوق غير المناسب أو الاختناقات الناشئة عن الافتقار إلى البنية التحتية. ويبقى الهدف الأساسي لأمن الطاقة هو ضمان التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار معقولة، وتظل أفضل الاستراتيجيات لتحقيق ذلك تنوع مصادر الطاقة، والسياسات الحازمة والمتسقة، والأسواق التي تعمل بشكل جيد. وأخيرا، لا بدّ من الإشارة الى أن التحرك نحو صافي انبعاثات صفرية يؤدي إلى إضافة مخاطر جديدة محتملة لأمن الطاقة، ولا تختفي هذه المخاطر التقليدية، بل ومن الممكن أن تتطور ويتفاقم تأثيرها السلبي على سوق الطاقة العالمي.

حال الطاقة ومساراتها المتوقعة بعد أزمة وباء كورونا

على الرغم من الضغط الذي تعرضت له الاقتصادات في عام 2020م جراء عمليات الإغلاق الناتجة عن وباء كورونا، استمرت مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية في النمو بسرعة، وقد سجلت السيارات الكهربائية أرقاما قياسية في المبيعات الجديدة، لذلك سيكون اقتصاد الطاقة الجديد أكثر استخداما للطاقة الكهربائية، وأكثركفاءة وترابطا ونظافة.

وقد نتج ظهورالطاقة النظيفة عن دورة فعالة من الإجراءات المتقدمة والابتكار من أجل الاستدامتة. ففي معظم الأسواق، تسارعت الحلول التكنولوجية، هذا ما دعم انخفاض التكاليف بالمتوسط، حيث تمثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية أو طاقة الرياح الآن أرخص مصدراً تكنولوجيا للطاقة النظيفة، وتعدّ أكثر مجالا رئيسا لتوليد الكهرباء الجديدة، فقد تصبح مصدرا جديدًا للاستثمار وموردا حيويا للعمالة المتخصصة، كما تعتبر ساحة ديناميكية للتعاون والمنافسة بين الدول.

لقد أدى التعافي الاقتصادي السريع بعد الوباء إلى ظهور ضغوطات كبيرة على أجزاء من نظام الطاقة اليوم، مما أدى إلى ارتفاع حادّ في أسعار الغاز الطبيعي والفحم وفي الأسواق. ومقابل كل التطورات التي أدت الى انتعاش مصادر الطاقة المتجددة والتنقل الكهربائي، شهد عام 2021 ارتفاعاً كبيراً في استخدام الفحم والنفط مما أدى الى زيادة كبيرة أيضا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

من الملاحظ أن الاستثمار يتوجه الى مشاريع الطاقة بدعم الابتكار، وبإعطاء إشارات واضحة حول طموحات بعيدة المدى. لقد أخذت هذه التوقعات في الاعتبار التنوع الكامل لظروف البلد ومواردها، وآثار وباء كورونا على اقتصاد البلدان وقطاعات الطاقة الذي ستتأثر لعدة سنوات قادمة، وتعتمد التوقعات على التحليل الدقيق الذي يعكس احداث الطاقة، والإعلانات السياسية، واتجاهات الاستثمار، والتكنولوجيا. وتضع هذه التوقعات في الاعتبار مبدأين اساسين هما: أ) الدور الحاسم للطاقة في رفاهية الانسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ب) ومسؤولية قطاع الطاقة عمّا يقارب من ثلاثة ارباع الانبعاثات التي تتسبب في تغيّر المناخ.

وللتغير في عام 2020م أثر واضح بسبب الاغلاقات الخاصة بوباء كورونا، كما أن ازدياد مبيعات السيارات الكهربائية الى أرقام قياسيه جديده، يُظهر اقتصاد الطاقة الجديد بارتفاع حصة الكهرباء من الاستهلاك النهائي للطاقة في العالم بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة. ويتطلب صعود الكهرباء زياده الاستثمار المتصل بالطاقة، بحيث أصبحت التقنيات النظيفة في قطاع الطاقة وعبر مجموعة من الاستخدامات النهائية هي الخيار الأول للمستخدمين في جميع انحاء العالم؛ وذلك بسبب دعم الفعالية من حيث التكلفة.

ففي نيوزيلندا، سيرتفع الاستثمار السنوي في الطاقة النظيفة الى 4 تريليونات دولار امريكي بحلول عام 2030 اي اكثر من ثلاثة اضعاف المستويات الحالية. وللحجم المشترك بسوق الرياح والالواح الشمسية والليثيوم ايون، تمثل البطاريات والمحلات الكهربائية وخلايا الوقود فرصة سوقية تراكمية حتى عام 2050م بقيمة 27 تريليون دولار امريكي.

وبحلول عام 2050م ستنخفض حصة أمريكيا الشمالية واوروبا من السوق، ومن المتوقع ان يتجاوز الاستثمار في عام 2021 مبلغ 4 مليارات دولار امريكي في حقوق الملكية، ولا تزال الولايات المتحدة تمثل حوالي النصف من رأس المال المستثمر في عام 2020 ، حيث ارتفعت حصة الصين في السوق من 5% الى 35% في السنوات الثلاث الماضية.

وعموما، تتأثر امدادات الكهرباء بارتفاع حصص الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، إذ يتم تشكيل تقلّب الطلب من خلال زياده نشر المضخات الحرارية، ومكيفات الهواء. ومن المحتمل ان تتفاقم الإمدادات بسبب ضعف اعاده الشحن المتسلسل لأساطيل المركبات الكهربائية وموجات الحرارة، ويمكن ان يزداد تباين الطلب على أساس التعهد المعلن ل 270 جيجاوات في الاتحاد الأوروبي (من 120 جيجاوات وأكثر من 170 جيجاوات).

أما الكهرباء النظيفة فهي الموضوع السائد في المراحل الأولى من تحول الاقتصاد العالمي جنبا الى جنب مع السعي لإدخال تحسينات في الكفاءة؛ وذلك من خلال الابتكار في مجال الطاقة والاستخدام الواسع النطاق للتقنيات التي لم تتوافر بسهوله في الأسواق لهذه التقنيات الحيوية بهدف إزالة الكربون في مناطق الصناعات الثقيلة، والتكنولوجيا الجديدة لالتقاط واستخدام ثاني أكسيد الكربون.

مسارات السناريو ونتائج درجة الحرارة

انتعشت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن العمليات الصناعية المتعلقة بالطاقة على الصعيد العالمي بسرعه في عام 2021 م ، فيتوقع أن ترتفع الى 36 جيجا طن في عام 2030م، حيث ان الاختلاف في ارتفاع درجه الحرارة له عواقب وخيمه على عالم النظم البيئية، وعلى رفاهيه الانسان. فكلما زاد ارتفاع درجه الحرارة، زادت مخاطر الإصابه بظواهر جوية شديده مثل الحرارة الشديدة، والجفاف، والفياضات للأنهار.

التخلص التدريجي من الفحم

من المتوقع أن ينخفض استخدام الفحم في نظام الطاقة بنحو 5٪ حتى عام 2030 في خطوات تدريجية، وبنسبة 10٪ في APS، فلا توجد قرارات استثمارية جديدة لبناء الفحم في نيوزيلندا، ولكن ما يصل إلى 200 جيجاوات أضاءت باللون الأخضر وستكتمل بحلول عام 2030.

أما الصين، فقد تعهدت بإنهاء الدعم لبناء محطات جديدة تعمل بالفحم في الخارج، حيث يمكن أن يكون لمناجم الفحم ومحطات الطاقة عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة. وغالبًا ما تكون المناطق المعتمدة على الفحم مناطق "أحادية الصناعة" شديدة التخصص، حيث يرتبط الاقتصاد ارتباطًا وثيقًا بسلسلة القيمة لإنتاج الفحم.

تبنّت دول العالم عموما، حملة واسعة لخفض انبعاثات الميثان في عمليات الوقود الأحفوري، حيث اعتبر الخفض السريع في انبعاثات الميثان أداة رئيسية للحدّ من الاحتباس الحراري على المدى القريب، كما تكمن فرص الخفض الأكثر فعالية من حيث التكلفة في قطاع الطاقة، لا سيّما في عمليات النفط والغاز، إذ لا تتم معالجة خفض غاز الميثان بسرعة أو فعالية كافية بمجرد تقليل استخدام وتيرة الجهود المتضافرة من الحكومات والقطاعات، حيث تعدّ السياسات الناجحة اللاعب الأساس لتأمين خفض الانبعاثات التي تسدّ ما يقرب من 15%من الفجوة في سيناريو الانبعاثات الصافية التي تستهدف الصفر بحلول عام 2050.

ويتوجه العالم الى دفعة كبيرة للابتكار في الطاقة النظيفة، حيث تشكل هذه المسألة فجوة أساسية أخرى يجب سدادها في عشرينيات القرن الحالي، على الرغم من أن معظم التأثيرات على الانبعاثات لن تظهر إلا في وقت لاحق، الا إنه تتوفر كل التقنيات اللازمة لتحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات حتى عام 2023، ويأتي حوالي نصف تخفيضات الانبعاثات التي يتم تحقيقها في سيناريو الانبعاثات الصافية التي ينبغي أن تساوي الصفر بحلول عام 2050 بسبب التقنيات قيد التطوير.

وتتميز التطورات بأهمية كبيرة لمعالجة الانبعاثات الناتجة من الحديد والصلب والاسمنت، والقطاعات الصناعية الأخرى كثيفة الاستهلاك للطاقة بشكل خاص. لذا فإن التعهدات المعلنة الحالية لا ترق إلى مستوى الإنجازات الرئيسية في سيناريو الانبعاثات الصافية المتوقعة بالصفر بحلول عام 2050 ،

عندها سيتم نشر الوقود الذي يعتمد على الهيدروجين وأنواع الوقود الأخرى منخفضة الكربون عن احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.

العرض والطلب العالمي على الطاقة

من المتوقع استعادة الطلب العالمي على الطاقة عام 2021 م ما فقده في العام السابق ، مع زيادة بنسبة 4٪ لإعادة الطلب العالمي على الطاقة إلى مستويات ما قبل الجائحة. فقد أدى انتعاش النشاط الاقتصادي مع خروج البلدان تدريجياً من عمليات الإغلاق إلى زيادة الطلب على جميع أنواع الوقود والتقنيات، حيث تُلقي هذه الآثار بظلالها على المزيد من التغييرات الهيكلية في قطاع الطاقة، ولا سيما ظهور مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة النظيفة، وتشغيل المركبات الكهربائية للتنقل الشخصي.

كان الوباء بمثابة نكسة لوتيرة التحسينات في كفاءة الطاقة، فظهرت ضغوط على ميزانيات الشركات والأسر، وتزايد عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي، وقد أدى انخفاض أسعار الوقود في عام 2020 إلى تأخير الإنفاق على المعدات والمركبات الأكثر كفاءة في الإنتاج والتوريد، حيث انخفضت كمية الطاقة المطلوبة لتوليد وحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل مطرد بمرور الوقت، ولكن معدل التحسّن تباطئ بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة فكان 0.5٪ فقط في عام 2020 ، وهذا أقل بكثير من الرقم السنوي 3-4٪. اللازم لتحقيق المناخ العالمي وأهداف الاستدامة. من المقرر أن تنتعش الاستثمارات في كفاءة الطاقة في عام 2021م، على الرغم من أنه من المرجح أن يتركز النمو بشكل كبير في الأسواق والقطاعات ذات السياسات الحكومية الداعمة ، مثل قطاع المباني في أوروبا.

الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المنعقدة في غلاسكو بنوفمبر 2021م

لقد تمّ عقد المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في نوفمبر 2021م بمدينة غلاسكو البريطانية، بعد أن تم تأجيله من عام 2020م بسبب جائحة كورونا، ويأتي هذا المؤتمربعد خمس سنوات من دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ، والذي يوفر فرصة حاسمة لتعزيز طموح الاستجابة العالمية لتغير المناخ، حيث حددت رئاسة COP26 عددًا من الأهداف الرئيسية كما خلصت لمجموعة من التوافقات على الأمور التي تهمّ التنمية العالمية. ومن أبرز ما تمّ الإتفاق عليه ما يلي:-

أ) تطلب وضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق 5.1 درجة مئوية زيادة في الاستثمار السنوي في مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية إلى ما يقرب من 4 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2030، وهناك حاجة إلى حوالي 70% من الإنفاق الإضافي المطلوب لسد النقص بين سيناريو التعهدات المعلنة وسيناريو الانبعاثات الصافية التي تساوي الصفر بحلول عام 2050 في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وقد برزت بعضّ الأمثلة عن إقتصادات نامية تحشد رأس

المال وتوظفه في مشاريع الطاقة النظيفة، مثل نجاح الهند في تمويل التوسع السريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في سعيها لتحقيق هدفها البالغ 450 جيجاوات للطاقة المتجددة بحلول عام 2030م. ومع ذلك، كان هناك تحديات مستمرة، فقد أدى الوباء إلى تفاقم العديد منها. إن الأموال لدعم الانتعاش الاقتصادي المستدام نادرة ولا يزال رأس المال أعلى بسبع مرات من مثيله في الاقتصادات المتقدمة.

وما أثر سلبا على بلدان العالم، كوفيد19- الذي قطع مسار التقدم المطرد نحو حصول الجميع على الكهرباء والطهي النظيف، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء بنسبة 2 % في عام 2021 ،حيث ستكون معظم الزيادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ب) ويتطلب خفض الانبعاثات من محطات الفحم العالمية الحالية جهودا سياسية واسعة النطاق ومتفانية. ففي السيناريوهات التي وضعناها، يتم إما تعديل محطات الفحم باستخدام تقنية احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، أو إعادة تكوينها ليتم تشغيلها مع استخدام وقود منخفض الانبعاثات مثل الكتلة الحيوية أو الأمونيا، أو إعادة توجيهها للتركيز على ملاءمة النظام، أو إغلاقه.

وتحدث حالات الإغلاق في سيناريو التعهدات المعلنة بمعدل ضعف المعدل مرة أخرى في السيناريو المسجل في العقد الماضي، ويتضاعف المعدل لتقريب الانبعاثات صافية لتساوي الصفر بحلول عام 2050م. ولتحقيق ذلك، فهذا يحتاج الى تدخلات سياسية على مستوى إدارة الدولة للتركيز على المحطات المغلقة التي لم تكن لتتوقف عن العمل، ابّان الإغلاقات، مع دعم التدابير لخفض الانبعاثات من المجموعة الدولية المتبقية.

ج) يشهد الطلب على النفط، لأول مرة، انخفاضاً نهائياً في كل السيناروهات التي تم فحصها في تقرير WEO 2021 ،على الرغم من اختلاف توقيت وسرعة الانخفاض بشكل كبير، ففي سيناريو السياسات المعلنة، يتم الوصول الى ذروة الطلب في منتصف ثلاثينيات القرن الحالي، ويكون الانخفاض تدريجياً جداً. أما في سيناريو التعهدات المعلنة، يتبع الذروة بعد عام 2025 انخفاض بنحو 75مليون برميل يوميا بحلول عام 2050. فلتلبية متطلبات سيناريو الانبعاثات الصافية التي تساوي الصفر بحلول عام 2050 ، سينخفض استخدام النفط إلى 25 مليون برميل في اليوم بحلول منتصف القرن. ويزداد الطلب على الغاز الطبيعي في كل السيناريوهات خلال السنوات الخمس المقبلة، لكن هناك اختلافات حادة بعدها سوف تؤثر على العديد من العوامل على مدى ومدّة احتفاظ الغاز الطبيعي بمكانته في مختلف القطاعات مع تسارع تحولات الطاقة النظيفة.

د) وبعقد هذا المؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في غلاسكو، فقد حددت رئاسة COP26 عددًا من الأهداف الرئيسية للاجتماع تمثلت بالآتي:

- جمع تعهدات جديدة لخفض انبعاثات 2030 من البلدان ، بما يتماشى مع هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050.

- تعزيز جهود التكيّف الوطني، وتعزيز التعاون الدولي لتمكين التكيّف.
- تلتزم بتعهد البلدان المتقدمة بتعبئة 100 مليار دولار أمريكي في شكل دعم مالي سنوي للبلدان النامية.
- الانتهاء من كتاب القواعد التفصيلية لاتفاقية باريس، وتعزيز التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني لتمكين العمل المناخي في القطاعات الرئيسية.

تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م

تم تصميم برنامج تعهد NZE للوصول إلى صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة والعمليات الصناعية بحلول عام 2050 ، دون تعويضات من القطاعات الأخرى مع ضمان تأمين إمدادات الطاقة والنمو الاقتصادي والتنمية. فتظل NZE ضمن ميزانية الانبعاثات التراكمية المتبقية البالغة 500 جيجا طن من عام 2020 فصاعدًا ، بما يتوافق مع فرصة بنسبة 50٪ للحدّ من الاحترار إلى أقل من 1.5 درجة مئوية، وتعد NZE طريقًا نحو صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م، فهي بعيدة كل البعد عن كونها المسار الوحيد الممكن، فالدول الشريكة تعلم أن الانتقال إلى العالم الحقيقي سيشمل بالتأكيد مفاجآت من حيث التقنيات والسياسات والسلوكيات.

الانتقال من التعهدات المعلنة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050

نشير الإعلانات الأخيرة عن التعهدات الصفرية الصافية إلى تسارع طموح السياسة بشأن تغير المناخ، فقد أعلنت البلدان التي تمثل ما بين 60 - 70٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية عن تعهدات بصافي انبعاثات صفرية، ويتضمن اتفاق APS جميع الإعلانات الوطنية الرئيسية الأخيرة للأهداف حتى عام 2030 وصافي الصفر والتعهدات الأخرى على المدى الطويل، وبغض النظر عما إذا كانت هذه قد تم إرساؤها في تشريعات التنفيذ أو في المساهمات المحددة وطنيًا، إذ يشمل هذا أيضًا جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في المساهمات المحددة الجديدة المحدثة، بغض النظر عما إذا كانت مدعومة بخطط تنفيذ محددة.

ووفقًا للدراسات الوطنية، تتضمن بعض أهداف صافي الصفر خططًا للتعويضات خارج قطاع الطاقة، حيث تم دمجها في تصميم السيناريو، ففي APS ، تنفذ البلدان أهدافها الوطنية بالكامل حتى عام 2030 و 2050، وتتشكل التوقعات بالنسبة لمصدري الوقود الأحفوري وأنواع الوقود منخفضة الانبعاثات مثل الهيدروجين من خلال ما يعنيه التنفيذ الكامل للطلب العالمي على هذه الأنواع من الوقود.

الطلب على قطاع الكهرباء

لقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من توليد الكهرباء بنسبة 9٪ فقط خلال العقد الماضي على الرغم من ارتفاع الطلب على الكهرباء بنسبة 25٪، وقد حققت تقنيات الطاقة المتجددة مجتمعة ما يقرب من 65٪ من نمو الطلب على الكهرباء على مدار العقد ، بقيادة التوسع السريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح، حيث زاد نشرها بخمسة أضعاف.

ومن الملاحظ أن الابتكار والتمويل المنخفض التكلفة قد ساعد في خفض تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح ، وهما الآن أرخص مصادر جديدة للكهرباء في معظم الأسواق. كما أدى تحويل الفحم إلى الغاز ، لا سيما في الولايات المتحدة ، إلى الحد من انبعاثات قطاع الكهرباء. ومع ذلك ، كان قطاع الكهرباء مسؤولاً عن 12.3 جيجا طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2020 ؛ وهذا شكّل 36٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة. وساهم الفحم بأكثر قليلاً من ثلث إمدادات الكهرباء، فكان الغاز الطبيعي ثاني أكبر مصدر للكهرباء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في القطاع.

ومن المقرر أن تصبح مصادر الطاقة المتجددة أساس أنظمة الكهرباء في جميع أنحاء العالم. وعلى مدى العقد المقبل ، ستؤدي التعهدات المعلنة إلى التوسع في مصادر الطاقة المتجددة بسرعة كافية لمواكبة نمو الطلب على الكهرباء وتقليل الحاجة إلى الوقود الأحفوري في الكهرباء، فسوف تزداد حصة مصادر الطاقة المتجددة من حوالي 30٪ من توليد الكهرباء العالمي في 2020 إلى حوالي 45٪ في 2030، وفي هذه المرحلة، تجاوزت حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الوقود الأحفوري ، على الرغم من أنها لا تزال أقل بنحو خمسة عشر نقطة مئوية من المستوى الذي تم الوصول إليه في نيوزيلندا. ومن المعلوم أن مصادر الانبعاثات الأخرى المنخفضة إنتاجها ستزيد بأكثر من 800 تيراوات ساعة على مدى العقد المقبل، لتكمّل نمو مصادر الطاقة المتجددة.

وسوف تتوسع قدرة الطاقة النووية في التشغيل بنسبة تزيد عن 10٪ بحلول عام 2030 في منطقة المحيط الهادئ ، مع استكمال 25 دولة لمفاعلات جديدة. وهذه تعتبر أكثر من تعويض حالات التقاعد للمفاعلات القديمة، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. ففي نيوزيلندا ، ستؤدي الجهود الإضافية المبذولة لتوسيع التشغيل الآمن للمفاعلات الحالية وتسريع عمليات البناء الجديدة في البلدان المؤاتية للطاقة النووية إلى زيادة إنتاجها بنسبة 15٪ أخرى بحلول عام 2030. وبعد هذا العام ستتوسع تقنيات الطاقة النووية المتقدمة مثل المفاعلات النموذجية الصغيرة من فرص الطاقة النووية إلى تنتج انبعاثات منخفضة للكهرباء والحرارة والهيدروجين.

التنفيذ للتعهدات والفجوات المحتملة

سوف يؤدي عدم وجود سياسات داعمة كافية إلى ظهور "فجوة في التنفيذ" بين الانبعاثات كما لو تم الوفاء بالتعهدات الأخرى بشكل كامل (سيناريو التعهدات المعلنة) الانبعاثات كما يبدو أنها ستظل قيد التنفيذ والمعلن عنها، لهذا يمكن ملاحظة التالي:-

- السياسات (سيناريو السياسات المعلنة): بحلول عام 2030م ستصل الفجوة إلى 2.6 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون؛ أي 90٪ منها تقريباً في الاقتصادات المتقدمة حيث التعهدات بخفض الانبعاثات هي الأكثر انتشاراً.
- وكذلك في الاقتصادات المتقدمة، ستنخفض الانبعاثات بنسبة الثلث حتى عام 2030 حسب سيناريو التعهدات المعلنة، مما يسدّ نصف الفجوة الإجمالية بين سيناريو السياسات المعلنة وصافي الانبعاثات الصفرية؛ مما يعني أن التعهدات المحدودة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية سوف تزيد من انبعاثاتها بنحو 10٪ في سيناريو التعهدات المعلنة حتى عام 2030، وهذا ما يسد أقل من 5٪ من الفجوة بين سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية في عام 2050. فقد أغلقت التعهدات المعلنة في الاقتصادات المتقدمة ثلاثة أرباع الفجوة بين سيناريو السياسات المعلنة وصافي الانبعاثات الصفرية.
- توجد أكبر فجوات في التنفيذ في القطاعات التي يتواجد بها خيارات تكنولوجيا الطاقة النظيفة ولكن سياسات تسريع نشرها غير موجودة أو غير كافية. إذ تسلّط هذه الثغرات الضوء على المجالات التي تتطلب دفع سياسات إضافية للوصول إلى الأهداف، ويمكن أن تتخذ بعض الإجراءات لتسريع نشر مصادر الطاقة المتجددة، على سبيل المثال، إنهاء المبيعات الجديدة لسيارات محركات الاحتراق الداخلي بحلول تاريخ معين، أو تسريع عمليات تعديل المباني وإنشاء مبانٍ جديدة بمعيار خالٍ من الكربون.
- هناك أيضاً فجوة في الخطوات التي تتعلق بتحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة بحلول عام 2030م، فلا يزال حوالي 670 مليون شخص محرومون من الكهرباء في عام 2030م، ويوجد 2.1 مليار شخص بدون إمكانية الوصول إلى الطهي النظيف. ومن الجدير بالذكر أن التقدم توقف بين عامي 2019 و2021 وتباطأت التحسينات في الوصول بسبب أزمة Covid-19، إذ أن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء انخفض بمعدل 9 ٪ سنوياً، حيث أن يتطلب حصول الجميع على الكهرباء والطهي النظيف 43 مليار دولار سنوياً ليتحقيق بحلول عام 2030م، كما لا يوجد تمويل الا 20٪ فقط من أجل خطوات الكهرباء، وأقل من ذلك للطهي النظيف.

- بموجب التعهدات المعلنة، تسارعت تحسينات كثافة الطاقة إلى 2.5٪ سنوياً هذا العقد. كما أدت التعهدات المعلنة إلى انخفاض حصة الوقود الأحفوري من 75٪ في سيناريو السياسات المعلنة في عام 2030 إلى 72٪ في سيناريو التعهدات المعلنة. ومع ذلك، فإن التحسينات التي شوهدت في سيناريو التعهدات المعلنة لا تزال بعيدة عما هو مطلوب لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، والتي ستشهد بحلول عام 2030 تحسناً سنوياً بنسبة 4.2٪ في كثافة الطاقة وانخفاضاً في حصة الوقود الأحفوري من مزيج الوقود العالمي إلى أقل من 60٪.
- تلعب الكهربة وكفاءة الطاقة أدواراً مركزية في تقليل الانبعاثات من قطاعات الاستخدام النهائي، وتجنب 2.5 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030 في الخطوات المتدرجة و0.8 جيجا طن أخرى من خلال سيناريو التعهدات المعلنة. وسيكون إجمالي نمو الاستهلاك النهائي حتى عام 2030 بحسب سيناريو التعهدات المعلنة أعلى بثلاثة أرباع بدون تحسينات في الكفاءة. وتعمل الكهربة على إبطاء نمو الطلب لمتوسط كفاءة المعدات الكهربائية مثل السيارات الكهربائية والمضخات الحرارية أعلى من البدائل التي تعمل بالوقود الأحفوري.
- تشهد إمدادات الكهرباء تغييرات كبيرة، حيث انخفض استخدام الفحم على المستوى العالمي بنسبة 10٪ حتى عام 2030 في سيناريو السياسات المعلنة، وبنسبة 18٪ في سيناريو التعهدات المعلنة، وبنسبة 70٪ في صافي الانبعاثات الصفرية. وقد ارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجددة من حوالي 30٪ من التوليد في عام 2020 إلى أكثر من 40٪ في عام 2030 في سيناريو السياسات المعلنة، و 45٪ في سيناريو التعهدات المعلنة و 60٪ في صافي الانبعاثات الصفرية.

كما ارتفعت القدرة المجمعة للطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في جميع السيناريوهات عام 2020م إلى 310 جيجاوات(GW) للعام 2030 في سيناريو السياسات المعلنة، وحوالي 470 جيجاواط في سيناريو التعهدات المعلنة وأكثر من 1000 جيجاواط في صافي الانبعاثات الصفرية. ويشهد سيناريو التعهدات المعلنة وصافي الانبعاثات الصفرية أيضاً استخداماً أكبر لاحتجاز الكربون والأمونيا والهيدروجين والطاقة النووية، وبحسب سيناريو السياسات المعلنة يصل استخدام الغاز الطبيعي إلى ذروة الاستخدام بحلول عام 2025، مما يوفر مرونة للنظام واستبدال الفحم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

- فجوة التنفيذ لإمدادات الكهرباء بين سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة هي الأكبر في الاقتصادات المتقدمة، حيث أثارت الطموحات مؤخراً، على سبيل

المثال في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فجوة الطموح بين سيناريو التعهدات المعلنة وصافي الانبعاثات الصفرية أكثربشكل أكثر أهمية بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، إذ أن استخدام الفحم يرتفع حتى منتصف عام 2020 قبل أن يبدأ في الانخفاض، في حين أن صافي الانبعاثات الصفرية يخبرنا بانخفاض يصل الى 60% بحلول عام 2030.

- قطاع الكهرباء مسؤول عن 36٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية اليوم، وهي نسبة تفوق أي قطاع آخر، حيث تنخفض انبعاثاتها بنسبة 10٪ حتى عام 2030 في سيناريو السياسات المعلنة وبنسبة 20٪ تقريباً في سيناريو التعهدات المعلنة. هذه التخفيضات أقل بكثير من تلك الموجودة في صافي الانبعاثات الصفرية، حيث تنخفض انبعاثات قطاع الكهرباء بما يقرب من 60٪ بحلول عام 2030 في طريق الوصول إلى صافي الصفر في الاقتصادات المتقدمة بشكل جماعي في عام 2035 وفي جميع البلدان في عام 2040.
- إن الطموحات العالمية لتحولات قطاع الطاقة، كما هو موضح في سيناريو التعهدات المعلنة لا تفي بما هو مطلوب لتكون على المسار الصحيح في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، ومع ذلك هناك خطر يتمثل في أن الطموحات المفترض تحقيقها في سيناريو التعهدات المعلنة لن يقابلها في الواقع سياسات وتدابير محددة، أو أن أي من هذه السياسات والتدابير يثبت أنها غير مناسبة للوظيفة، ونتيجة لذلك فإن العالم يقصر حتى عن المسار المحدد في سيناريو التعهدات المعلنة.
- تحتاج التعهدات إلى سياسات وتدابير محددة إذا أريد الوفاء بها، وإذا لم يتم دعم التعهدات الحالية بأطر السياسة الضرورية، فستظهر "فجوة في التنفيذ" بين سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة. وتختلف فجوة التنفيذ هذه عن "فجوة الطموح" بين سيناريو التعهدات المعلنة وصافي الانبعاثات الصفرية التي تسلط الضوء على الجهد الإضافي المطلوب بالإضافة إلى التعهدات الحالية لقطاع الطاقة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.

ففي هذه الحالة فإن الوصول الشامل إلى الطاقة بحلول عام 2030، والذي يقع في صميم الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يعاني من فجوة التنفيذ الرئيسية المتمثلة بين تحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة بحلول عام 2030 في صافي الانبعاثات الصفرية، وبين الفشل في تحقيق ذلك في سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة.

وتعمل العديد من الحكومات على تطوير سياسات وتدابير واستراتيجيات محددة لتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفرية والمساهمات الجديدة المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

يتطلب تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 انتقالاً بسرعة وحجم عمل غير مسبوقين، فالطموحات الحالية - كما تم التعبير عنها في سيناريو التعهدات المعلنة لا تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار مسار سيناريو التعهدات المعلنة بحد ذاته أمراً مفروغاً منه، ويوضح الاختلاف في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة بشكل صارخ حجم فجوة تنفيذ السياسة الموجودة في الحاضر. وبحسب السناريوهات بدون سياسات إضافية محددة للوفاء بالتعهدات المعلنة، من المقدر أن تزداد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية هذا العقد، حيث يمكن استخلاص التالي:-

- يعكس توزيع فجوة التنفيذ التعهدات المعلنة لخفض الانبعاثات ومستوى الطموح المتأصل فيها، فحتى الآن، أعلنت معظم الدول المتقدمة والاتحاد الأوروبي عن أهداف صافية صفرية تغطي الغالبية العظمى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. إذ تمثل الاقتصادات المتقدمة اليوم حوالي ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، ولكنها تمثل ما يقرب من 90٪ من فجوة الانبعاثات العالمية بين سيناريو التعهدات المعلنة وسيناريو السياسات المعلنة بحلول عام 2030. وهذا يعكس أنها مسؤولة عن غالبية الالتزامات لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، ولكنه أيضاً مؤشر على أن السياسات لم يتم وضعها بعد في جميع القطاعات للوفاء بالالتزامات.
- نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب المنطقة في عامي 2020 و 2030 في سيناريو التعهدات المعلن عنها يتضح بالشكلسن التاليين:

الشكل رقم (1)

نصيب الفرد من الانبعاثات بسيناريو التعهدات المعلنة للعام 2020م

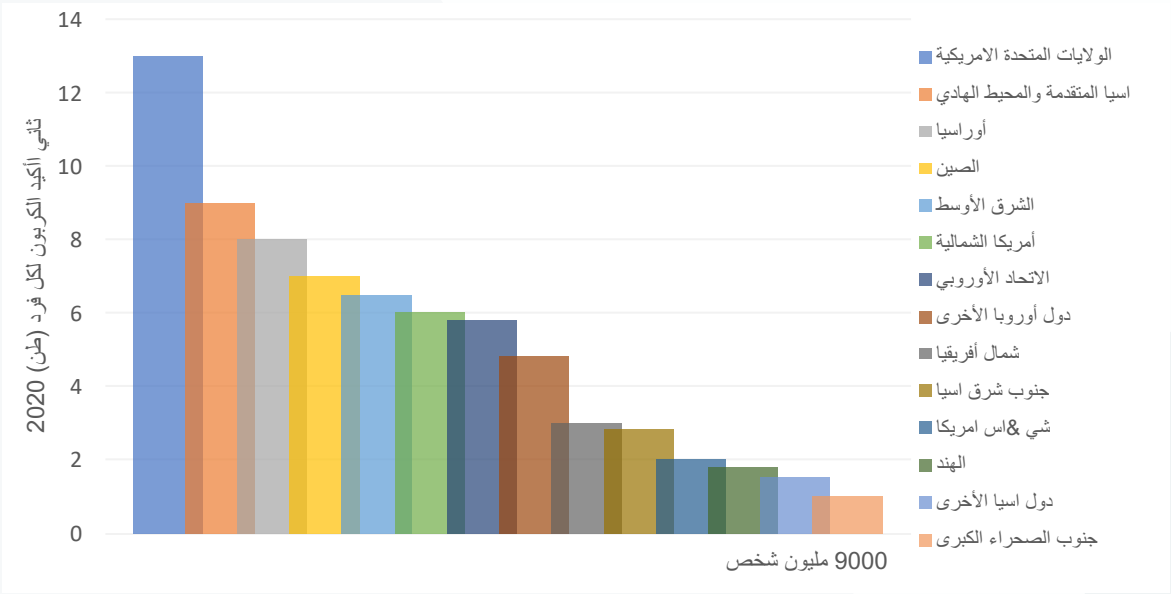

الشكل رقم (2)

نصيب الفرد من الانبعاثات في سيناريو التعهدات المعلنة للعام 2030 م

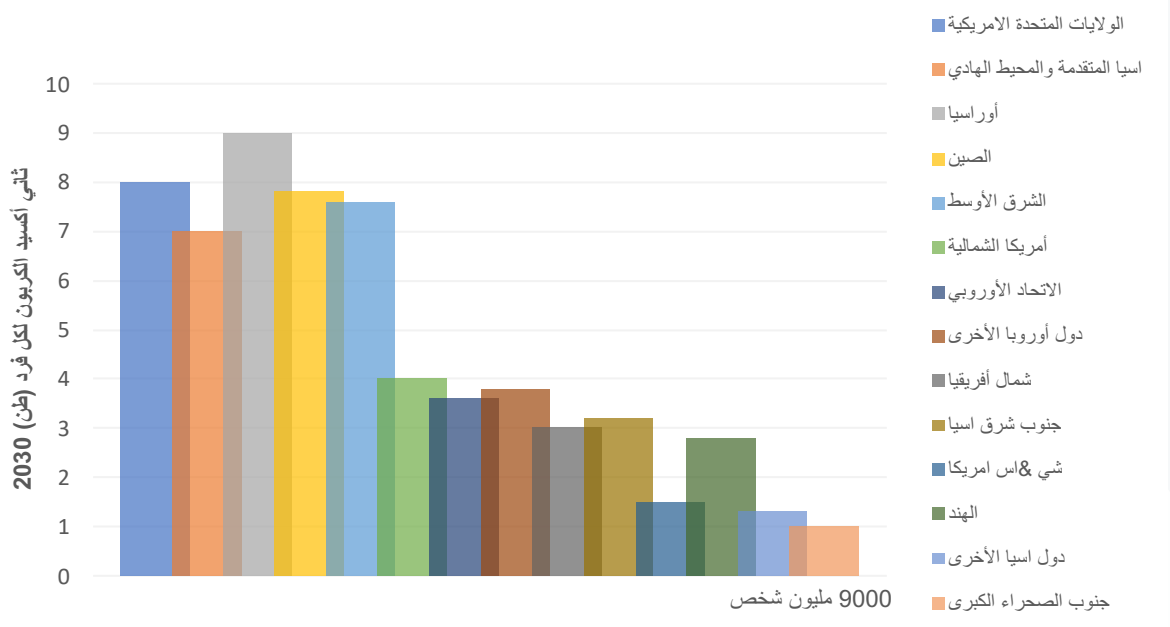

- تمثل الولايات المتحدة حوالي 45٪ من فجوة تنفيذ الانبعاثات الإجمالية بين سيناريو التعهدات المعلنة وسيناريو السياسات المعلنة، مما يعكس الطبيعة الطموحة لتعهداتها بحلول عام 2030، هذا وتنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة في سيناريو التعهدات المعلنة بنسبة 30٪ عن سيناريو السياسات المعلنة، حيث ينخفض نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 8 طن من ثاني أكسيد الكربون لكل فرد. ومع هذا الانخفاض لا يزال نصيب الفرد من الانبعاثات في سيناريو التعهدات المعلنة في الولايات المتحدة أعلى بثلاث مرات من المتوسط العالمي في صافي الانبعاثات الصفرية في عام 2030.
- فجوة التنفيذ في الاتحاد الأوروبي أقل وضوحاً بسبب الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل لدعم هدف خفض الانبعاثات بنسبة 55٪ بحلول عام 2030 مقارنة بعام 1990 وهدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. ومع ذلك فإن تدابير السياسة الحالية ليست كافية لتحقيق هذه الأهداف، وهناك فجوة في التنفيذ تبلغ 470 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030 أي ما يعادل حوالي خمس الانبعاثات الحالية في الاتحاد الأوروبي.

الحصول على الطاقـة

اعتمـد جميـع أعضـاء الأمم المتحدة فـي العام 2015م خطة التنمية المسـتدامة للعام 2030، والتي تتضمن هدف (SDG 7.1) "ضمان الوصول الشامل إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 (الأمم المتحدة، 2020)،" على أن يتم تحقيق هذا الهدف العالمي بالكامل في صافي الانبعاثات الصفرية، ولكن لن يتم تحقيقه في سيناريو السياسات المعلنة أو سيناريو التعهدات المعلنـة. إذ أن السياسـات الحاليـة والمعلنـة غيـر كافية لتوفير الوصول الشـامل إلـى الكهرباء والطهي النظيف بحلول عام 2030 بحسب سيناريو السياسات المعلنة، بينما يفترض سيناريو التعهدات المعلنة أن الأهداف على مستوى الدولة قد تم تحقيقها، ولكن ليس الهدف المرسوم من الأمم المتحدة.

فالفجـوة فـي تحقيـق الهـدف هـي فجوة التنفيـذ وليس الطموح، وبنـاءً عليه يقارن هذا القسـم عدد الأشـخاص الذين يحصلون على الكهرباء والطهي النظيف في سـيناريو السياسـات المعلنة مع النتيجة في صافي الانبعاثات الصفرية.

- ففي مجال الوصول الى الكهرباء، لا يزال 770 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون دون كهرباء، معظمهم في أفريقيا والبلدان النامية في آسـيا. وقد تسـببت أزمة كوفيد 19- بانتكاسـة متعـددة الأبعـاد، حيث أدت إلى إبطاء التقدم فـي التوصيلات الجديدة مع إضعاف قدرة الأسر على دفع تكاليف الكهرباء.

وتشير البيانات الأولية إلى أن العدد العالمي للأشخاص الذين لا يتمتعون بإمكانية الحصول عليها كان عالقاً على نطاق واسـع بين عامي 2019 و2021، بعد تحسـن بنسـبة 9 ٪ سـنوياً في المتوسـط بين عامـي 2015 و 2019، إذ يرتفـع عـدد الأشـخاص فـي أفريقيا جنوب الصحراء الكبـرى الذين لا يمكنهم الوصول الى الكهرباء في عام 2020 إلى أول مرة منذ 2013.

والشـكل التالـي يوضـح عـدد السـكان الذين لديهم توصيـلات كهربائية وغير قادرين علـى تحمل تكلفة حزمة ممتدة من الخدمات في إفريقيا ودول آسيا النامية.

الشكل رقم (3)

عدد السكان الذين لديهم توصيلات كهربائية وغير قادرين على تحمل تكلفتها للفترة 2019-2021م

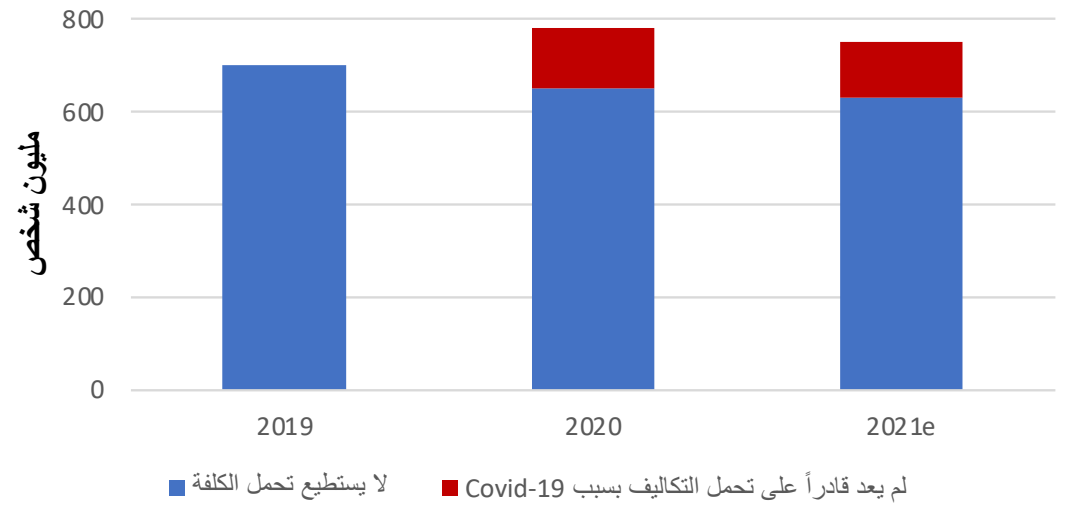

الوصول الى الطهي النظيف في العالم على السواء

يفتقر أكثر من 2.5 مليار شخص إلى إمكانية الوصول إلى الطهي النظيف في جميع أنحاء العالم، وكما هو الحال مع الكهرباء، عكست أزمة Covid-19 التقدم الأخير نحو الوصول الشامل. ويتسبب الطهي بالاستخدام التقليدي للكتلة الحيوية أو الفحم أو الكيروسين في حدوث 2.5 مليون حالة وفاة مبكرة سنوياً، مما يؤدي إلى إبطاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترسيخ عدم المساواة بين الجنسين.

- بين عامي 2015 و 2019، انخفض عدد سكان العالم الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الطهي النظيف في المتوسط بنسبة 2٪ سنوياً، رغم الجهود المبذولة في البلدان النامية في آسيا.
- يقدر عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول الى الطهي النظيف بانه ارتفع بمقدار 30 مليون شخص بين عامي 2019 و 2021، حيث أن جائحة كورونا وتفشي الوباء أدى إلى إبطاء نشر مواقد الطهي النظيفة والوقود، كما قلل من قدرة الأسر على دفع ثمن الوقود النظيف.
- لقد زاد من صعوبة حركة مستخدمي غاز البترول المسال الحاليين إلى محطات إعادة التعبئة، ففي عام 2020م عاد حوالي 50 مليون شخص في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا إلى الاستخدام التقليدي للكتلة الحيوية الصلبة في الطهي. هذا التحول، جنباً إلى جنب مع زيادة الوقت الذي يقضيه في المنزل بسبب تدابير إغلاق Covid-19، وزيادة التعرض لتلوث الهواء والمخاطر الصحية المرتبطة به.

وعليه، فقد سنّت بعض الحكومات سياسات للمساعدة في إدارة هذه المشكلة وضمان استمرار التسليم وسط الوباء. وعلى سبيل المثال، في الهند، قدمت الحكومة الدعم لإعادة تعبئة اسطوانات غاز البترول المسال مجاناً، ومن الممكن ان يلزم تمديد العديد من مخططات الدعم هذه لتعويض الأثر المستمر للوباء.

وللوصول إلى مرحلة الوصول الكامل للطهي النظيف بحلول عام 2030، يحتاج حوالي 280 مليون شخص كل عام إلى الوصول للحال المستهدف - وهو تسارع بخمسة أضعاف مقارنة بمستويات تحسين ما قبل الجائحة. ولم يحدث هذا في سيناريو السياسات المعلنة، حيث لا يزال 2.1 مليار شخص محرومين من الوصول إلى الطهي النظيف في عام 2030، ولا في سيناريو التعهدات المعلنة.

كما أن حجم الاستثمار السنوي اللازم لتحقيق الوصول الكامل للطهي النظيف بحلول عام 2030 يقدر بحوالي 8 مليارات دولار أمريكي، بما في ذلك حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي لتمويل البنية التحتية لغاز البترول المسال مثل وحدات التخزين الأولية ومحطات إعادة التعبئة والأسطوانات (باستثناء النقل). ويمثل الاستثمار الحالي في الطهي النظيف في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 3٪ فقط من النفقات الرأسمالية المطلوبة للوصول الكامل ((Source, SE4ALL and CPI, 2020.

والشكل التالي يوضح الوصول إلى الطهي النظيف عن طريق التكنولوجيا والاستثمار ذي الصلة في السياسات المعلنة، وصافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050 م، و 2021-2030م.

الشكل رقم (4)

الأشخاص الحاصلون على امكانية الوصول الى التكنولوجيا للطهي والاستثمارات السنوية

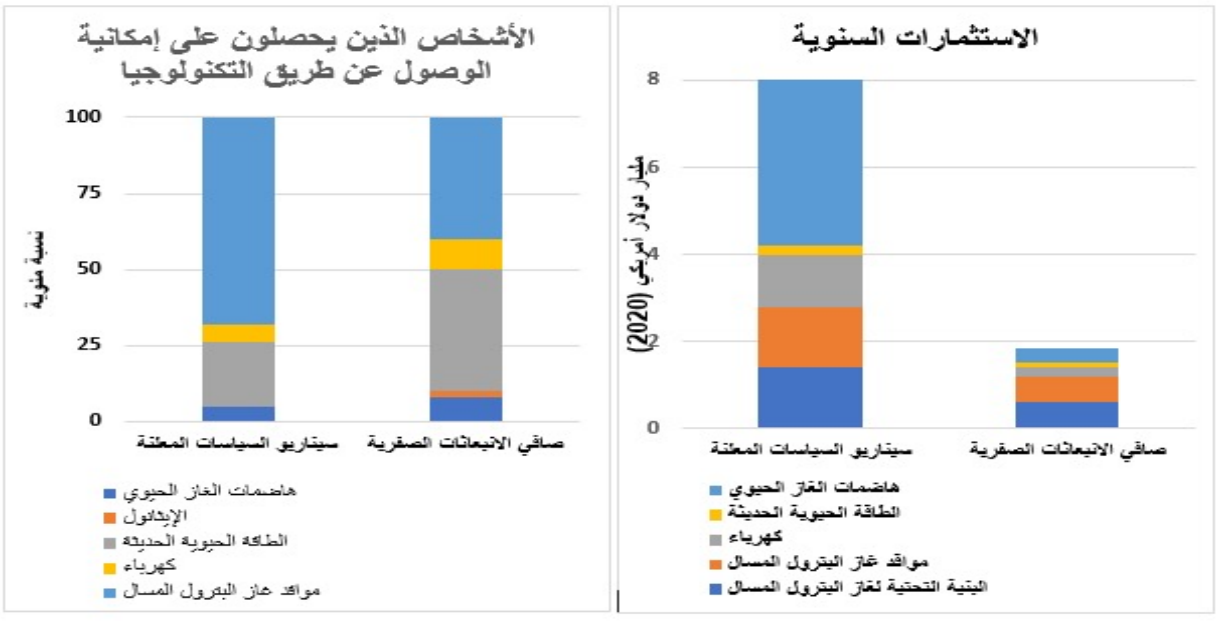

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

اتجاهات الطلب على الطاقة حتى عام 2030م وما بعدها

- بحسب سيناريو السياسات المعلنة سينمو إجمالي إمدادات الطاقة بنسبة 1.3٪ سنوياً من 2020 إلى 2030، ليصل إلى 670 إكساجول بحلول عام 2030م، وبحسب سيناريو التعهدات المعلنة سينخفض معدل النمو السنوي بمعدل 1.0٪ ليصل الى 650 إكساجول في عام 2030م. ويتناقض كلا السيناريوهين مع صافي الانبعاثات الصفرية حيث سينخفض الطلب بالمتوسط 0.7٪ سنوياً إلى 550 إكساجول بحلول عام 2030م.

ففي سيناريو السياسات المُعلنة، يتم تعيين العالم لتوفير المزيد من الطاقة على أساس سنوي في عشرينيات القرن الحالي مقارنة بالعقد السابق، مع تحسينات سنوية في الكثافة بمتوسط 2.2٪ .

ففي سيناريو التعهدات المعلنة، ستؤدي الأهداف المعلنة إلى كثافة سنوية معدل التحسين بما متوسطه 2.5٪ خلال العقد القادم، وهو أقرب إلى الهدف الذي أيدته الحكومات في "نادي الثلاثة بالمئة" ، ولكنه لا يزال أقل من معدل التحسين السنوي البالغ 4.2٪ المطلوب في صافي الانبعاثات الصفرية.

- يستمر الطلب على الطاقة في الارتفاع في سيناريو السياسات المعلنة بعد عام 2030، بينما يتراجع في سيناريو التعهدات المُعلنة نتيجة التعهدات الصفرية الصافية التي تتطلب زيادة كفاءة الطاقة والمزيد من الكهربة في جميع القطاعات، ليتراجع الى ما نسبته 10٪ تقريباً في عام 2050. ومع ذلك، فإن سيناريو التعهدات المعلنة متأخر كثيراً عما هو مطلوب في صافي الانبعاثات الصفرية، حيث يكون الطلب على الطاقة في عام 2050 أقل بنسبة 20٪ إضافية مما هو عليه في سيناريو التعهدات المعلنة.

أدت التعهدات المعلنة في سيناريو هذه التعهدات إلى خفض حصة الوقود الأحفوري من مزيج الطاقة العالمي إلى أقل بقليل من 50٪ في عام 2050. وسينخفض الطلب على الفحم والنفط أكثر من غيره، حيث انخفضت حصصهما في مزيج الطاقة بمقدار 15 نقطة مئوية و7 نقطة مئوية من مستويات 2020 بحلول عام 2050. ومع ذلك لا يزال الوقود الأحفوري يمثل ثلثي مزيج الطاقة العالمي في عام 2050م.

وبحسب سيناريو التعهدات المعلنة يكون الطلب على النفط في عام 2050 أقل من 25 مليون برميل يومياً دون مستويات سيناريو السياسات المعلنة. ويتأثر الطلب على الفحم بشكل خاص بالاتجاهات السائدة في قطاع الكهرباء والتدفئة، لا سيما في الأسواق الناشئة الرئيسية مثل الصين.

لقد تم تحقيق تعهد الصين بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060 في سيناريو التعهدات المعلن عنها، مما أدى إلى انخفاض هيكلي في استخدام الفحم لتوليد الكهرباء والحرارة والصناعة، ولكن عدم وجود أهداف في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية الرئيسية الأخرى يعني أن الطلب على الفحم في سيناريو التعهدات المعلنة يعتبر أعلى بكثير من المستويات الموجودة في

صافي الانبعاثات الصفرية.

- أما التحولات في الاستهلاك النهائي للطاقة، فبحسب سيناريو السياسات المعلنة يرتفع إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بمعدل 1.7٪ سنوياً خلال الفترة 2020 إلى 2030، ويرتفع اجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 1.4٪ سنوياً بحسب سيناريو التعهدات المُعلنة بحلول عام 2030، ويكون الاستهلاك النهائي في سيناريو التعهدات المعلنة أقل بنسبة 3٪ مما هو عليه في سيناريو السياسات المعلنة؛ وهو أقل بكثيرمن (17%) تقريباً عن سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. وتُعزى الاختلافات بين سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة إلى حد كبير إلى كفاءة الطاقة والكهرباء.

تعمل تحسينات كفاءة الطاقة مقارنةً بالوقت الحالي على تقليل الطلب الإجمالي بنسبة 8٪ في سيناريو السياسات المعلنة و 9٪ في سيناريو التعهدات المعلنة بحلول عام 2030. إذ أن التحسينات في سيناريو التعهدات المعلنة كافية لإبطاء نمو الطلب النهائي على الطاقة إلى 1.4٪ وتراجع الطلب في الاقتصادات المتقدمة تقريباً 10٪. وبدون تحسينات كفاءة الطاقة سينمو الطلب العالمي بنحو 2.3٪ سنوياً بحسب سيناريو التعهدات المعلنة، مما يؤدي إلى زيادة بنسبة 75٪ في نمو الطلب بحلول عام 2030م.

- وفيما يتعلق بالتكهرب (الكهربة)، فتعتبر خيارات الكهربة فعالة من حيث التكلفة ومتاحة تجاريًا في معظم قطاعات الاستخدام النهائي اليوم، ويتوقع أن تصبح محركًا مهمًا لخفض الانبعاثات في كل من السيناريوهات الثلاثة.

وفي المباني، توفر مضخات الحرارة الكهربائية أكبر فرصة لاستبدال غلايات الوقود الأحفوري للتدفئة، وتعد المضخات الحرارية الكهربائية تقنية جذابة بشكل متزايد لتلبية احتياجات التدفئة في المباني، وترتفع التركيبات في سيناريو السياسات المعلنة من 1.5 مليون حاليًا شهريًا إلى حوالي 3 ملايين بحلول عام 2030 ، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات للمباني الجديدة في العديد من المناطق. ففي سيناريو التعهدات المعلنة، ستصل تركيبات المضخات الحرارية إلى 3.5 مليون شهريًا بحلول عام 2030 ، بينما ستصل في صافي الانبعاثات الصفرية إلى 5 ملايين في الشهر.

وفي الصناعة، يتم استخدام الكهرباء بشكل متزايد للتدفئة التي تقل عن 200 درجة مئوية في سيناريو السياسات المعلنة، وخاصة في الصناعات الغذائية والمنسوجات والصناعات الكيماوية. ففي سيناريو التعهدات المعلنة، يكون التحول من غلايات الوقود الأحفوري إلى مضخات الحرارة والغلايات الكهربائية أسرع، وتوفر الحرارة الكهربائية ما يقرب من 10٪ حرارة منخفضة ومتوسطة بحلول عام 2030 مقارنة بسيناريو السياسات المعلنة. أما لصافي الانبعاثات الصفرية، فسوف تشق الحرارة الكهربائية أيضًا طريقًا في توفير الطلب على درجات حرارة عالية بحلول عام 2030م، على سبيل المثال في الأفران

الكهربائية لإنتاج الزجاج.

وفـي مجـال النقـل، أعلـن عدد قليل من البلدان عن سياسـات لإنهاء بيع سـيارات ICE الجديدة وبدأت في تنفيذها، مع التركيز عادةً على سيارات الركاب ذات البطارية الكهربائية.

- فيما يتعلـق بالطلـب علـى الكهربـاء، ومـن المتوقـع أن يـزداد الطلـب علـى الكهربـاء بشـكل كبير في سيناريو السياسات المعلنة، فهناك تحول متواضع بعيدًا عن الفحم، وترتفع مصادر الطاقة المتجددة من أقل من 30٪ من التوليد في عام 2020 إلى أكثر من 40٪ في عام 2030. كما سيؤدي التسليم الكامل للتعهدات المعلنة إلى نمو إضافي بنسبة 40٪ في الطلب على الكهرباء، اضافة الى أنه سيسرع من الابتعاد عن الفحم في مزيج التوليد وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى حوالي 45٪ بحلول عام 2030. وسيتضاعف نمو الطلب على الكهرباء بالمستوى الأعلى من الطموح في صافي الانبعاثات الصفرية مقارنةً بسيناريو السياسات المعلنة، وسينخفض التوليد الذي يعمل بالفحم بشكل أسرع؛ مما سيرفع حصة الطاقة المتجددة إلى 60٪ بحلول عام 2030.

مع أن أزمة كوفيد 19- كانت بمثابة صدمة لنظام الطاقة العالمي، لكن الكهرباء أثبتت أنها أكثر مرونة من مصادر الطاقة الأخرى، فانخفض الطلب العالمي على الكهرباء بنسبة 1٪ فقط عام 2020. ومن المتوقع أن ينتعش فوق مستويات عام 2019 في عام 2021 ويستمر بالنمو في عام 2022م، مع تعافي الاقتصادات، بدعم من الإنفاق التحفيزي.

ففي السنوات المقبلة، ستؤدي السياسات الحالية والمعلنة إلى زيادة الطلب على الكهرباء في سيناريو السياسات المعلنة بنسبة 30٪ تقريبًا من 23300 تيراواط ساعة في عام 2020 إلى ما يقارب 30000 تيراواط ساعة بحلول عام 2030م.

- وفيما يعلق بالعرض من الكهرباء، فقد تمت إضافة كميات قياسية من الخلايا الكهروضوئية PV وقدرة الرياح إلى إمدادات الكهرباء العالمية في عام 2020م، بينما انخفض الطلب بشكل طفيف بسبب الوباء. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء إلى أدنى مستوى له منذ 20 عامًا ، وانخفض التوليد باستخدام الفحم إلى أدنى مستوى له في الخمسين عامًا الماضية. وقد خصصت خطط التعافي التي تم الكشف عنها في الأشهر الأخيرة أموالاً ضخمة لتحفيز النمو الاقتصادي ، فعلى مدار العقد المقبل ، من المقرر أن يستمر النمو القوي لمصادر الطاقة المتجددة في جميع السيناريوهات.

تؤدي السياسات الحالية إلى زيادة القدرات المضافة المجمعة من 248 جيجاوات في 2020 إلى 310 جيجاواط في 2030 في سيناريو السياسات المعلنة. وعليه، فهناك حاجة إلى تدابير تنفيذ إضافية مثل: ضمان المزيد من السعة من خلال خطط المزاد ، وتبسيط عمليات التصاريح والموافقة، ورفع

الحد الأدنى من متطلبات الحصة، وتعزيز الإعفاءات الضريبية أو تعزيز تسعير الكربون، لتوسيع النشر إلى ما يقرب من 470 جيجاوات في عام 2030 في سيناريو التعهدات المعلنة. ويجب تحقيق الزيادة في الغالب خارج الصين - أكبر سوق اليوم للطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح - حيث تواجه فجوة تنفيذ صغيرة نسبيًا، إذ تتوافق سياسات الصين الحالية مع الأهداف المعلنة حتى عام 2030م. من الملاحظ، أن فجوة التنفيذ هي الأكبر في الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي، ويتطلب المسار الصفري الصافي المحدد في صافي الانبعاثات الصفرية إضافات لطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية في عام 2030 تزيد عن 1000 جيجاوات. لذا يجب رفع الطموحات بشكل كبير في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على وجه الخصوص لتحقيق ذلك.

تلبي الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح وحدها ثلاثة أرباع نمو الطلب على الكهرباء حتى عام 2030 في سيناريو السياسات المعلنة و 90٪ في سيناريو التعهدات المعلنة: فهي تتجاوز بسهولة نمو الطلب في صافي الانبعاثات الصفرية. وهذا يعني أن حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في إمدادات الكهرباء في عام 2030 ارتفعت من أقل من 10٪ في عام 2020 إلى 23٪ في سيناريو السياسات المعلنة ، و 27٪ في سيناريو التعهدات المُعلنة ، و 40٪ في صافي الانبعاثات الصفرية. لذلك ستشهد الطاقة الكهرومائية والطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية المركزة زيادات أقل بكثير حتى عام 2030 عبر السيناريوهات ، حيث غالبًا ما يكون لديها فترات زمنية أطول للمشروع وتتطلب ظروفاً وموارد مناسبة في الموقع ، ولكنها تتوافق مع وتيرة نمو الطلب على الكهرباء وتستمر في توفير حوالي 20 النسبة المئوية لتوليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم.

- ما توقعات الطاقة النووية ، فتعتمد على القرارات التي لم يتم اتخاذها بعد بشأن كل من المفاعلات الحالية والبناء الجديد. وعلى مدى العقد المقبل، سيتم تحديد التوسع في الطاقة النووية إلى حد كبير من خلال ما يقرب من 60 جيجاوات من السعة قيد الإنشاء في 19 دولة في بداية عام 2021. وقد نجحت الصين وروسيا وكوريا في بناء العديد من المشاريع الأخيرة في غضون خمس إلى سبع سنوات على حد سواء في المنزل وفي الخارج ، لذلك من الممكن أن يتم الانتهاء من بعض المفاعلات الإضافية التي تبدأ في البناء قبل عام 2025 بحلول عام 2030.

وبعد عام 2030 ، هناك أكثر من 100 جيجاواط من المشاريع المخطط لها التي لم تبدأ بعد وعدة مرات تم اقتراحها بشكل فردي أو من خلال أهداف السياسة، وهناك المزيد من عدم اليقين بشأن وتيرة تقاعد المفاعلات الحالية، حيث يحتاج العديد من المفاعلات القديمة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان إلى استثمارات إضافية (وموافقات تنظيمية جديدة في بعض الحالات) لإطالة عمرها

التشغيلي.

وتواجه قرارات التمديد مدى الحياة أيضًا ظروف السوق الصعبة، وفحوصات السلامة الصارمة وقضايا القبول الاجتماعي. ففي سيناريو السياسات المعلنة، تم سحب أكثر من 65 جيجاواط (23٪) من الأسطول النووي الحالي في الاقتصادات المتقدمة بحلول عام 2030 ، مقارنة بـ 50 جيجاوات في سيناريو التعهدات المعلنة.

الطلب على النفط

- لأول مرة أظهرت جميع السناريوهات التي تم فحصها في تقرير توقعات الطاقة العالمية هذا انخفاضاً نهائياً في الطلب العالمي على النفط، حيث أشار سيناريو السياسات المعلنة إلى انخفاض مستوى الطلب على النفط عند 104 ملايين برميل يومياً في منتصف العقد الثالث من القرن الحالي ثم تنخفض تدريجياً إلى عام 2050م، علما بأن الاستهلاك العالمي الفعلي للعام 2021م يقترب من هذا الحجم. وأشار سيناريو التعهدات المعلنة بان ذروة النفط بعد عام 2025 بوقت قصير تكون عند 97 مليون برميل في اليوم وتبدأ في الانخفاض بعد ذلك.

فالتقدير السريع في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050 للمضي قدماً في تحقيق أهداف المناخ في العالم، يشهد انخفاضاً حاداً في الطلب على النفط إلى 72 مليون برميل في اليوم في عام 2030 ويستمر في الانخفاض إلى 24 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2050م.

وخلال السنوات الخمس المقبلة سيزداد الطلب على الغاز الطبيعي حسب جميع السيناريوهات، ولكن هناك اختلافات حادة بعد ذلك، إذ أن الطلب في الاقتصادات المتقدمة ينخفض من منتصف عام 2020 في كل سيناريو، لكنه ينخفض بشكل أسرع في سيناريو التعهدات المعلنة ثم سيناريو السياسات المعلنة يليها صافي الانبعاثات الصفرية. ويرتفع الطلب في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بشكل كبير مقارنة مع مستوى اليوم حتى عام 2050م، فما زال أعلى في سيناريو السياسات المعلنة، ولكن يظل قيد الفحص في صافي الانبعاثات الصفرية.

- لا تزال حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي في حدود 25٪ حتى 2050م حسب سيناريو السياسات المعلنة، بينما تنخفض إلى 20٪ في سيناريو التعهدات المعلنة وإلى 11٪ في صافي الانبعاثات الصفرية، حيث ستم تجهيز حوالي 70٪ من استخدامات الغاز الطبيعي عام 2050م في صافي الانبعاثات الصفرية باحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.
- يشكل الطلب على الفحم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أكثر من 80٪ من الطلب العالمي الحالي. ويواجه الفحم انخفاضاً في كل من السيناريوهات الثلاثة، ففي سيناريو السياسات المعلنة، يرتفع الطلب العالمي على الفحم بشكل طفيف حتى عام 2025، لكنه يبدأ بعد ذلك في التراجع بشكل بطيء حتى عام 2050. وفي سيناريو التعهدات المعلنة ينخفض

استخدام الفحم بشكل كبير بعد عام 2030 لا سيما في الصين، وسيبلغ الطلب العالمي في عام 2050 نصف مستوياته للعام 2020، وفي سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية سينخفض الطلب العالمي على الفحم بنسبة ٪90 حتى عام 2050 و ٪80 من استخدام الفحم في عام 2050 مزود باحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، فبحلول عام 2030م يُظهر سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية انخفاضاً في استخدام الفحم لتوليد الطاقة في الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٪90.

- وبحلول عام 2030م سينخفض استخدام النفط في سيارات الركاب على مستوى العالم بنسبة 40٪، وانخفاض في استخدام الغاز الطبيعي في المباني عالمياً بنسبة ٪35. ومع ذلك هناك العديد من المجالات التي يظل فيها استخدام الوقود الأحفوري مرناً، وتشمل هذه: استخدام الفحم في إنتاج الحديد والصلب حيث يقدر الانخفاض باستخدامه بنسبة ٪20 حتى عام 2030م حسب سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، واستخدام النفط في الطيران يقدر أن يرتفع باستخدامه بنسبة ٪30، واستخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الأسمنت بارتفاع بنسبة ٪40.
- تتطلّع الدول الى أن يكون الحد من تسرب غاز الميثان وحرقه أولوية قصوى في السعي لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من عمليات الوقود الأحفوري. ففي المتوسط، يُقدر أن ٪8 من الغاز الطبيعي وسوائله التي تدخل إلى مشاعل لا تحترق وتتسرب إلى الغلاف الجوي؛ وهذا أكثر من ضعف التقديرات السابقة، فقد نتج عن الحرق أكثر من 500 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون (Mt CO2-Eq) في عام 2020، وهو ما يزيد عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية من جميع السيارات في الاتحاد الأوروبي.
- في عام 2020 تم استخدام حوالي 2 ميغابايت يومياً من الوقود الحيوي، ويتضاعف حجم الاستخدام حتى عام 2030 بحسب سيناريو السياسات، وترتفع ضعفين ونصف بحسب سيناريو التعهدات، وثلاثة أضعاف بحسب صافي الانبعاثات الصفرية. وسيزداد استخدام الأشكال الحديثة من الطاقة الحيوية الصلبة بنسبة 30-٪70 عبر السيناريوهات الثلاث حتى عام 2030. وبحسب صافي الانبعاثات الصفرية يوفر الغاز الحيوي وصولاً نظيفاً للطهي لنحو 400 مليون شخص في عام 2030، بينما يتم استهلاك 2.5 إكساجول (EJ) من الميثان الحيوي وإجمالي الطلب على الغاز الحيوي يرتفع إلى 5.5 إكساجول (EJ).
- التوقعات المعلنة تشير الى زيادات طفيفة في استخدام الهيدروجين منخفض الكربون حتى عام 2030 بحسب سيناريو السياسات المعلنة، وبحسب صافي الانبعاثات الصفرية أيضاً، فقد يرتفع الطلب بسرعة أكبر، حيث سيحل الهيدروجين منخفض الكربون محل الاستخدام الحالي للهيدروجين في الصناعة، ويستخدم الهيدروجين منخفض الكربون والوقود القائم على الهيدروجين لتوفير المرونة في قطاع الطاقة والجديد. ويلاحظ أن خط أنابيب مشاريع

إنتاج الهيدروجين منخفضة الكربون المخطط لها غير كافية لتلبية مستويات الاستخدام التي ينطوي عليها سيناريو التعهدات الحالية والتي تقدر ب 2 إكساجول (EJ) وهي أقل بكثير من المستويات المطلوبة في صافي الانبعاثات الصفرية والتي تقدر ب 17 إكساجول (EJ) ، حيث أن قطاع الشحن والطيران يقودان زيادات كبيرة في استخدام الوقود السائل منخفض الكربون القائم على الهيدروجين بعد عام 2030.

الخلاصة لاتجاهات النفط العالمي لعام 2030م وما بعده

- تستخدم سيارات الركوب أكبر كمية من النفط مقارنة بأي قطاع اليوم، ففي عام 2020 استهلكت حوالي 20 مليون برميل في اليوم. وعلى الصعيد العالمي، تُبذل جهود كبيرة في جميع أنحاء العالم لتقليل عدد رحلات السيارات وتحويل الركاب نحو وسائط نقل أخرى، وبتوقع أولي يقدر أن تعمل ٪20 من السيارات على الطريق بالطاقة الكهربائية في عام 2030، فإن الطلب على النفط لسيارات الركوب سينخفض الى 8 ملايين برميل في اليوم عام 2030م.
- ففي سيناريو السياسات المعلنة، ستنخفض مستويات الطلب على النفط عند 104 ملايين برميل في اليوم في منتصف 2030 ثم تنخفض بشكل طفيف جدًا حتى عام 2050. فبين عامي 2030 و 2050 ، سينخفض الطلب على النفط للنقل البري بأكثر من 2 مليون برميل يوميًا على مستوى العالم، حيث يقدر بهذا السيناريو أن ٪30 من سيارات الركاب على الطرق عالميًا في عام 2050 هي سيارات كهربائية وأقل من ٪5 من الشاحنات الثقيلة هي سيارات كهربائية أو مركبات تعمل بخلايا الوقود.
- ويتوقع أن يستخدم قطاع توليد الكهرباء والمباني كميات أقل من النفط، وسينخفض الطلب في البلدان التي ليس لديها تعهدات صافية بنحو 30 مليون برميل في اليوم بين عامي 2030 و 2050م. ويتوقع بحلول عام 2050 ما يقرب من نصف السيارات على الطرق على مستوى العالم تعمل بالكهرباء، وأكثر من ربع الشاحنات الثقيلة هي مركبات كهربائية أو مركبات تعمل بخلايا الوقود.
- وفي برنامج استهداف صافي الانبعاثات الصفرية، سينخفض الطلب على النفط بمقدار 48 مليون برميل في اليوم بين عامي 2030 و 2050 (متوسط انخفاض سنوي يبلغ ٪5.3). إذ يتوقع أن لا تُباع أي سيارات ركاب جديدة مزودة بمحركات احتراق داخلي في أي مكان بعد عام 2035 . وسينخفض استخدام الزيت كمادة أولية بحوالي 1 مليون برميل في اليوم مع ارتفاع معدلات إعادة تدوير البلاستيك عالميًا إلى أكثر من ٪50 في عام 2050

(وإلى ٪60 في الاقتصادات المتقدمة) .

- فيما يتعلق بالوقود الحيوي والوقود القائم على الهيدروجين:

أ) الوقود الحيوي، تتراوح تكلفة انتاج برميل مكافئ للنفط من الوقود الحيوي التقليدي 70-130 دولاراً امريكياً و 85-160 دولاراً امريكياً لكل برميل لإنتاج الوقود الحيوي المتقدم. فبين عامي 2020 و 2030، يتوقع أن يزداد الطلب على الوقود الحيوي بما يقارب 1.5 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا، ويشكل الإيثانول التقليدي، المستخدم في الغالب في سيارات الركاب أكثر من نصف استهلاك الوقود الحيوي في عام 2030.

وفي التعهدات المعلنة للسيناريو، سيزداد إجمالي الطلب على الوقود الحيوي بأكثر من 3.5 ملايين برميل مكافئ في اليوم حتى عام 2030. ويسهم الوقود الحيوي التقليدي في بعض هذا النمو ولكن يأتي معظمه من الوقود الحيوي المتقدم، والذي يشكل ما يقرب من نصف إجمالي إنتاج الوقود الحيوي في عام 2030.

ب) وللوقود القائم على الهيدروجين، تطلب ألمانيا ٪2 من استخدام الوقود في الطيران ليكون قائمًا على الهيدروجين بحلول عام 2030؛ واقترحت المفوضية الأوروبية هدفًا للوقود القائم على الهيدروجين، والهيدروجين المشتق من الطاقة المتجددة لتوفير ٪2.6 من الطاقة للنقل بحلول عام 2030.

وقد أصدرت اليابان تقريرًا مؤقتًا عن استخدام الأمونيا في توليد الكهرباء، علما بأنه لا تتوفر الأمونيا والسفن التي تعمل بوقود الميثانول تجارياً اليوم على الرغم من أن شركة Maersk قد طلبت ثماني سفن حاويات تعمل بالميثانول للتسليم في عام 2024م، وهناك حوالي خمس سفن تعمل بوقود الأمونيا في مرحلة التصميم أو تم طلبها، كما تم الإعلان عن خطط لتقديم حزم تعديل الأمونيا للسفن الحالية بحلول عام 2025م.

- في صافي الانبعاثات الصفرية، يرتفع استهلاك الوقود القائم على الهيدروجين السائل في قطاع النقل إلى 0.15 إكساجول في عام 2030، ويستخدم معظمها في الشحن، وهذا يمثل ما قرابة ٪10 من إجمالي استخدام الوقود في الشحن حاليا.

ت) وللوقود الغازي، سوف يزداد الطلب على الغاز الطبيعي في جميع السيناريوهات على مدى السنوات الخمس المقبلة، ففي سيناريو السياسات المعلنة يستمر الطلب على الغاز الطبيعي في الارتفاع بعد عام 2025 وسيزيد الطلب بنحو ٪15 في عام 2030 عن عام 2020م.

وحسب سيناريو التعهدات المعلنة ، يصل الطلب إلى أقصى مستوى له بعد عام 2025 بفترة وجيزة ثم ينخفض ببطء. ومع ذلك ، فإن الانخفاض الذي حدث بعد عام 2025 في الطلب على الغاز الطبيعي في صافي الانبعاثات الصفرية قابله للنمو جزئيًا في الطلب على الغازات منخفضة الانبعاثات- بما في ذلك الهيدروجين منخفض الكربون الناتج من الغاز الطبيعي.

- وفيما يتعلق باتجاهات الغاز الطبيعي حتى عام 2030، ففي سيناريو السياسات المعلنة، تأتي معظم الزيادة العالمية بنسبة 15٪ في الطلب على الغاز الطبيعي حتى عام 2030 من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. فسيرتفع الطلب في الصين بنسبة 40٪ في عام 2030 مقارنة بعام 2020. وهناك انخفاضات في عدد من الأسواق القائمة ، بما في ذلك اليابان وأوروبا بنسبة 25٪ ، بينما شهدت أمريكا الشمالية وكوريا ذروة الطلب في منتصف العشرينيات من القرن الماضي.

وتمثل الصناعة ما يقرب من 40٪ من نمو الطلب الإجمالي حتى عام 2030م، بقيادة الزيادات في التصنيع الخفيف في الصين والهند، ومن القطاع الفرعي للمواد الكيميائية في الصين. ففي الصين وكوريا سيرتفع استهلاك الغاز حتى عام 2030 ويستخدم إلى حد كبير لاستبدال المزيد من الوقود الملوث، بينما في البرازيل وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة سينخفض الطلب بنسبة 20-35 ٪.

الفصل الخامس

مذكرة المراقبة لصندوق النقد الدولي

لدول العشرين

Surveillance Note of G 20

وتطورات تقرير ممارسة الأعمال

للمملكة العربية السعودية

تقديـم

فيه سعيه المتواصل لتتبُع ممارسة مؤسسات الأعمال وأنشطتها في كافة دول العالم، تصدر مجموعة البنـك الدولـي تقاريرها السـنوية لأفضل أماكن ممارسـة أنشـطة الأعمال في العالـم، وكذلك للبلدان الأكثر إصلاحا في ممارسة تلك الأنشطة، حيث برزت المملكة العربية السعودية كإحدى الدول العشر الأفضل في تطوير منظومة أنشطة الأعمال وتيسيرها.

وقد خلص التقرير، الى أن السعودية هي أكثر الاقتصادات العربية تطبيقا للإصلاحات في مجال الأعمال للعام 2020 م. حيث أنشـأت منفذاً واحدا لتأسـيس الشـركات، وألغت الشـروط على المرأة المتزوجة ، وطورت إجراءات الاستيراد والتصدير بنافذة إلكترونية، ومكنت عمليات التفتيش لدرء المخاطر، واطلقت منصة إنترنت لإصدار شـهادات الاسـتيراد، وحسّـنت البنية التحتية لميناء جدة، وسـهّلت الحصول على الائتمان، وحمت المساهمين الأقلية، ويسّرت تسويات حالات الإعسار.

ونظـرا للتغيـرات الكبيـرة التـي حصلـت علـى الإقتصـاد العالمـي، أصـدر صندوق النقـد الدولـي مذكرة خصوصا ولدول العالم عموما، أوضح فيها ما يجب أن يكون عليه G20 المراقبة المالية لدول العشرين مسـتقبل الإقتصـاد العالمـي، والـدور الواجب أن تلعبـه دول مجموعة العشـرين، وقدرتها على إحداث التغيير المأمول. فتناول السياسات المالية، والسياسات النقدية، والسياسات الإقتصادية الواجب اتباعها للتخفيـف مـن الآثار السـلبية لأزمـة الجائحة على الواقـع الاقتصادي، والمالـي، والصحي، والإجتماعي العالمي، وخاصة للدول الهشّة، وللفئات الأكثر تضررا فيها.

مركز المملكة العربية السعودية في تطوير وإصلاح أنشطة ممارسة الأعمال على المستوى العالمي بتقريري 2019 و 2020م

يهتم البنك الدولي بشكل خاص في تتبُع أنشطة ممارسة الأعمال في دول العالم، وقد حدد التقرير للعام 2019م أفضل عشرة أماكن لممارسة أنشطة الأعمال في العالم، وهي:

نيوزيلنـدا، وسـنغافورة، ومنطقـة هونج كونـج الإدارية الخاصة (الصين)، والدنمـارك، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة، وجورجيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والسويد.

كما حدد أكثر البلدان إصلاحا في ممارسـة أنشـطة الأعمال، حيث ظهرت المملكة العربية السـعودية كإحدى هذه الدول، وكأول دولة عربية، وجاءت بعدها الأردن، ثم البحرين، فالكويت. وهذه الدول هي:

- المملكة العربية السعودية
- الأردن
- توجـو
- البحرين

- طاجيكستان
- باكستان
- الكويت
- الصين
- الهنـد
- ونيجيريا.

لقد تصدرت المملكة تطوير واصلاح أنشطة الأعمال في العام 2019م جرّاء قيامها بالتالي:-

1. أنشأت السلطات منفذاً موحداً لتأسيس الشركات.
2. ألغت شرط أن تقدم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية.
3. بسّطت المملكة أيضا إجراءات ما قبل وما بعد التسجيل ودمجتها.

وعلى المستوى العربي، انضم الأردن لأول مرة إلى أكبر البلدان تطبيقا للإصلاحات، حيث قام بتنفيذ ثلاثة إصلاحات، وعزز من إمكانية الحصول على الائتمان بتطبيق قانون جديد للمعاملات المضمونة، وتعديل قانون الإعسار، وإطلاق سجل ضمانات موحد حديث وقائم على الإشعار. بالإضافة إلى ذلك، سهّل دفع الضرائب عن طريق تقديم الإخطارات الضريبية ودفع ضرائب العمل والاشتراكات الإلزامية الأخرى إلكترونيا (المصدر:
doing-business-/24/10/https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019
2020-four-arab-countries-among-worlds-top-10-business-climate-improvers).

وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2020 ظهرت أربعة بلدان عربية ضمن أفضل 10 بلدان في العالم تحسيناً لمناخ الأعمال، حيث اتسمت اقتصادات منطقة الخليج بنشاط خاص، فقد نفذت 35 إجراء لتحسين مناخ الأعمال. وتضم المنطقة عام 2020م أربعة من أكثر 10 بلدان تطبيقا للتحسينات على مستوى العالم، وهذ الدول هي:-

- المملكة العربية السعودية
- الأردن
- البحرين
- الكويت.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه البلدان تشكل نحو نصف الإصلاحات بالمنطقة. وظلت دولة الإمارات العربية المتحدة أقوى بلدان المنطقة أداءً، حيث احتلت المركز السادس عشر من بين 190 اقتصادا على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

لقد نفذت السعودية، وهي أكثر الاقتصادات تطبيقا للإصلاحات للعام 2020 م رقماً قياسياً من ثمانية إصلاحات في العام السابق. فقد عملت على ما يلي:-

- أنشأت منفذاً موحداً لتأسيس الشركات.
- ألغت شرط أن تقدم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية.
- زادت من سرعة إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال تعزيز النافذة الواحدةللتجارة الإلكترونية.
- تمكين عمليات التفتيش القائمة على تحليل المخاطر.
- إطلاق منصة على الإنترنت لإصدار الشهادات للبضائع المستوردة.
- تحسين البنية التحتية في ميناء جدة.
- زيادة إمكانية الحصول على الائتمان.
- تعزيز الحماية للمساهمين أصحاب حصص الأقلية وتيسير تسوية حالات الإعسار.

واحتلت الكويت لأول مرة مركزا بين البلدان الرئيسية العشرة في تطبيق الإصلاحات، حيث قامت بتنفيذ سبعة إصلاحات، فتم تبسيط إجراءات تراخيص البناء من خلال دمج سلطات إضافية في منصة التراخيص الإلكترونية، وتعزيز التواصل فيما بين الهيئات، كما زادت من سهولة التجارة عبر الحدود من خلال تعزيز نظام إدارة المخاطر الجمركية، وتطبيق نظام جديد للتخليص الإلكتروني.

وبشكل عام، ركزت اقتصادات المنطقة إصلاحاتها في الحصول على الكهرباء وحماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، حيث قامت 40٪ من بلدان المنطقة بإصلاحات في هذه المجالات. فقد سجَّلت المنطقة أفضل أداء لها في مجالات دفع الضرائب، والحصول على الكهرباء، وإصدار تراخيص البناء.

مذكرة المراقبة لصندوق النقد الدولي لدول العشرين G20

جاءت مذكرة صندوق النقد الدولي بخصوص ملاحظات المراقبة المالية في شهر يوليو/ تموز 2021م والصادر من فنسيا بايطاليا، حيث تناول التقرير مجموعة من القضايا الحيوية، حيث تم استخلاص أبرزها بالتالي:-

1. النمو العالمي تطور بشكل كبير وفقا للتوقعات، فشهد نقاط تحول كبيرة.

ومع أن تأثير اصابات كورونا كان واضحا، حيث ارتفت معدلات الفقر بالكثير من الدول جراء عدم العدالة والتباين بالتأثير على شرائح المجتمع، وخاصة الشرائح الأضعف في المجتمع.

كما تزايد عبء الدين العام للكثير من الدول، وذلك بسبب عدم التأكد والتوقع بتأثيرات الجائحة على الإقتصادات.

كما ارتفعت مستويات التضخم لقطاع واسع من السلع، ولكن بدأت معظم الدول بكبح جماح التضخم، ففرضت سياسات نقدية وسياسات مالية تُعيد حالة الاستقرار الى الإقتصاد.

2. تطـلّب حال الجائحة تدخلا سريعا من قبل دول العشرين، جرّاء الحصيلة البشرية والاقتصادية التي تدهورت. فقد خصصت دول مجموعة العشرين 50 مليار دولار لدعم منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ وذلك لتنفيذ ودعم برامج هادفة في مختلف دول العالم، وخاصة ذات الاقتصادات الهشّة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة على مواطنيها.

3. أكـدت دول المجموعـة علـى دعـم السياسـات المخصصـة لـكل مرحلـة مـن مراحـل الأزمـة، وتجنّـب التحولات المفاجئة. وقد عززت دول العشرين ما يلي:

- ابقاء السياسة النقدية قائمة وفعالة بمعظم الاقتصادات، في الوقت الذي تحتوي سياسات الحصافة الكلية التهديدات المالية.
- دعم السياسة المالية بشكل مخصص لمرحلة الأزمة ولمجالاتها. وهذا من أجل الحدّ من انتقال العدوى وانتشارها بسرعة، وبما يدعم الوضع الصحي العام، ويخفف آثار الوضع الوبائي على التنمية.

4. الانتعاش السريع يجب أن يكون شعار المرحلة، لهذا هناك الكثير ما يُعتقد أن يكون للمستقبل، ويمكن ايجاز الآمال المستقبلية فيما يلي:

أ - التطورات الجديدة الأخيرة أكدت على التوقع بالتعافي السريع. فهناك بعض الاقتصادات استمرت بتحقيق المكاسب السريعة، مثل اقتصاد الصين، وأمريكا.

ب - هناك اقتصادات متعددة أخرى والتي ارتفعت بها الإصابات تُصارع لدعم أنشطتها التنموية، وتحاول الصمود في وجه العاصفة.

ت - التنمية الاقتصادية غير المتكافئة تعكس ديناميكيات تنمية عكسية اتجاه التطعيم وغلو الجائحة. لذلك فالدول المتقدمة اشترت حوالي 4 مليارات لقاح للتطعيم.

5. دعم السياسات أصبح غير متكافئ أيضا وبشكل متزايد وسط اختلافات كبيرة في الحيز المالي

وفي تكاليف الاقتراض كذلك.

6. بينما يتزايد التضخم بشكل كبير مؤخرا، تمّ احتواؤه في معظم الاقتصادات على الرغم من ارتفاع أسعار السلع في السوق.

7. أسعار الفوائد المتدنية ومظاهر التعافي الأفضل في الاقتصادات المتقدمة تستمر بالارتفاع لتزيد من تقييم العقارات وحقوق الملكية. فلقد قويت أسعار حقوق الملكية، لتصل لنا قبل الجائحة بمعظم دول العشرين، وكسرت الحواجز السابقة ببعض الأسواق مثل: اليابان، وكوريا، وامريكا.

8. إن التعافي السريع والمتعدد قد أدى الى قيادة الصعوبة بالأحوال المالية، وكذلك أثر بوضوح على الاقتصادات قيد التحول.

9. ومن بين الاقتصادات العالمية، هناك أناس تأثروا بشكل غير متساو بالأزمة، ففي بعض الاقتصادات المتقدمة بدأت البطالة بين الشباب تتراجع بعد ارتفاعها الحاد عام 2020م ، لكن تلك المعدلات للبطالة ما زالت عالية نسبيا، ومثال ذلك دول: البرازيل، وكندا، واسبانيا، وأمريكا.

10. مخاطر الدين العام وتهديداته ما زالت تزداد، إذ أن الاستجابة المالية التي تساعد على تجنب الأزمة الاقتصادية هي الأسوأ والتي تنتج عن الزيادة الحادة في مستويات الديون السيادية. ولدول مجموعة العشرين، فقد زاد الدين العام ب17% نقطة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى 125% عام 2020م. في حين الاقتصادات المتحولة بمجموعة العشرين زادت ديونها بنسبة 10% نقطة لتصل الى 66% من الناتج المحلي الإجمالي.

11. ما يزال المستقبل مستمر بتأثره بعدم تأكد حيوي، فظهور الجائحة وتطور المطاعيم أصبح من الصعب التنبؤ بها بشكل موثوق. فمن الممكن استمرار تأثر الجائحة بشكل متواتر للكثير من الدول.

12. في هذه الأثناء، هناك مخاطر أخرى، تشمل تزايد الفروقات وعدم العدالة وتغير المناخ يمكنها أن تثبت وتبقى متواجدة.

دور دول مجموعة العشرين في إحداث فرق في المستقبل

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل دول مجموع العشرين يمكن أن تُحدث فرقا على الساحة العالمية عند تدخلها بتوجيه الإقتصادات؟

لا شكّ أن الاتجاهات المتعددة لمشاركة المطاعيم، وتمويلها، والاستثمار بها لرفع سويّة انتاج المطعوم يجب أن يوضع على طاولة البشرية والأخلاق والإقتصاد. فعلى المستوى المحلي، يجب تفصيل سياسات الإقتصاد الكلي الداعمة لمرحلة الأزمة وسياستها مع المعايير لتقوية وتعزيز برامج ونتائج التعافي من المرض، اضافة الى التركيز على تخفيف الكربون والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وعليه فالمطلوب هو التالي:-

1. المطلوب بشكل سريع، القيام بأفعال متعددة الأطر لإنهاء الأزمة الصحية، وهذا يعني ضرورة العمل على الآتي:

- القيام بأفعال سريعة ولحظية لتسهيل التوزيع العالمي للمواد الطبية وللمطاعيم لتكبح جماح الخسائر البشرية المتزايدة والضغوط الاقتصادية للوباء.
- ضمان التدفق الحرّ للمواد الخام واللقاحات الجاهزة عبر الحدود.
- المشاركة على الفور في فائض اللقاحات، حيث إن إمدادات اللقاحات محدودة على المدى القصير. وللحدّ من عدم المساواة في اللقاحات بين البلدان ، ينبغي إتاحة الجرعات المتعهد بها مسبقًا للجميع، في أقرب وقت ممكن.
- تكثيف الدعم بشكل كبير لتسريع عمليات التسليم والتلقيح. ويشمل ذلك الدعم من خلال مسرّع الوصول إلى أدوات COVID-19 ووكالات التطوير.
- زيادة الاستثمارات في الطاقة الإنتاجية الإضافية للقاح.
- توسيع نطاق مراقبة سلسلة التوريد النظامية والمراقبة الجينية لتطور الوباء.
- ضمان انتشار الاختبارات والعلاجات الكافية وتدابير الصحة العامة المناسبة والاستعداد لنشر اللقاح.
- تقييم وتنفيذ (عند الموافقة) استراتيجيات تمديد الجرعات لتوسيع العرض الفعال.

2. يجب أن يكون الدعم المحلي متلائما مع مرحلة الأزمة، وهذا يعني الحفاظ على وتقديم التالي:-

- يجب أن تظل السياسة النقدية متيسرة في معظم الاقتصادات.
- حيثما تسمح الظروف الدورية، ينبغي استخدام السياسات الاحترازية الكلية لمعالجة جيوب التهديد والضعف.
- يجب تصميم الدعم المالي بما يتناسب مع مرحلة الأزمة ومدى الحيز السياسي؛

- بينما ينتشر الفيروس بسرعة ، يجب أن تستمر السياسة المالية في دعم النظم الصحية والفئات الضعيفة.
- بمجرد أن تنحسر الأزمة، يجب أن يتلاشى دعم السياسات تدريجيًا وأن يصبح مستهدفًا بشكل متزايد لتجنب إعاقة التحول الاقتصادي بعد الوباء (على سبيل المثال، المملكة المتحدة والولايات المتحدة).

3. مع خروج الاقتصادات من الأزمة ، يجب أن يستفيد التعافي من الاستثمارات الرقمية والخضراء لتسهيل نمو قوي ومستدام وشامل. وهذا يعني:

- رفع فرصة تسريع الرقمية.
- عمل تطوير محدد للتحول الى انبعاثات غاز صفرية.

4. العمل المشترك حيوي وضروري للقبض على التقلّب والتحول بين الاقتصادات.

5. بعد المطعوم، التأكيد على السيولة المالية للاقتصادات الضعيفة أمر ضروري للحفاظ على استمرارية الزخم التنموي لديها.

6. الجهود المشتركة لاصلاح الضرائب والتجارة ضرورية لدعم التعافي والانتعاش، وهذا يتضمن:

- اصلاح الضرائب والأفعال الدولية السليمة والمتداخلة يمكن أن تسرّع السياسات المالية لكل الدول بشكل متساوٍ وعادل.
- اصلاح نظام التجارة الدولية ضروري لمشاركة النمو على المستوى العالمي.

وقد قدر التقرير النمو الاقتصادي على مستوى العالم بنسبة 4.4% للعام 2022م مقارنة بمعدل 6% للعام 2021م، وقدرها للاقتصادات المتقدمة بنسبة نمو 3.6% للعام 2022م، أما الاقتصادات المتحولة فقدر النمو لها بنسبة 5%. في حين قدر النمو لمجموعة دول العشرين بنسبة 4.4% للعام 2022م.

وللمملكة العربية السعودية' قدر التقرير النمو الاقتصادي بنسبة 4% لنفس العام، وأعلى تقديرات النمو كانت لدول : الهند، واندونيسيا، فالصين، ثم لبريطانيا، حيث توقع التقرير أن تنمو اقتصادها بمعدلات 6.9%، و5.8% ، 5.6% و 5.1% على التوالي

(Source: IMF, G-20 Surveillance Note, Venice, Italy, July 92021 ,10-).

المراجع والمصادر

1. IMF, G-20 Surveillance Note, Venice, Italy, July 92021 ,10-.
2. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/201924/10//doing-business-2020-four-arab-countries-among-worlds-top-10-business-climate-improvers.

قطاع دعـم الأعمـال

التقـريـر الاقتصـادي

Economic Report

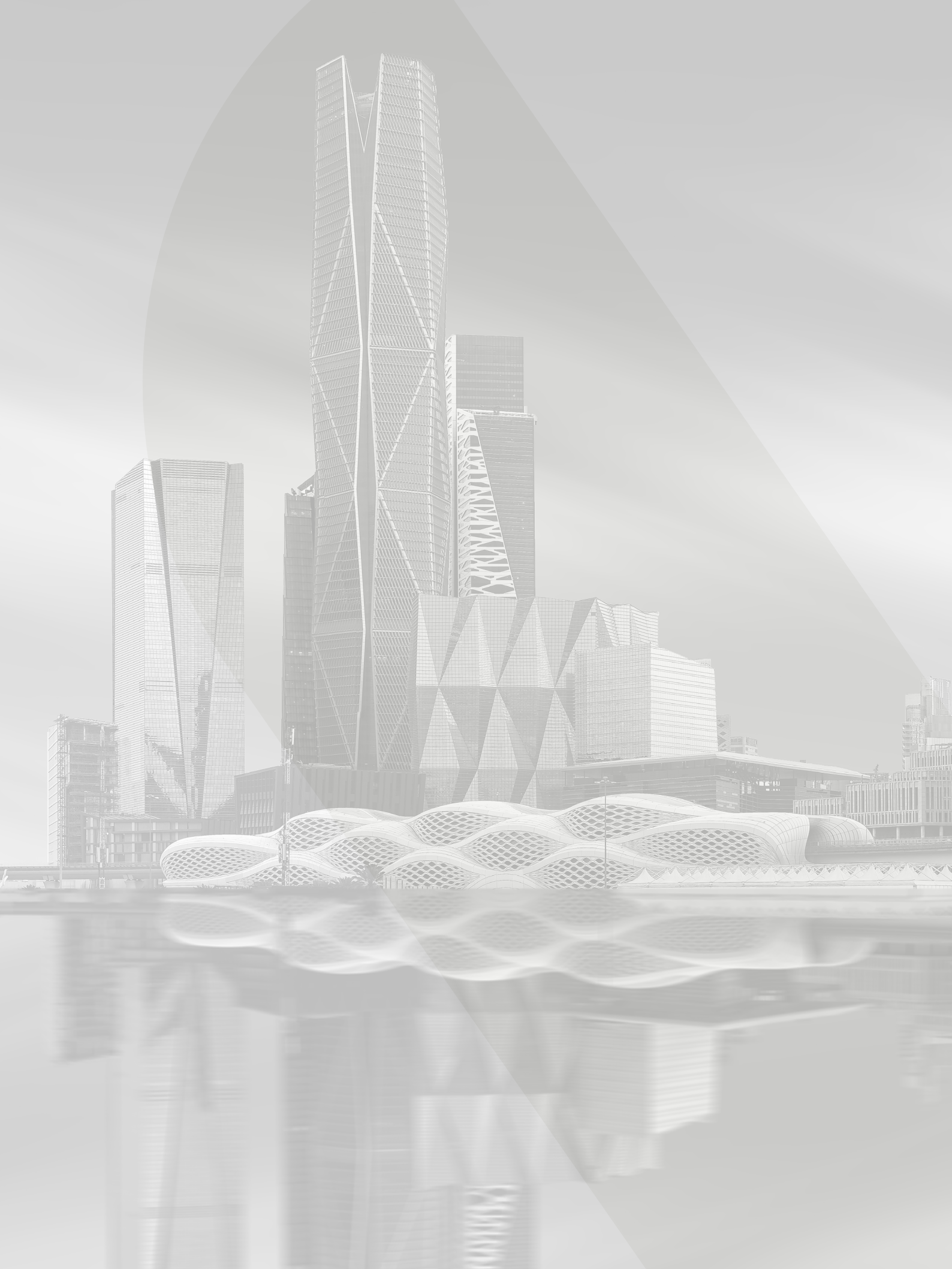

غرفة الرياض

Riyadh Chamber